

ممارسة السياسة الشرعية عند الأقليات المسلمة:  
مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية نموذجاً

إعداد:

بهاء الدين مقعاش

قسم السياسة الشرعية  
أكاديمية الدراسات الإسلامية

جامعة ملایا

كوالالمبور

2010

ممارسة السياسة الشرعية عند الأقليات المسلمة:  
مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية نموذجاً

بهاء الدين مقعاش  
بحث مقدّم لنيل درجة ماجستير

قسم السياسة الشرعية  
أكاديمية الدراسات الإسلامية  
جامعة ملايا  
كوالالمبور  
2010

قال الله تعالى:

﴿أَدْخُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ  
أَحْسَنُ﴾.

النحل، الآية 125.

## Abstrakt

Kajian ini bertujuan untuk memaparkan realiti sebenar masyarakat minoriti Islam di Amerika Syarikat dan pendirian Majlis Perhubungan Amerika Islam (*CAIR – Council on American-Islamic Relations*) beserta sikap Majlis ini terhadap beberapa isu berbangkit terkini yang berkaitan dengan masyarakat Islam di sana, contohnya penyertaan Rakyat Amerika Islam dalam tentera dan pilihan raya. Penulis telah memasukkan beberapa pandangan dan perbezaan pendapat di kalangan Ulama' terkini berkenaan isu tersebut.

Penulis telah menggunakan kaedah dan asas induktif dan deskriptif dalam kajian ini serta membuat analisis maklumat yang ada dengan merujuk kepada buku-buku dan kajian terkini berkenaan tajuk ini : “*Rakyat Islam Minoriti*” dan begitu juga dengan sebuah temuramah dengan *Dr. Nihad Awad*, Pengerusi Majlis Perhubungan Amerika-Islam (*CAIR*). Kajian ini telah menggunakan Maqasid Syariah dalam membuat analisis kritis terhadap pengalaman dan perancangan masa depan Majlis tersebut.

Penulis telah mendapati cara berkesan dan terbaik dalam menangani isu ini ialah dengan kaedah “*Masalih Mursalah*” (*Mencari Kebaikan menurut Kehendak Syariat*) contohge menggunakan kaedah perbincangan dua hala dengan pihak-pihak lain seperti dialog bersama.

## Abstract

This research aims to uncover the reality of the Muslim minority in the United States of America, and the position of the Council on American-Islamic Relations (*CAIR*), and how to deal with emerging issues of Muslims there. For instance, participation of the American Muslim in the United States military service as well as his participation in elections. The researcher has represented the opinions and views of some contemporary scientists about this kind of issues. The researcher relies on the principles of the inductive and descriptive method, and he used the analytical machinery in dealing with the available information on this subject by returning to the most recent studies that have been established on “muslim minorities”, as well as through the interview conducted with the *Dr.: Nihad Awad*, Chairman of the Council on American-Islamic Relations (*CAIR*).

As such, the study has given a critical evaluation to this experience and its prospects as well as choose what is accurate according the deductive force within the objectives of Islamic law purposes (*Maqasid Al Shari’ah*).

The research has ended to an inevitable result which says that working within the sending benefit is the best and appropriate solution to deal with this kind of issues and communicating with others.

## ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن واقع الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وموقف مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية منها، وكيفية تعامله مع القضايا المستجدة الخاصة بالمسلمين هناك؛ كمشاركة المسلم الأمريكي في خدمة الجيش، وكذا المشاركة في الانتخابات، وعرض آراء وفتاوى العلماء المعاصرين حول مثل هذا النوع من المسائل.

ويعتمد الباحث على مبادئ المنهج الاستقرائي والوصفي موظفاً آلية التحليل في التعامل مع المادة العلمية المتوفرة في الموضوع، بالرجوع إلى أهم الدراسات الحديثة التي أقيمت حول الأقليات المسلمة، وأيضاً من خلال الحوار الذي أجري مع الدكتور: نهاد عوض رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية المعروف اختصاراً باللغة الإنجليزية بـ (CAIR)، ومن ثم جاءت الدراسة بتقييم نقدي للتجربة وآفاقها المستقبلية، واختيار ماهو راجح وذلك حسب قوة الاستدلال وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

ولقد جاءت نتائج البحث بأن العمل وفق المصالح المرسله وفقه الموازنة، والنقد البناء، وأسلوب الحوار مع الآخر، من بين الحلول الناجعة والأصلح في التعامل مع هذا النوع من المسائل، وفي مثل هذا النوع من المجتمعات.

## الإهداء

□ إلى من رباني بخالص حبه وفيضحنانه...أُمِّي الغالية  
□ إلى من سرّه نجاحي فبذل كل ما في وسعه من أجله...أبي العزيز  
إلى رفيقة وربي وحليفة أُملي.....زوجتي الكريمة خريجة  
□ إلى كل من كان لي سنداً طوال حياتي الدراسية  
□ إلى كل مسلم غيور على دينه

أهدي عملي هذا

## شكر وعرفان

أولاً وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا هدايته وتوفيقه لي، ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى فضيلة الدكتور **شكري محمد** الذي تكرم بالإشراف على هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر الخالص لجامعة ملابا التي أتاحت لي فرصة إتمام المشوار الدراسي، وكذلك بما أتاحت لي من تسهيلات لطلب العلم وتيسير لوسائله، وبالخصوص رئاسة قسم السياسة الشرعية بأكاديمية الدراسات الإسلامية.

ولا يفوتني هنا أن أقدم شكري الخالص لأسرة مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية بواشنطن، وأخص بالذكر المدير التنفيذي للمجلس، الدكتور **نهاد عوض** الذي بذل من وقته لأجل إقامة حوار، وكذلك الأخت **أسماء غيوب** مساعدة المدير التنفيذي للمجلس على ما قدمته لي من خدمات.

وفي الختام أشكر جميع أساتذتي ومعلمي في جميع أطوار الدراسة، وأشكر الإخوة الأفاضل الذين قدموا لي يد المساعدة أثناء كتابة هذا البحث وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور **عبد العزيز برغوث** والدكتور **صالح مشوش** وكذلك الدكتور **نعمان جعيم** والأستاذ **طارق لعجال**.

جزاهم الله بحبي خيرا الجزاء.



## فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث بالمالية	أ
ملخص البحث بالإنجليزية	ب
ملخص البحث بالعربية	ج
الإهداء	ز
شكر وعرفان	ح
فهرس المحتويات	ط
الفصل التمهيدي الأول	1
المقدمة	2
أهداف البحث	3
أسباب اختيار الموضوع	4
أسئلة البحث	4
منهج البحث	5
إطار البحث	6
الدراسات السابقة	7
الفصل الثاني: الإطار المعرفي والمفهومي لمصطلحات الدراسة	11
المبحث الأول: تعريف السياسة الشرعية لغة واصطلاحاً	12
المطلب الأول: السياسة لغة وإصطلاحاً	12
المطلب الثاني: لفظ "السياسة" في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة	14
المطلب الثالث: السياسة عند مفكري المسلمين وفقهائهم	18
المطلب الرابع: تعريف السياسة الشرعية في الاصطلاح	24

28	المبحث الثاني: أهداف السياسة الشرعية والفرق بينها وبين السياسة الوضعية ومناقشة آراء منكريها.....
28	المطلب الأول: أهداف السياسة الشرعية.....
38	المطلب الثاني: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية.....
40	المطلب الثالث: مناقشة آراء منكري السياسة الشرعية والرد عليهم.....
49	المبحث الثالث: تعريف الأقليات وتاريخ نشأتها.....
50	المطلب الأول: الأقلية لغة واصطلاحاً.....
51	المطلب الثاني: تاريخ ونشأة ظهور الأقليات المسلمة.....
55	الفصل الثالث: الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية.....
57	المبحث الأول: واقع الإسلام والأقلية المسلمة في الولايات المتحدة.....
57	المطلب الأول: تشكيلة المجتمع الإسلامي الأمريكي.....
59	المطلب الثاني: أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها الأقلية المسلمة.....
70	المبحث الثاني: المؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية.....
70	المطلب الأول: المسجد.....
74	المطلب الثاني: الجمعيات والمراكز الإسلامية.....
76	المطلب الثالث: المدارس الإسلامية.....
77	المبحث الثالث: مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR).....
77	المطلب الأول: نشأته وأهدافه.....
79	المطلب الثاني: المكاتب الفرعية وتوزعها.....
80	المطلب الثالث: الدور والإنجازات.....
84	الفصل الرابع: سياسة المجلس في التعامل مع قضايا المسلم الأمريكي (قضايا مختارة).....
86	المبحث الأول: سياسة المجلس في توظيف مبادئ السياسة الشرعية.....
86	المطلب الأول: مسألة مشاركة المسلم الأمريكي في الانتخابات.....
92	المطلب الثاني: مسألة مشاركة المسلم الأمريكي في خدمة الجيش.....

98	المبحث الثاني: أبرز التحديات والعراقيل التي يواجهها المجلس.....
99	المطلب الأول: وسائل الإعلام السلبية.....
100	المطلب الثاني: نقص الموارد المالية.....
101	المبحث الثالث: تقييم نقدي للتجربة وآفاقها المستقبلية.....
101	المطلب الأول: تقييم نقدي على المستوى المحلي.....
103	المطلب الثاني: تقييم نقدي على المستوى الخارجي.....
104	الخاتمة وتوصيات البحث.....
110	قائمة المصادر والمراجع.....
117	الملحق.....

## الفصل الأول التمهيدي

مقدمة

أهداف البحث

أسباب اختيار الموضوع

أسئلة البحث

إطار البحث

منهج البحث

الدراسات السابقة

## مقدمة

الحمد لله الذي جعل الإسلام هدى ورحمة للعالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد: إنّ المسلم الذي يعيش في البلاد الغربية، يواجه تحديات وظروف حياتية صعبة غير التي يواجهها باقي المسلمين، وذلك جرّاء التغيرات السياسية السريعة التي يشهدها العالم، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أفرزت العديد من الظواهر في المجتمعات الغربية من بينها: الإسلاموفوبيا (*islamophobia*) وغيرها من ألوان العداء والكرهية والتمييز بين أفراد المجتمع، رغم أنهم جزء من نسيج المجتمعات الغربية وجزء لا يتجزأ منها، لهم حقوق وعليهم واجبات وذلك بحكم المواطنة، غير أن التمييز بين شرائح المجتمع ظل عائقاً أمام الأقليات المسلمة الضحية من الدرجة الأولى.

وأحاول من خلال البحث في هذا الموضوع المعنون بـ "ممارسة السياسة الشرعية عند الأقليات المسلمة: مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية نموذجاً" أن أبرز طريقة مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (*CAIR*) أحد أبرز المنظمات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة السياسية، في كيفية تعامله مع شؤون الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة، وأيضاً الطرق والمناهج التي ينتهجها من أجل الحصول على حقوقهم، وفق ما تملّيه الأحكام الإسلامية التي من خصوصيتها مراعاة ظروف متغيرات الزمان والمكان والحال، وكذلك المنهج الذي ينتهجه من أجل تمثيل المسلم الأمريكي أمام الحكومة الأمريكية، وذلك من خلال ما يخوله له القانون من صلاحيات ممارسة العمل التنظيمي. سعيّاً منه إلى حماية حقوق المسلم الأمريكي من أي تعسف سياسي كان، وكذلك محاولة تفعيل وإبراز شخصية المسلم في الحياة الأمريكية العامة في شتى مظهراتها الثقافية والاجتماعية والسياسية، كونه جزء لا يتجزأ من المجتمع، ومن هنا جاءت فكرة الاهتمام بشؤون وقضايا الأقلية المسلمة.

نظراً للأبعاد المتجددة التي اكتسبتها مشاكل هذه الأقليات في ظل هذه التطورات (العولمة)، والمراحل الانتقالية التي يمر بها تطور النظام الدولي المعاصر، والدور الذي يمكن أن تقوم به الأقلية المسلمة في المجتمع الأمريكي، بُغية التعايش والتساير مع هذه الأحداث والمستجدات

ومواكبة عجلة التطور، حرصاً على خدمة القضايا والمصالح الإسلامية العامة؛ بجلب المصالح ودرء المفاسد.

كما تركز الدراسة أساساً على معرفة مدى استيعاب مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) العمل بأساسيات السياسة الشرعية وأهدافها العامة، وذلك من خلال التركيز على موقفه من مسألتين أساسيتين تخصان المسلم الأمريكي على وجه الخصوص وهما: المشاركة في الانتخابات وأيضاً المشاركة في الجيش الأمريكي (الخدمة العسكرية).

### أهداف البحث

1. الكشف عن أهم المشاكل والعراقيل التي تواجه مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) من خلال ممارسته للعمل السياسي.
2. معرفة مرجعية مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) في تعامله مع القضايا المتعلقة بالمواطن الأمريكي المسلم، وموقفه من قضيتين أساسيتين شكلتا حرجاً وضيقاً في حياة المواطن الأمريكي المسلم وهما:  
أولاً: المشاركة في الانتخابات.  
ثانياً: المشاركة في الجيش الأمريكي (الخدمة العسكرية).
3. توضيح مدى استيعاب مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية لدوره في وسط المجتمع الأمريكي، وممارسته للعمل السياسي وفق مبادئ وأسس السياسة الشرعية، من جلب المصالح ودرء المفاسد، وكذلك مدى توافر فقه الموازنة لدى القيادة الإسلامية للحفاظ على مبدأ التعايش السلمي، ومسايرة الظروف العامة للوصول إلى الحلول الناجعة.

## أسباب اختيار الموضوع

إنَّ السبب الذي دفعني لاختيار هذا الموضوع هو التغيرات السياسية المفاجأة بسبب أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001، حيث كانت الأقليات المسلمة الضحية الأولى من وراء كل ذلك، إذ عانت ولا تزال تعاني من ويلات التهميش والكرهية في المجتمعات الغربية، وذلك حسب النتائج والإحصاءات السنوية حول جرائم العداة والكرهية (*islamophobia*). أما من جهة اختياري لمجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية كنموذج للدراسة كان بسبب البروز الذي يمثله على الساحة السياسية، ودوره الفعّال في تمثيل المسلم الأمريكي أمام الحكومة.

## أسئلة البحث

انطلاقاً ممّا سبق فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مدى توافق أو تطابق بعض القرارات والأعمال التي يقوم بها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (*CAIR*) مع الإطار العام للسياسة الشرعية ومبادئها؟
2. ما مدى إمكانية مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (*CAIR*) في جمع جهود الأقلية المسلمة وتوحيدها في الولايات المتحدة الأمريكية؟
3. ما هي أهم المشاكل والتحديات والعراقيل التي تواجه المجلس في القيام بنشاطاته؟
4. ماهو واقع الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية بالتحديد. وموقف مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (*CAIR*) من المشاركة السياسية (الانتخابات)، وكذلك موقفهم من مشاركة المسلم الأمريكي في الجيش (الخدمة الوطنية)، ومدى توافر فقه الموازنة لدى القيادة الإسلامية وقدرتها على توجيه العمل السياسي للمسلمين وترشيده في الولايات المتحدة الأمريكية؟

## منهج البحث

لتحقيق أهداف البحث سنعمد إلى الأخذ بمبادئ المنهج الاستقرائي والوصفي مع توظيف آلية التحليل في التعامل مع المادة العلمية المتوفرة في الموضوع وسيكون هيكل البحث من الناحية المنهجية قائماً على الأطر والأبعاد الآتية:

**البعد المعرفي:** أو الجانب النظري الشرعي في البحث، ونقصد به النماذج النظرية المفهومية الشرعية التي عمد إليها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) -الأحكام الشرعية والقواعد الفقهية- في تحليل المسائل المستجدة، وكيفية إسناد حلولها إلى واقع وكيّات الشريعة الإسلامية. وهو بُعد يمنح البحث صبغته الاستقرائية التحليلية التي تغمسه في عمق قضايا السياسة الشرعية المستجدة، وسنعمد في هذا البعد إلى الاستعانة بالمنهج الاستقرائي مع توظيف -كما قلنا سابقاً- آلية التحليل لسرد آراء الفقهاء في المسائل الشرعية ذات العلاقة وتحليلها ضمن سياقاتها وفي مضامها. لإعطاء الصورة الأمثل لجهود مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) في خدمة الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات النظرية التي من خلالها يتم توضيح معنى السياسية الشرعية وأهدافها العامة، والفرق بينها وبين السياسات الأخرى، وكذلك كيف يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

**البعد الواقعي:** أو الإشكالية المطروحة على مستوى التصورات نتيجة الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تفرضه معاشنة المجتمع الأمريكي، وتقتضيه شؤون الحياة الاجتماعية من احتكاك وتعامل. وهو جانب يُعَلَّب فيه عادةً الوصف كآلية تصورية لما هو عليه الحال في تلك المنطقة بالتحديد -الولايات المتحدة الأمريكية- لذلك سنعمد إلى الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بُغية وضع القارئ أمام الصورة المطابقة لحال الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة، محاولين استنباط خلفيات ومؤثرات ذلك الواقع.

وسنعمد في تحليل جملة هذه القضايا من خلال العودة للنصوص التأسيسية للمجلس، والبيانات والمنشورات الصادرة عنه وكذلك أهم الدراسات الميدانية التي قام بها من استطلاع



للرأي العام وغير ذلك، كما سنوظف المنهج الاستدلالي مع تحليل المحتوى من خلال إجراء حوار مع رئيس المجلس الدكتور: نهاد عوض، وبعدها نقوم بتحليل كلامه كونه رئيساً للمجلس، وأحد أبرز القادة الإسلاميين على الساحة السياسية اليوم -بغض النظر عن القيادات الإسلامية الأخرى- وذلك كونه ينشط في إحدى الجهات البارزة على الساحة السياسية الأمريكية والممثلة للمسلم الأمريكي -مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية- أمام الحكومة الأمريكية، وخاصة الوجه الذي ظهر به (CAIR) هناك بعد أحداث سبتمبر، حيث فرض وجوده في الدفاع عن حقوق المسلم الأمريكي بصفة خاصة، ومحاولة خلق جو من التفاهم في الوسط الاجتماعي هناك بصفة عامة.

ولمعرفة مدى توافق قراراته وأعماله مع مبادئ السياسة الشرعية العامة، سوف نحلل وندرس موقفه من خلال كيفية تعامله مع مسألتين أساسيتين شغلنا حيّزاً كبيراً في حياة المسلم هناك وهما: المشاركة في الانتخابات، وكذلك المشاركة في الجيش الأمريكي (الخدمة العسكرية). هذا وكذلك سرد آراء ومواقف علماء وفقهاء الأمة الإسلامية المعاصرين والموازنة بين كل منها، ثم الخروج برأي راجح وفقاً لما تمليه أحكام الشريعة الإسلامية وخصائصها ومتطلبات ذلك الواقع والحال.

### إطار البحث

يرمي هذا البحث إلى الكشف عن موقف أبرز إحدى الجهات الممثلة للمسلم الأمريكي -مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية- أمام الحكومة الأمريكية، ومدى توافق موقفهم مع مبادئ السياسة الشرعية.

وذلك من خلال مسألتين أساسيتين شغلنا حيّزاً كبيراً في حياة المسلم هناك وهما: المشاركة في الانتخابات، وكذلك المشاركة في الجيش الأمريكي (الخدمة العسكرية)، وكذلك كون هاتين المسألتين محل اهتمام كبير من طرف المنظمات الإسلامية السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم.

## الدراسات السابقة

إنَّ من سمات الشريعة الإسلامية أنَّها صالحة لكل زمان ومكان، وتشمل جميع الناس بدون أي تمييز أو تفريق بين الجنس واللون واللسان، وهي الأفضل والأشمل لإدارة الحياة، حيث تتسع لحياة الإنسان كلّها، وتحيط بجميع أطرافها وجوانبها المختلفة منها: الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية وغير ذلك من الجوانب الأخرى، مصداقاً لقوله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ﴾<sup>1</sup>.

لقد تشعّبت اهتمامات الفقهاء والباحثين في دراسة واقع الأقليات المسلمة في العالم، سواء من قريب أو من بعيد، فمنهم من صنّف في فقه الأقليات، ومنهم من اهتم بالجانب السياسي -التنظيمي- ومنهم من درس الوضع الاجتماعي وهكذا. بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وجدت مجموعة من الدراسات التي اهتمت بموضوع الأقليات بصفة عامة، والأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم الدراسات التي تناولت الجانب النظري من البحث، ثم نلحق بها أهم ماكتب حول شؤون الأقليات في العالم، ولكن الملاحظة الأساسية التي انطبعت بها معظم هذه الدراسات هي أنَّها قصّرت في رفع الغموض عن سؤال يطرح غالباً، وهو كيف يمكن للأقليات المسلمة ومن يمثلهم الحصول على حقوقهم كاملة من غير أيّ تعسّفٍ سياسي؟ ومن هنا أحاول الوصول إلى معرفة طريقة الحصول على هذه الحقوق وامتيازات المواطنة، وفق الإطار العام للسياسة الشرعية وأهدافها؛ كجلب المصلحة ودرء المفسدة والموازنة بينهما، وغير ذلك من عوامل تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

من أهم الدراسات التي تناولت معنى السياسة الشرعية وهي جزء من موضوع الدراسة نذكر منها دراسة للدكتور يوسف القرضاوي بعنوان: "السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة الإسلامية ومقاصدها"<sup>2</sup> حيث أورد فيها تعريف السياسة الشرعية، وكيف يمكن أن نقول عن عمل أنه موافق للسياسة الشرعية، وذلك وفق المصالح المرسلّة.

---

<sup>1</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 3.

<sup>2</sup> يوسف، القرضاوي، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها (القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1998م).

وأيضاً دراسة أخرى لعبد الوهاب خلاّف بعنوان: "السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية"<sup>3</sup> حاول الكاتب تعريف السياسة الشرعية، وأورد فيها أقوال الفقهاء في تعريف السياسة الشرعية، ولقد أعطت هذه الدراسات نماذج عن تطبيق معنى السياسة الشرعية ومبادئها في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين. أما عن الدراسات التي تناولت موضوع الأقليات سواء داخل أمريكا أو خارجها، فهناك دراسة لمحمد علي ضناوي بعنوان "الأقليات الإسلامية في العالم"<sup>4</sup> حيث تناول في الفصل الثاني من كتابه: شرعة حقوق الإنسان والتحديات الدينية والثقافية والاجتماعية في وجه الأقليات والجاليات المسلمة، إلا أن الدراسة لم تشمل على القضايا السياسية التي تخص الأقليات المسلمة في البلاد الغربية.

وكذلك ما جاء في فعاليات الندوة العالمية للشباب الإسلامي بعنوان: "الأقليات المسلمة في العالم ظروفها المعاصرة، آلامها وآمالها"<sup>5</sup>. حيث جاء في الفصل الأول: المشكلات الثقافية والاجتماعية لدى الأقليات المسلمة، وجاء في الفصل الثالث: الأقليات المسلمة في مواجهة التحديات.

وجاءت محاضرات عامة في القسم الثالث للندوة، فكانت المحاضرة الأولى بعنوان: "كيف تكون الأقليات المسلمة مصدر إشعاع حضاري"<sup>6</sup>.

وأيضاً دراسة لعدنان رضا التّحوي بعنوان: "التعامل مع مجتمع غير مسلم من خلال الانتماء الصادق إلى الإسلام"<sup>7</sup>، حيث تناول في الفصل الأول: من هم المسلمون الذين يقيمون في

---

<sup>3</sup> عبد الوهاب خلاّف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1984).

<sup>4</sup> محمد علي ضناوي، الأقليات الإسلامية في العالم (بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1413هـ/1992).

<sup>5</sup> الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الأقليات المسلمة في العالم ظروفها المعاصرة آلامها، وآمالها (الرياض: دار الندوة العالمية، 1420هـ/1999).

<sup>6</sup> الندوة العالمية للشباب الإسلامي، المرجع نفسه.

<sup>7</sup> عدنان علي رضا التّحوي، التعامل مع مجتمع غير مسلم من خلال الانتماء الصادق إلى الإسلام (الرياض: دار النحوي، ط1، 1417هـ/1997).

مجتمعات غير مسلمة، وما هي أهم التحديات التي تواجههم. أما في الفصل الثاني: أسس الدراسة لتعامل المسلم مع مجتمع غير مسلم.

إضافة إلى ذلك دراسة للشيخ خالد عبد القادر بعنوان "فقه الأقليات المسلمة"<sup>8</sup> وهي رسالة نال بها درجة الماجستير بكلية الأوزاعي ببيروت، وقد عالج بعض القضايا السياسية كتكوين الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات، وتولي الوظائف العامة.

ودراسة أخرى لسليمان محمد توبوليك بعنوان: "الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي"<sup>9</sup> حيث تناول في الفصل الأول: حقيقة الأقليات المسلمة. وفي المبحث الأول: تعريف الأقليات وبيان نشأتها. والمبحث الثاني: خصائص الأقليات المسلمة وبيان مشكلاتها. وجاء في الفصل الثالث: علاقات الأقليات المسلمة بالدولة التي يقيمون فيها، وفي المبحث الثاني: تولى الوظائف العامة في الدولة غير الإسلامية، حيث بحث الباحث عن حكم الإسلام في الوظائف العامة؟ والحكم وما يتعلق بالسلطة مباشرة أو غير مباشرة، مثل الرئاسة والوزارة والقضاء في ضوء السياسة الشرعية، ولم يتطرق الدكتور توبوليك إلى موقف القيادة الإسلامية التي تعمل داخل إطار قانوني - المنظمات الإسلامية - في البلاد الغربية، والتي تمثل المسلم أمام الحكومة.

وكذلك دراسة لمسعود الخوند بعنوان: "المسلمون في الفضاءات غير العربية وغير الإسلامية: الأقليات المسلمة في العالم"<sup>10</sup>، حيث جاء في الفصل الثالث من كتابه: المسلمون في أمريكا، وأهم التحديات التي تواجههم، ثم تحدث عن دور الجمعيات والمنظمات الإسلامية في مواجهة هذه التحديات والمشاكل. من بينها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)، حيث اقتصرت الدراسة على التعريف بالمجلس وأهم فروع ومجالات نشاطه، ولم يذكر المنهجية التي ينتهجها المجلس في التعامل مع قضايا المسلم الأمريكي وتمثيلها أمام الحكومة الأمريكية.

<sup>8</sup> خالد عبد القادر، من فقه الأقليات المسلمة (قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1998).

<sup>9</sup> سليمان محمد توبوليك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ط1، 1418هـ/1997).

<sup>10</sup> مسعود الخوند، المسلمون في الفضاءات غير العربية وغير الإسلامية: الأقليات المسلمة في العالم (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، د. ط، 2005).

ودراسة أخرى لعللي بن المنتصر الكتّاني بعنوان: "المسلمون في أوروبا وأمريكا"<sup>11</sup>، هذه الدراسة شأنها كشأن الدراسات السابقة إذ أورد صاحبها في الجزء الثاني من الدراسة في الفصل التاسع نظرة عامة عن الولايات المتحدة الأمريكية والمسلمين وتاريخ الهجرة إليها، ثم أشار إلى تاريخ التنظيم الإسلامي وأوضاع المنظمات والجمعيات الإسلامية، كما قسم الجمعيات إلى قسمين وأورد طبيعة أهداف كل منهما، ولكن هذه الدراسة لم ترفع الغموض عن أبرز القضايا السياسية المعاصرة، والتحديات التي تشغل بال التنظيم الإسلامي في البلاد الغربية أين يتواجد المسلم على شكل أقلية.

وأيضاً دراسة أخرى لصالح زهر الدين بعنوان: "المسلمون الأمريكيون في الولايات المتحدة"<sup>12</sup> حيث تناول فيها مراحل التواجد الإسلامي في أمريكا، وركز فيها أكثر حول أهم التحديات التي يواجهها المسلم هناك، على المستوى الاجتماعي من تمييز عنصري وتعرض للمضايقات والمتابعات. ولم يركز على التحديات التي تواجهها المنظمات الإسلامية الأمريكية على المستوى السياسي.

وكما يمكن أيضاً الرجوع إلى أهم الدراسات التي صدرت عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)؛ وأهم الأعمال والتقارير وما إلى ذلك من إحصاءات سنوية، واستطلاع للرأي العام حول الإسلام والمسلمين في أمريكا، والكشف عن أرقام جرائم الكراهية، والتمييز العنصري والديني. وما إلى ذلك من أنواع المشاكل والتحديات اليومية التي يواجهها المسلم الأمريكي هناك، ومن بين هذه الدراسات المنشورة:

-Council on American-Islamic Relations, *the Status of Muslim Civil Rights in the United States 2007*.

-Ihsan Bagby; Paul M. Perl; Bryan and T. Froehle, *the Mosque in America: A National Portrait: A Report from the Mosque Study Project* (Washington, D.C.: Council on American-Islamic Relations, 2001).

-Council on American-Islamic Relations, *results that speak for themselves, 2006*.

كما يمكن أيضاً الاستعانة بالمجلات والمواقع الإلكترونية الرسمية لإثراء البحث.

<sup>11</sup> علي عبد المنتصر الكتّاني، المسلمون في أوروبا وأمريكا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ/2005).

<sup>12</sup> صالح زهر الدين، المسلمون الأمريكيون في الولايات المتحدة (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ط1، 1424هـ/2004).

الفصل الثاني: الإطار المعرفي والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة

المبحث الأول: تعريف السياسة الشرعية لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: أهداف السياسة الشرعية والفرق بينها وبين

السياسة الوضعية ومناقشة آراء منكريها

المبحث الثالث: تعريف الأقليات وتاريخ نشأتها

## الفصل الثاني: الإطار المعرفي والمفهومي لمصطلحات الدراسة

### المبحث الأول: تعريف السياسة الشرعية لغة واصطلاحاً

#### المطلب الأول: السياسة لغة واصطلاحاً

السياسة لغة: لقد حُمِّلَ لفظ السياسة في لغة العرب بكثير من الدلالات والإرشادات والمضامين، فهي إصلاح واستصلاح، بطرق ووسائل متعددة من الإرشاد والتوجيه والتأديب والتهذيب والأمر والنهي، تنطلق أساساً من خلال مؤهلات وقدرات تعتمد على الولاية أو الرئاسة. وما جاء في المعاجم اللغوية يدلُّ على ما تقدّم. وقد حَوّت هذه المعاجم تعريفات لغوية كثيرة لهذا المصطلح منها قول العرب: ساسوهم سوساً. وإذا رأسوه قيل: سؤسوه وأساسوه. وساس الأمر سياسةً: قام به، ورجل ساس من قوم ساسة وسؤاس؛ وقد أنشد ثعلب في هذا المعنى:

#### سادة قادة لكل جميع ساسة للرجال يوم القتال.

ويقال سؤسه القوم: جعلوه يسوسهم، ويقال: سؤس فلان أمر بني فلان، أي كلف سياستهم.

والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه، وهي: فعل السائس، هو يسوس الدوابَّ إذ قام عليها وراضها. والوالي يسوس رعيته<sup>13</sup>.

وقد تداول العرب قبل الإسلام كلمة "السياسة" في كتاباتهم وأشعارهم كما ورد في شعر بنت النعمان بن المنذر تتذكر أيام أبيها، وما انتهت إليه حالتها وأهلها بعد زوال ملكهم:

فينا نسوس الناس والأمر أمرنا      إذا نحن منهم سوقة نتصف  
فأفّ لدنيا لا يـدوم نعيمها      تقلب تارة بنا وتصرف<sup>14</sup>.

<sup>13</sup> ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط3، د. ت.)، ج3، ص 239. وأبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى،

تهذيب اللغة، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د. ط، د. ت.)، ج13، ص141.

<sup>14</sup> الطبري: تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل (مصر: دار المعارف، د. ط، د. ت.)، ج5، ص86.

وهذه أسماء بنت أبي بكر التي روي عنها قولها: "كنت أخدم الزبير، وكان له فرس كنت أسوسه، ولم يكن شيء في الخدمة أشد عليّ من سياسة الفرس، فكنت أحتش له، وأقوم عليه، وأسوسه وأرضخ<sup>15</sup> له النوى..."<sup>16</sup>.

ونستنتج من هذا كله أنّ كلمة "سياسة" عربية الأصل، ردّاً على من قال: بأنّها كلمة ليست عربية، أصلها "ياسه"، فحرّفها المصريون وزادوا بأولها سيناً فقالوا: سياسه، وأدخلوا عليها الألف واللام، فظن من لا علم عنده أنّها ليست كلمة عربية<sup>17</sup>.

**السياسة اصطلاحاً:** عرّف العلماء السياسة بعدة تعريفات إذ اعتبروها؛ فن ممارسة القيادة، والحكم، وعلم السلطة أو الدولة، وأوجه العلاقة بين الحاكم والمحكوم<sup>18</sup>. وقد كشف عن حقيقتها وعرّف مزاياها "القرشي" حين قال: إنّها علم الدولة، التي تبحث عن التنظيمات البشرية، وعن تكوين الأحداث السياسية، وعن تنظيم الحكومات، وفي فعالية الحكومة التي لها صلة بتشريع القوانين وتنفيذها وفي علاقاتها بالدول الأخرى، وبيان مدى العلاقات القائمة بين الشعب والدولة، وإرتباطات الدول بعضها مع بعض، فالسياسة حسب المفهوم العملي تبحث في الشؤون العامة والخاصة للدولة كما تبحث أيضاً في تنظيماتها وعلاقاتها بالدول الأخرى، وقد اهتم الغرب بالبحوث السياسية واعتنوا بها، فأسسوا لها المدارس، وفتحوا لها الفروع الخاصة في جامعاتهم، فتناولوا السياسة المحضة الداخلية، والسياسة الدولية أو الخارجية، والسياسة المدنية<sup>19</sup>.

وتختلف السياسات باختلاف البلدان واحتياجاتها، ومصادرها وقوة جيشها، وسمو حضارتها. وبعبارة أخرى السياسة هي "فن الممكن"، منظوراً إليها من زاوية الممارسة والتفصيلات الدقيقة التي تحتويها هذه الممارسة، وعندما نقول: "فن الممكن" فإن المعنى منصرف إلى أن هناك هدفاً

<sup>15</sup> الرّضح: هو كسر النوى وشبيهه من حصى وغير ذلك. أنظر المحيط في اللغة، الصّاحب إسماعيل بن عبّاد، تحقيق: الشيخ حسن

آل ياسين (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1414هـ/1994)، ج4، ص234.

<sup>16</sup> الإمام أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: أحمد عبد الرزاق عيد (بيروت: دار عالم الكتب، ط1، 1419هـ/1998)، ج8، ص711.

<sup>17</sup> تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، وضع حواشيه، خليل المنصور (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998)، ج3، ص384.

<sup>18</sup> عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993)، ج3، ص362.

<sup>19</sup> حسين الحاج حسن، النظم الإسلامية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1406هـ/1987)، ص52.



محددًا وواضحًا في تصوّر واضعه، يحاول الوصول إليه أو تحقيقه، وكيفية الوصول إلى هذا الهدف أو ما يسمى "بالممارسة السياسية" وهي ما يطلق عليها "بفن الممكن"، وهذه الممارسة تحتوي العديد من البدائل والخيارات العملية التي يجد صانع القرار أن عليه التعامل معها واختيار البديل المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب<sup>20</sup>.

ولكن هنا كيف يمكن لصانع القرار وهو الإنسان الممارس للسياسة، الذي يجب عليه التعامل مع قضايا الرعيّة بأن يختار البديل المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب، إذن هناك ضوابط يجب الإلتزام بها والتقيّد بمقتضياتها، ولعلّ هذا الكلام يقود إلى القول بأن السياسة هي فن التعامل مع الرعيّة (المجتمع) من أجل إصلاح وتدير شؤون حياتهم اليومية، وتحقيق العدل والاستقرار.

### المطلب الثاني: لفظ "السياسة" في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

#### أولاً: لفظ "السياسة" في القرآن الكريم

لم ترد كلمة السياسة في أي القرآن الكريم بصريح العبارة، ولكنّها وردت بصيغ أخرى تؤدّي إلى معنى ومدلول السياسة، كالصلاح والإصلاح والأمر والنهي والحكم وغيرها من المبادئ العامة التي تقوم عليها، وقد وردت نصوص شرعية من الكتاب والسنة النبويّة الشريفة تبين نظام الحكم (النظام السياسي)؛ أو ما يسمى بالخلافة، ومن يتولّاها (الخليفة)، أو الأمير، أو أمير المؤمنين، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>21</sup>.

<sup>20</sup> تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام. أنتم أعلم بأمور دنياكم (بيروت: دار الساقى، ط1، 2000)، ص129.

<sup>21</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 30.

وقوله عز وجل أيضاً: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾<sup>22</sup>.

فمراد الله سبحانه وتعالى من هذه الآيات أنها جاءت على شكل وصية لولاة الأمور أن يحكموا بين الناس بالعدل<sup>23</sup>.

أو بعبارة أخرى أنَّ الله تعالى خاطب داوود عليه السلام على أنه خليفته في الأرض؛ من بعد من كان قبله من الرسل حكماً بين أهل الأرض. "أي بمعنى ملكه في الأرض على أن يكون عادلاً ومنصفاً ولا تؤثر هواك في قضائك بينهم على الحق والعدل فيه، فتجور عن طريق الحق"<sup>24</sup>.

وينطلق العدل السياسي في الإسلام، انسجماً مع نظامه العام - شأنه في ذلك شأن جميع مظاهر العدل الأخرى - من الله الملك الأسمى الذي لا يمارس إرادته على عباده (جماعة المؤمنين) بصورة مباشرة، بل يباشرها عبر أنبيائه وورثتهم، والمؤمنون مأمورون بالتقيد بالشرعية وبطاعة الرسل وأولي الأمر الذين يحكمون بين الناس بالعدل كما جاء في الآية الكريمة السالفة الذكر، ويجب على هؤلاء الخلفاء ممارسة إرادة الله السامية على الأرض<sup>25</sup>.

وأيضاً ولو تمعنّا في آيات القرآن الكريم، لوجدنا أنَّ هناك إشارة إلى السياسة العادلة، والسلطة السويّة، من خلال قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>26</sup> إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾<sup>26</sup>.

<sup>22</sup> القرآن الكريم، ص، الآية: 26.

<sup>23</sup> الإمام ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج4، ص50.

<sup>24</sup> أنظر ابو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن (بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1420هـ/1999)،

ج10، ص574.

<sup>25</sup> محمد خدوري، مفهوم العدل في الإسلام (دمشق: دار الحصاد للنشر والتوزيع، ط1، 1998)، ص30.

<sup>26</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 58.

وقد ذكر القرطبي أنّ "هذا خطاب للولاة والأمراء والحكّام، ويدخل في ذلك بالمعنى جميع الخلق"<sup>27</sup>. والأمانة هنا ليست مخصوصة بل لها معنى عام؛ "واعلم أنّ معاملة الإنسان إمّا أن تكون مع ربّه أو سائر العباد، أو مع نفسه، ولا بدّ من رعاية الأمانة في جميع هذه الأقسام الثلاثة"<sup>28</sup>.

يفهم من هذا الكلام، أنّ معنى أداء الأمانات هنا يعتبر من أعمال "الإدارة العامة"، وأيضاً الحكم بالعدل يدلّ على "السياسة العادلة"، وأداء الأمانة وإقامة العدل من الأسس التي ينادي من أجلها القرآن الكريم لإقامة دولة لا يشوبها ظلم ولا جور. وكل هذا يصب في سياسة شؤون الرعية وتدير أمورها.

وقد ورد ما يدخل تحت مسمى السياسة مصطلح "الأمر" في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾<sup>29</sup>.

والأمر في اللغة: واحد الأمور؛ يقال أمر فلان مستقيماً، وأموره مستقيمة، والأمر: الحادثة، والجمع أمور<sup>30</sup>. يفسر الطبري هذه الآية بمدلولها على أنّه "إذا خَازَنَهُمْ أمر تشاوروا بينهم، وليس فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم"<sup>31</sup>. يدلّ هذا على أن هناك سياسة لأمر الرعية أي الدولة وذلك بالاعتماد على أهل الخبرات والكفاءات. "كما كان صلى الله عليه وسلم يشاور أصحابه في الآراء والأمور المتعلقة بمصالح الحروب، ولم يشاورهم في الأحكام؛ لأنّها مُنزلة من عند الله على جميع الأقسام من الفرض والندب والمكروه والمباح والحرام"<sup>32</sup>.

<sup>27</sup> أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البديري (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2،

1424هـ/2004)، مجلد 3، ج5-6، ص167.

<sup>28</sup> أنظر فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000)، مجلد 5،

ج9-10، ص111.

<sup>29</sup> القرآن الكريم، الشورى، الآية: 38.

<sup>30</sup> أنظر ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص204.

<sup>31</sup> الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج11، ص154-155.

<sup>32</sup> تفسير القرطبي، المجلد 8، ج15-16، ص25.

## ثانياً: لفظ "السياسة" في السنة النبوية الشريفة

جاءت كلمة "السياسة" في السنة النبوية الشريفة بلفظ صريح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ<sup>33</sup> الْأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ وَإِنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَيَكُونُ خُلَفَاءُ فَتَكْثُرُ ) قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا ؟ قَالَ: فُؤَا بَيْعَةِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ<sup>34</sup>، أَعْطُوهُمْ حَقَّهُمْ، فَإِنَّ اللَّهَ سَائِلُهُمْ عَمَّا اسْتَرْعَاهُمْ<sup>35</sup>).

يفهم من هذا الحديث أن سياسة أمر الناس كانت في بني اسرائيل مناطة بالأنبياء، وأما في شريعتنا فإن سياسة أمر الناس -بعد الرسول صلى الله عليه وسلم- محققة بالخليفة، إذ لا نبي بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا يعني أن النظام السياسي هو النظام الذي يكون على رأسه الخليفة، وهو ما يسمى بـ (نظام الخلافة)، والخليفة هو الذي يسوس أمر الناس على مقتضى الشرع، لأنه قائم في مقام الأنبياء والأنبياء يسوسون الدنيا بالدين.

---

<sup>33</sup> تسوسهم: بمعنى السياسة، والسياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه، أي يتولون أمرهم كما يتولاه الأمراء فيرشدونهم إلى مصالح دينهم ودنياهم.

<sup>34</sup> فؤا ببيعة الأول فالأول: أي إذا بويع خليفة بعد خليفة فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها وبيعة الثاني باطلة.

<sup>35</sup> الإمام مسلم، صحيح مسلم، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ج3، 1418هـ-1998/، ص 234).

### المطلب الثالث: السياسة عند مفكري المسلمين وفقهائهم.

لقد اهتم علماء المسلمين قديماً وحديثاً بالفكر السياسي الإسلامي، فمنهم من عاش ممارساً له ومنهم من كان منظرًا فحسب، ويعود ذلك التفاوت إلى الظروف والأوضاع التي نشأ كل واحد منهم فيها.

#### أ: الفكر السياسي عند الامام الماوردي

يؤكد الإمام الماوردي<sup>36</sup> ضرورة أن يهتم الانسان الفرد بأمر دنياه ومجتمعه، بل أن يحرص على المصلحة العامة، ذلك لأن مصلحة أمته، ومجتمعه، شرط أساسي يؤكد عليه الإسلام ويدعوا إليه، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>37</sup>. وأيضاً في قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾<sup>38</sup>. كما يرى أنه إذا تحلّى المجتمع بهذه الخصال؛ قام أمرهم واستقام، إذ يعتبر التفرق والتحزب من الأسباب التي أدت بالأمم السابقة إلى فساد أمرها "وأما التحرز من اختلاف قلوب الرعية، وتفرق أهواء العامة من جهة الدين، فإن وجه التدبير فيه والترتيب على منازل مختلفة: منها أن يحمل الناس على ترك الخوض فيما يؤدي بهم إلى التفرق، ويدعوا بهم إلى التحزب، فإن ذلك هو أمر الله الذي أمر به عباده، وسنة رسوله التي أكدها عليهم، وسياسة الملوك الحزمة من قبله"<sup>39</sup>. وإنّ من شأن صلاح الملك متوقف أيضاً على صلاح الرعية؛ لأنه إذا صلحت الرعية توحدت المصلحة، وتوحد المصير "ومما يجب أن يكون معلوماً أن زينة صلاح الملك بصلاح الرعية، والرعية كلما كانت أغنى وأسرى وأجلّ

<sup>36</sup> هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري الشافعي، ولد بالبصرة سنة 364هـ، 974م، من أشهر تلاميذه؛ الخطيب البغدادي، وابن خيرون، ومن بين مؤلفاته؛ كتاب الأحكام السلطانية، وكتاب أدب الدنيا والدين، وكتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك، توفي ببغداد سنة 450هـ، 1058م، ودفن بباب حرب في بغداد. أنظر كتاب: تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، الماوردي، تحقيق: محيي هلال السرحان (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1981)، ص13 وما بعدها.

<sup>37</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 2.

<sup>38</sup> القرآن الكريم، آل عمران، الآية: 103.

<sup>39</sup> الماوردي، نصيحة الملوك، تحقيق: الشيخ خضر محمد خضر (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1403هـ/ 1983)، ص76.

حالا في دين وديننا، ومملكته كلما كانت أعمر وأوسع كان الملك أعظم سلطاناً و أجلاً  
شأناً<sup>40</sup>.

غير أن الإمام الماوردي، يعتبر مبدأ التعاون، أو ما يسمى بالتكافل الاجتماعي، هو أمر فطري  
وضروري لاستمرار الحياة الإنسانية، قصد إبقائها على حالة القوة والانتظام، وبالرغم من  
الاختلاف الذي شاء الله تعالى أن يوقعه في البشر، بإيجاد الطبقات الاجتماعية، والمتمثلة  
أساساً في الغني والفقير، فبسبب هذا التفاوت الاجتماعي ينشأ مبدأ التعاون والإئتلاف، كما  
أنه لو تساوى حالهم لغابت كل معاني التوازن والاستقامة في الحياة، حيث تجد ذلك في قوله:  
"أعلم أن الدنيا لم تكن قط لأهلها مسعدة، ولا عن كافة ذويها معرضة لأن إعراضها عن  
جميعهم عطب، وإسعادها لكافتهم فساد، لإئتلافهم بالاختلاف والتباين، واتفاقهم بالمساعدة  
والتعاون... وأما إذا تباينوا واختلفوا صاروا مؤتلفين بالمعونة، متواصلين بالحاجة، لأن ذا الحاجة  
واصل، والمحتاج إليه موصول"<sup>41</sup>.

كما أن الماوردي حدّد سبع نقاط وحث عليها من أجل سياسة وتدير أمور الرعية، موضحاً  
ذلك على أن من قام في أمر رعيته وفق هذه النقاط؛ فقد أدّى حق الله تعالى فيهم إذ قال:  
"والذي يلزم سلطان الأمة من أمور؛ سبعة أشياء: أحدها: حفظ الدين من تبديل فيه (البدع  
والتحريف) والحثّ على العمل به من غير إهمال له. والثاني: حراسة البيضة والذب عن الأمة  
من عدوّ في الدين أو باغي نفس أو مال. والثالث: عمارة البلدان باعتماد مصالحها،  
وتهديب سبلها ومسالكها. والرابع: تقدير ما يتولاه من الأموال بسنن الدين من غير تحريف  
في أخذها وإعطائها. والخامس: معاناة المظالم والأحكام بالتسوية بين أهلها وإعتماد النصفة  
في فصلها. والسادس: إقامة الحدود على مستحقّها من غير تجاوز فيها، ولا تقصير عنها.  
والسابع: إختيار خلفائه من الأمور أن يكونوا من أهل الكفاية فيها، والأمانة عليها"<sup>42</sup>.

<sup>40</sup> الماوردي، المرجع السابق، ص 196.

<sup>41</sup> الماوردي، المرجع نفسه، ص 200.

<sup>42</sup> الماوردي، المرجع نفسه، ص 202.

## ب: السياسة في فكر الإمام أبي حامد الغزالي.

يرى الإمام أبو حامد الغزالي السياسة أنها مما لا يقوم العالم إلا بها، وكذلك أنها أشرف العلوم لشرف موضوعها، وسمو غاياتها، ولا ريب، أن مكانة العلم لا تقاس بغير ذلك. وكون السياسة عند الإمام الغزالي أشرف العلوم وهذا في اعتباره منشأ سمو مكانة من يتكفل بها، وسبب تمجيده.

والإمام الغزالي والكثير من فلاسفة السياسة المسلمين لم يُغفلوا شأن القوة إزاء المثل السياسية، وأمر التدبير السياسي العام بل اعتبروا القوة بكافة أبعادها، ووسائلها المادية والمعنوية من قوة الأسلحة ومضائها، ونفاذها، في كل عصر بحسبه، وكذلك شأن القوة المعنوية من العلم، والخبرة، في شؤون السياسة، والحرب، والاقتصاد، والاجتماع، وغيرها، وكذلك قوة النفوذ التي تتجلى في مشايعة وموالاتة ذوي المكانة، والرأي، والتدبير، للدولة، ولرئيسها الأعلى بخاصة، ومن يتبعهم، مما يكون رأياً عاماً يؤيده، وكل هذه المظاهر من القوة تعتبر من عناصر قوة الدولة التي تقوم بقيامها، وتنتفي بانتفائها، ولا سيما بالنسبة إلى جهاز الحكم فيها، على مانقيم الدليل عليه.

يرى الإمام الغزالي أن السيادة قوامها الشعب لتوقف مشروعية الولاية العامة على تأييده لمن يقوم بها، أو على مناصرة العام له، وإذا كان هذا نفوذاً قوياً لا قيام للدولة العامة شرعاً إلا به، أطلق عليه الإمام الغزالي الشوكة من أهل الشوكة وهذا شامل بعمومه، للقوة المادية والمعنوية. ويعتبر أيضاً أن السيادة أو السلطة بمثابة القاعدة الجوهرية من قواعد السياسة والحكم<sup>43</sup>.

ومن النظرة السياسية في فلسفة الإمام الغزالي التي جعلته ينظر إلى القوة بمعناها المادي والمعنوي على أنها شرط لا بد أن يتوفر في من يتولى أمر الأمة لما يتم اختياره، وأطلق عليها شوكة أهل الشوكة.

وكل هذا من أجل النهوض بأعباء الحكم، ومن ذلك، تأييد كل من أولي النفوذ والرأي، والمكانة، وذوي الخبرة بالمصالح المختلفة، ومن بيدهم زمام القوة المادية<sup>44</sup>.

<sup>43</sup> فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، (بيروت: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1408هـ/

1988م) ج1، ص 341 وما بعدها.

<sup>44</sup> فتحي الدريني، المرجع السابق، ج1، ص343.

حيث يرى أنه على السلطان أوعلى من يتولى أمر الرعية أن يكون مُلِمًا بجميع أمور الحياة، وعليه الاستعانة بأصحاب الخبرات والكفاءات المختلفة التي تسهم حتماً في قيام أمر الدولة، وتحقيق السيادة الكاملة، أو بما يسمى استقلالية الدولة، من حيث تدبير أمورها، وصنعها لقراراتها وفق ماتراه مناسباً بحال شعبها. وسواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي، فيجب أن يبقى الاستقلال الذاتي للدولة قائماً.

كما أن واقعية الفلسفة السياسية عند الامام الغزالي فيما يتعلق بوجوب إقامة الدولة، أو توضيح مظاهر وأسباب نشأتها تكمن في أمرين وهما:

#### **أولاً: تكوين المجتمع السياسي الصالح.**

وتكوين هذا النوع من المجتمع لا يتم إلا بنظامين من أجل التوافق والتكامل، دون الفصل بينهما، واللذان يتمثلان في نظام الدنيا، ونظام الدين، حيث أنه لا يوجد هناك مجتمع سياسي بدون نظام ومشروعية علياً<sup>45</sup>.

ويرى أن السياسة بحكم طبيعتها هي السبيل المؤدي إلى تحقيق الرخاء والسعادة في الدنيا، والعزة في الدولة، وإذا كانت كذلك حتماً توصل إلى السعادة الأخروية<sup>46</sup>.

كما قسّم السياسة إلى أربع مراتب وهي:

**المرتبة الأولى:** وهي العليا، سياسة الأنبياء عليهم السلام، وحكمهم على الخاصة والعامة جميعاً في ظاهريهم وباطنيهم.

**المرتبة الثانية:** الخلفاء والملوك والولاة، وحكمهم على الخاصة والعامة جميعاً ولكن على ظاهريهم لا على باطنيهم.

**المرتبة الثالثة:** العلماء بالله عز وجل وبدينه الذين هم ورثة الأنبياء، وحكمهم على باطن الخاصة فقط ولا يرتفع فهم العامة على الاستفادة منهم، ولا تنتهي قوتهم إلى التصرف في ظواهرهم بالالتزام والمنع والشرع.

**المرتبة الرابعة:** الوعاظ وحكمهم على بواطن العوام فقط.

<sup>45</sup> فتحي الدريني، المرجع نفسه، ص 376-388.

<sup>46</sup> فتحي الدريني، المرجع نفسه، ص 420.



### ج: الفكر السياسي عند ابن خلدون.

تحدث العلامة ابن خلدون في مقدمته عن وجوب وجود قوانين سياسية مفروضة في الدولة يسلم بها الكافة، فقال: "فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاء وأكابر الدولة وبُصرائها كانت سياسةً عقليةً وإذا كانت مفروضةً من الله بشارع يقررها ويشعرها كانت سياسةً دينيةً نافعةً في الحياة الدنيا والآخرة". ويعتبر الملك السياسي على أنه حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، والخلافة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها. من خلال فكره ونظره يرى أن الانسان بأصل فطرته التي فطره الله عليها، فهو جدير بالسياسة والملك، وأن السياسة من مقتضيات هذه الفطرة حيث قال: "وأما من حيث أنه إنسان، فهو إلى الخير وخلاله أقرب، والملك والسياسة إنما كان له من حيث هو إنسان، لأنها خاصة للإنسان لا للحيوان، فإذن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك، إذ الخير هو المناسب للسياسة"<sup>47</sup>.

فيفهم من كلامه أن الإنسان أصله خير ومُكْرَّمٌ بالعقل، وهي أعظم نعمة أنعمها الله على عبده، وأن هذه الخصلة الموجودة في الإنسان، فهي إذن تساعد على سياسة أموره إلى الخير والفلاح في الدنيا والآخرة، ولكن كل شيء يبقى بتوجيه هذا الإنسان، فإذا وجّه هذه الخصال إلى الصواب نال سعادة الدارين، وإن كان عكس ذلك خسرها.

ويقول أيضاً: "السياسة والملك هي كفالة للخلق وخلافة الله في العباد وتنفيذ أحكامه فيهم، وأحكام الله في خلقه وعباده إنما هي بالخير ومراعاة المصالح كما تشهد به الشرائع... فمن حصلت له العصبية الكفيلة بالقدرة وأُنست منه خلأً الخير المناسبة لتنفيذ أحكام الله في خلقه فقد تهيأ للخلافة في العباد وكفالة الخلق ووجدت فيه الصلاحية لذلك"<sup>48</sup>.

ويعتبر ابن خلدون في فكره السياسي العصبية من أساسيات ومكوّنات الملك، ومن قواعد قوته، إذ العصبية تتم بها الحماية والدفاع عن الكيان، والناس بحاجة إلى من يحكمهم، بشرط أن يكون صاحب عصبية لكي تتم له الغلبة، وقد عبّر عن هذا الأمر بقوله أن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكلُّ أمرٍ يُجتمَعُ عليه.

<sup>47</sup> ابن خلدون، المقدمة، ص 87.

<sup>48</sup> ابن خلدون، المرجع السابق، ص 89.

وذكر بأنَّ حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين وسياسة الدنيا، فصاحب الشرع متصرف في الأمرين: أما في الدين فبمقتضى التكليف الشرعية التي هو مأمور بتبليغها وحمل الناس عليها، وأما سياسة الدنيا فبمقتضى رعايته لمصالحهم في العمران البشري. ويقول فيما يخص العمران أنه ضروري للبشر وأن رعاية مصالحه كذلك لئلا يفسد إن أهملت. وفي الأخير ذكر أن هذه المصالح إنما تكون أكمل إذا كانت بالأحكام الشرعية لأن المشرّع أعلم بهذه المصالح.

#### المطلب الرابع: تعريف السياسة الشرعية في الاصطلاح.

قبل أن نذهب إلى تعريف السياسة الشرعية؛ لا بد أن نقف هنا عند كلمة "الشرعية" من الجانب اللغوي والإصطلاحي، فهي في لغة العرب تعني ابتداء الشيء، ويُطلق العرب "الشريعة" على مورد الناس للاستقاء، وسميت بذلك لوضوحها وظهورها، وجمعها شرائع وشرع الله لنا كذا، أي يشرعه، أظهره و أوضحه<sup>49</sup>.

ويوظف العرب أيضاً في الظهور والبيان والوضوح، ومنها قولهم: (شرع الإهاب) إذا شُقَّ، والإهاب: الجلد، والعرب عند سلخها للدَّابَّة لها فيه أكثر من طريق، فقد تشرعه، أي: تشقُّه<sup>50</sup>. والشريعة والشرائع والمشرعة والمشرعة: موضع يهَيَّأ للشُّرب<sup>51</sup>.

كما نجد كلمة "شرع" في اللغة تعني أيضاً: شرع الوارد يشرعُ شرعاً وشروعاً: أي تناول الماء بفيه. وشرعت الدوابُّ في الماء تشرعُ شروعاً أي: دخلت.

ودوابُّ شروغٌ وشُرْعٌ: شرعتْ نحو الماء. والشريعة والشرائع والمشرعة: المواضع التي ينحدرُ الماء منها، قال اللَّيْثُ: وبها سمي ما شرعَ الله للعباد شريعةً في الصوم والصلاة والحج والنكاح وغيره<sup>52</sup>.

فالشرعية: إذن هي مؤنث شرعي، وهي المنسوبة إلى الشرع، ولا تكون السياسة منسوبة إلى الشرع إلا إذا كانت نازلة على أحكامه، مقيدة بشروطه، محققة لمقاصده<sup>53</sup>. حيث تتخذه منطلقاً ومصدراً ومنهاجاً لها، من أجل تحقيق مصلحة الأمة جميعاً قصد أداء رسالتها وحملها لدعوتها كوظيفة عقيدية وحضارية.

<sup>49</sup> العلامة أحمد بن محمد بن علي الفَيّومي المقرئ، المصباح المنير (بيروت: مكتبة لبنان، د. ط، 1987)، ص 118.

<sup>50</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ص 86-87.

<sup>51</sup> بصائر ذوي التمييز، ج 3، ص 409.

<sup>52</sup> ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ص 76.

<sup>53</sup> عبد الفتاح عمرو، السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية (الأردن: دار النفائس، ط 1، 1416هـ/ 1998)، ص 16.

فالسياسة الشرعية هي السياسة القائمة على قواعد الشرع وأحكامه وتوجيهاته. فليست كل سياسة شرعية، فهناك الكثير من السياسات المعادية للشرع، وكثير منها لا يباي بالشرع؛ رضي أم سخط، قبل أو رفض، إنما تمضي في طريقها وفقاً لتصورات أصحابها وأهوائهم<sup>54</sup>. إذ نجد من يتبع سياسة تكون وفق مصلحته ومصلحة من يحاذيه، أو وفق هواه كما هو معظم ساستنا اليوم، أو يرى أنها تولي منصب وكفى ولا يباي بالريعية، وغير ذلك من المصالح الدنيوية التي يلهثون وراءها، فهذا غير جائز وغير مقبول، ويجب أن لا يكون على حساب الريعية والشرعية أيضاً.

وبعبارة أخرى السياسة الشرعية هي التي تتخذ من الشرع منطلقاً لها، ترجع إليه وتستمد منه، كما تتخذ تحقيقه في الأرض، وتمكين تعاليمه ومبادئه بين الناس هدفاً لها وغاية وكما تتخذه غاية تتخذه منهجاً وطريقاً، فغايتها شرعية ومنهجها شرعية<sup>55</sup>.

أو هي مجموعة الأوامر والإجراءات الصادرة عن مختص شرعاً، والتي تطبق من خلالها أحكام الشريعة الإسلامية فيما لا نص فيه على المحكومين بشروطها المعتمدة<sup>56</sup>.

وقال الشيخ عبد الوهاب خلاّف رحمه الله تعالى: "علم السياسة الشرعية علم يبحث فيه عما تدبر به شؤون الدولة الإسلامية من القوانين والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وإن لم يتم على كل تدبير دليل خاص". ويكون موضوع علم السياسة الشرعية هو "النظم والقوانين التي تتطلبها شؤون الدولة من حيث مطابقتها لأصول الدين، وتحقيق مصالح الناس وحاجاتهم". وتكون غايته أي "الوصول إلى تدبير شؤون الدولة الإسلامية بنظم من دينها، والإبانة عن كفاية الإسلام بالسياسة العادلة، وتقبله رعاية مصالح الناس في مختلف العصور والبلدان"<sup>57</sup>.

<sup>54</sup> يوسف، القرضاوي، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها (القاهرة: مكتبة وهبة، ط1، 1998م)، ص26.

<sup>55</sup> المرجع نفسه، ص 26.

<sup>56</sup> عبد الفتاح، عمرو، المرجع السابق، ص24.

<sup>57</sup> عبد الوهاب خلاّف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية (بيروت: مؤسسة

الرسالة، ط2، 1414هـ/ 1984)، ص7.

كما أن ابن القيم الجوزية<sup>58</sup> لم يضع تعريفاً محدداً للسياسة الشرعية بل إنّه اعتبر تسمية السياسة بهذا الاسم من باب الاصطلاح، حيث يرى أن السياسة جزء من أجزاء الشرع وقسم من أقسامه، ولا تعتبر قسيماً له، ثم يقول عنها: "هي عدل الله ورسوله ظهر بهذه الأمارات والعلامات"<sup>59</sup>.

فهو يرى بأن تطبيق شرع الله أو (السياسة الشرعية) يحقق عدل الله — سبحانه وتعالى — في الأرض لذا سمّاها السياسة العادلة، لأن الشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق العدل وتحقيق مصالح العباد، فإذا حققت السياسة ذلك الأمر ضمن إطار الشريعة الإسلامية، كانت حينئذٍ جزءاً من الشريعة.

ويقول رحمه الله عليه: "ومن له ذوق في الشريعة واطّلاع على كمالها وتضمنها لغاية مصالح العباد في المعاش والمعاد، ومحيثها بغاية العدل الذي يفصل بين الخلائق وأنه لا عدل فوق عدلها ولا مصلحة فوق ماتضمنته من المصالح: تبين له أن السياسة العادلة جزء من أجزائها وفرع من فروعها، وأن من أحاط علماً بمقاصدها ووضعها وحسن فهمه فيها لم يحتج معها إلى سياسة غيرها البتّة، فإن السياسة نوعان: سياسة ظالمة فالشريعة تحرمها، وسياسة عادلة تخرج الحق من الظالم الفاجر؛ فهي من الشريعة علمها من علمها وجهلها من جهلها"<sup>60</sup>.

فالسياسة الشرعية؛ هي تلك الأفكار التي تناشد وتعمل على تدبير عمران الدنيا من أجل تحقيق سعادة الآخرة .. وإنسانها خليفة عن الله، يتعبد بسياسة العمران الدنيوي .. فهو عبد لله وحده وسيد كل شيء بعده<sup>61</sup>.

---

<sup>58</sup> هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي، أبو عبد الله، شمس الدين، نسب إلى الزرعي نسبة إلى قرية زرع، يطلق عليها في يومنا هذا أزرع، وأطلق عليه لقب الجوزية نسبة إلى مدرسة الجوزية التي بناها محي الدين بن الحافظ يحيى القرع بن الجوزي بسوق القمح بدمشق، يعتبر من أركان الإصلاح الاجتماعي وأحد كبار العلماء، وهو تلميذ ابن تيمية رحمه الله، ولد سنة 691هـ وتوفي عام 751هـ. وقيل ولد وتوفي بدمشق.

<sup>59</sup> ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية، ص 14.

<sup>60</sup> ابن قيم الجوزية، المصدر نفسه، ص 4، 5.

<sup>61</sup> محمد عمارة، الإسلام والسياسة ( القاهرة: دار السلام ، ط 1، 2005م)، ص 25.

فيفهم من جل هذه التعريفات؛ أن السياسة الشرعية من حيث الممارسة العملية هي طلب من ولاية الأمور بأن يعملوا بمقتضى المصلحة مما لا يخالف أصول الشرع ومقاصده، وإن لم يرد هناك دليل جزئي يخص كل مسألة، فهي واسعة المجال بحكم ما يقوم به الحاكم أو من يقوم بذلك نيابة عنه، من أجل إقامة وإصلاح أمور الرعية، والسياسة في الإسلام يجب أن تكون منضبطة تمام الانضباط وخاضعة لتعاليم الدين الإسلامي التي هي جزء منه، وبالتالي تدور مقتضياتها حيث ما دار الحق، وليس حيث ما دارت موازين القوى المادية، فالحق يظل حقاً والباطل يظل باطلاً مهما تغير الزمان والمكان، فمعيارها هو الحق وليس القوة وذلك بمسايرة الأمور والوقائع وفق أحكام الشرع وأصوله، وما دامت هي في صالح الرعية فهي لب وروح الشريعة الإسلامية.

المبحث الثاني: أهداف السياسة الشرعية والفرق بينها وبين السياسة الوضعية ومناقشة آراء منكريها.

### المطلب الأول: أهداف السياسة الشرعية.

الإسلام نظام متكامل شامل لجميع جوانب الحياة ومختلف نواحيها، تكفل بإدارة وتنظيم شؤون الأمة وسياستها على أحسن وأكمل وجه، ذلك بالقانون الإلهي الكامل ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>62</sup>. إذ هناك مقصد عام من أجله شرّعت الأحكام لتنظيم مسيرة الحياة، وتقويمها ذلك من خلال حفظ نظام الأمة، والسعي والعمل من أجل استمراره ودوامه على الوجه الكامل الذي أراده الله عز وجل. كما أنّ الشريعة جاءت "لتخرج المكلفين عن دواعي أهوائهم حتى يكونوا عباداً لله"<sup>63</sup>.

ومن أهداف السياسة الشرعية:

#### أولاً: إقامة الدين وتحقيق العبودية لله رب العالمين

إن إقامة الدين في الأرض مقصد أساسي من مقاصد الحكم في الإسلام، فالحاكم وكل نوابه مسؤولون عن تحقيق هذه الغاية، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "المقصود الواجب بالولايات إصلاح دين الخلق الذي متى خسروه خسروا خسراناً مبيناً ولم ينفعهم ما نعموا به في الدنيا".

وكما قال الشوكاني: إنّ الغرض المقصود للشارع من نصب الأئمة أمران هما:

- 1: إقامة منار الدين، وتثبيت العباد على صراطه المستقيم ودفعهم عن مخالفته.
- 2: تدبير المسلمين في جلب مصالحهم ودفع المفساد عنهم.

قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾<sup>64</sup>.

<sup>62</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 3.

<sup>63</sup> أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات (مصر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ)، ج2، ص63.

<sup>64</sup> القرآن الكريم، الشورى، الآية: 13.

إنَّ شأنَ الحاكمة (سيادة الشرع)؛ تعني تطبيق الشريعة عقيدة ونظاماً، سلوكاً وأداءً، لتحقيق إرادة الله - سبحانه وتعالى - التي من أجلها أوجد الكون وهي (الاستخلاف)، إذ أنَّ مقتضى الحاكمة هو الاستقلال والانفراد وردّ مداخله الآخرين، حتى أنَّ الإنسان المحتاج فطرة إلى معاونة الآخرين لعجزه، يردّ مداخله غيره في شؤونه من خلال تلك الحاكمة حفاظاً على إستقلاله، لذا فلا يوجد سلطانان في بلاد، ولا واليان في ولاية، ولا مديران في ناحية، بل ولا مختاران في قرية. وإذا ما وُجد سلطانان في بلاد فالأمور تضطرب ويختل النظام ويحدث الهرج والمرج<sup>65</sup>.

وإذا تأملت في موقف الذين يقومون بتنفيذ القانون الإلهي في الأرض، لعلمت أنه لا يكون موقفهم إلا كموقف النواب عن الحاكم؛ فهذا هو موقف أولي الأمر في الإسلام بعينه.

### ثانياً: إقامة العدل

ذهب ابن منظور إلى أن العدل: مقام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور. عدل الحاكم في الحكم يعدل عدلاً وهو عادل من قوم عدول وعدل. وفي أسماء الله سبحانه: العدل، هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم، فهو في الأصل مصدرٌ سمي به فوضع موضعَ العادل، وهو أبلغ منه لأنَّه جعل منه المسمى نفسه عدلاً، وفلان من أهل المعدلة أي من أهل العدل.

والعدل: الحكم بالحق، يقال: هو يقضي بالحق ويعدل، وهو حكمٌ عادلٌ، ذو معدلة في حكمه، والعدل من الناس: المرضي قوله وحكمه<sup>66</sup>.

يمتاز الفقه الإسلامي بإقامة أحكامه على أساس من العدل المطلق الذي لا يتأثر بأي اعتبار مهما كان، إما في الحكم أو التشريع الإجهادي، أو القضاء، أو المعاملات.

أما فيما يخص الحكم والسلطة فلقد قامت الأدلة الصريحة من الكتاب والسنة على وجوب النزول على مقتضيات العدل، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>67</sup>.

<sup>65</sup> بديع الزمان سعيد النورسي، كليات رسائل النور. الشعاعات، ترجمة: إحسان قاسم الصالح (طبع: شركة النسل للطباعة، نشر: دار

سوزلر للنشر - استانبول، ط1، 1414هـ/1993)، ج4، ص22.

<sup>66</sup> ابن منظور، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ب. ت)، ج11، ص430.

<sup>67</sup> القرآن الكريم، النحل، الآية: 90.



وقال أيضا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>68</sup>.

فلا تقر الشريعة الإسلامية إذن أي لون من ألوان الحكم الظالم، أو صورة من صور التعسف في استعمال السلطة، فلا يجوز أن يعبث بميزان العدل عامل الهوى أو العاطفة من الحب أو الكراهية، حتى بين الأعداء، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾<sup>69</sup>.

أو عامل القرابة ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتُوبًا قَوْمِينَ بِأَلْقُسُطِ شُهَدَاءِ اللَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ﴾<sup>70</sup>.

والعدالة حق في الشرع الإسلامي يتمتع به كافة المسلمين على السواء دون تفرقة بين أوضاعهم الاجتماعية ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَاقِرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ نَعَرَضُوا فَلِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾<sup>71</sup>.

ولم تقتصر العدالة في الشريعة الإسلامية على المسلمين فقط، بل تعدت وشملت في تطبيقها غير المسلمين من الأمم الأخرى؛ ومن المعلوم أنَّ الإسلام دين لا يفرق في ميزان العدل بين البشر، وهو مستوى من المثالية لم تبلغه القوانين الوضعية قط، ومن هنا كانت حمايته للمصلحة الإنسانية عامة.

كما أن العدل في السياسة بمعناه الواسع أن يكون من الحاكم والمحكوم، وأن يقوم الحاكم بواجباته، وأن يُبلَّغَ الحقوق إلى من تحت تصرفه ومسؤوليته (أداء الأمانة)، مراعاة للمصلحة العامة وحفاظاً على الكليات الخمس. وأيضاً كما هو واجب على الحاكم فذلك بالنسبة للمحكوم، إذ أنه يعتبر غاية في الدولة الإسلامية؛ فهو إقامة للدين، وتحقيق لمصالح المحكومين، ودليل على خيرية الأمة، ويتضمن ذلك حماية الحقوق والحريات والمساواة.

<sup>68</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 58.

<sup>69</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 8.

<sup>70</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 135.

<sup>71</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 135.

كما أن السياسة الشرعية (النظام السياسي الإسلامي) تهدف إلى تحقيق العدالة بأوسع معانيها وفي شتى مجالاتها الاجتماعية، والاقتصادية والقضائية والادارية والسياسية والدولية. وغاية الإسلام في الدولة الإسلامية هو إقامة للدين وتحقيق لمصالح المحكومين ودليل على خيرية الأمة.

### ثالثاً: إصلاح دنيا الناس

قد اختلف فهم من يرى أنَّ الحكم الإسلامي حدوداً فقط، أو إمامة وخلافة تجمع شمل المسلمين وانتهى، بل الحكم الإسلامي يدعو إلى اصلاح دنيا الناس وتدير شؤون حياتهم من جميع العوالم؛ من ثقافة، واجتماع، وعمران، واقتصاد، وإعلام، وتعليم وغير ذلك. فهذا هو المراد بالحكم الإسلامي، وغاية الرسالة المحمدية.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ٧٢﴾.

إنَّ الحكم الإسلامي بخطابه العالمي الرباني الميسر كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ١٠٧﴾<sup>73</sup> ، وذلك لإرساء مصلحة الإنسان وفائدته وخيره في الدنيا والآخرة؛ والمقصود بهذا أن الله عز وجل أرسل رسوله بالهدى ودين الحق، والشرعية السمحاء ليرشد الناس إلى مصالحهم وكيفية تحقيقها، بأيسر الطرق وأصح المناهج وأنجع الأساليب.

فالحكم الإسلامي في أصله وحقيقته ما هو إلا دعوة إلى تحقيق مصلحة الإنسان وتشجيعه على القيام بكل مايدراً عنه المفسد ويجلب له المصالح، فهو يتميز بهذه الخاصية ويعتبرها أصلاً عظيماً من أصولها، فكل ما لا يحقق مصالح الناس في العاجل والآجل يكون مردوداً وغير مقبول ومؤدي إلى التهاجر والفساد، وهذا ما جاءت الدعوة الإسلامية لإيقافه وتجنيب المكلفين الوقوع فيه. فالحكم الإسلامي خطاب قائم من أجل الحفاظ على كل أمر أساسي لقيام حياة الناس واستقامتها وانتظامها وفق سنن الاجتماع البشري.

<sup>72</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 26.

<sup>73</sup> القرآن الكريم، الأنبياء، الآية: 108.

إن المتأمل في جميع قواعد النظام السياسي الإسلامي وأحكامه يجدها تهدف إلى مقاصد ثلاثة وهي:

#### أ: درء المفسدة

جاء الدين الإسلامي الحنيف بغية نبذ الرذائل التي تشوب المجتمعات، من جميع النواحي سواء أكان فساداً أخلاقياً، أو سياسياً، أو اقتصادياً، وغير ذلك من ألوان الفساد، وبكونه أول انطباع تبادر عند الملائكة عندما خلق الله خليفته في الأرض (الإنسان)، ولما أخبرهم الله بذلك فكان حينها محل استفسار، واستفهام، واستغراب، عن موقع وسر هذا المخلوق الجديد في الكون، وذلك بقولهم: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۚ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾<sup>74</sup>.

إذ الفساد في اللغة: نقيض الصلاح، وخروج الشيء عن الاعتدال، قليلاً كان الخروج أو كثيراً، يقال: فسد اللحم: أنتن، وفسدت الأمور: اضطربت، وفسد العقد: بطل. فسد: الفَسَادُ: نقيض الصَّلَاحِ، فَسَدَ، يَفْسُدُ وَ يَفْسِدُ وَ فُسِدَ فَسَاداً وَ فُسُوداً، فهو فاسدٌ وفَسِدٌ فيهما. والمفسدة: خلافُ المصلحة<sup>75</sup>.

وفي الاصطلاح: عرف جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة الفساد بأنه مخالفة فعل الشرع بحيث لا تترتب عليه الآثار، ولا يسقط القضاء من العبادات، وعرف الحنفية الفساد بأنه: ما شرع بأصله دون وصفه<sup>76</sup>.

والإمام ابن عاشور يعرف المفسدة بأنها: "ما قابل المصلحة، وهي وصف للفعل يحصل به الفساد أو الضرر، دائماً أو غالباً، للجمهور أو للأحاد"<sup>77</sup>.

<sup>74</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 30.

<sup>75</sup> ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار احياء التراث العربي، ط3، د. ت)، ج10، ص261.

<sup>76</sup> القرافي، كتاب الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1421هـ/ 2001) ج4، ص1666.

<sup>77</sup> الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي (بيروت: دار النفائس، ط2، 1421هـ/

2001)، ص279.

إِذْ أَنْ اللَّهَ - سبحانه وتعالى - أمر عباده بترك واجتناب كل ما يسبب في إلحاق الضرر بهم، سواء أكان هذا الضرر قد يحصل للفرد ذاته، أو على مستوى المجتمع (العامة) .

وقد ذكر الله تبارك وتعالى ذلك في مواطن كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾<sup>78</sup> .

وكما استخدم القرآن الكريم الفساد في التعبير عن اضطراب النظام الكوني في قوله تعالى:

﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾<sup>79</sup> .

وكذلك القرآن صريح في آياته التي تحرم الاستعلاء في الأرض، والهيمنة الدولية وبسط النفوذ، ظلماً وتجبراً، لمجرد كونها أمضى سلاحاً، وأكثر عتاداً أو ثراءً، كما تحرم العبث في الأرض فساداً، أو تقتيلاً وهدماً وتخريباً لمعالم الحضارة التي هي ثمرة الجهود الإنسانية عبر القرون، يؤيد هذا، قوله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>80</sup> .

كما يحرم إفساد ذات البين، بغية تحقيق هذا الاستعلاء، وإذا كان النص المحرم لهذا وارداً في شأن المؤمنين خاصة، لقوله تعالى: ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>81</sup> .

فإنَّ العلة، وهي "الإفساد" المستفادة بالمفهوم المخالف، تقتضي تحريم ذلك بين الشعوب والأمم، لعظم الأثر، ولأن الإفساد محرم لذاته، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>82</sup> . وبذلك إنهار المبدأ المعروف في السياسة الوضعية الذي مؤداه: "فرق تسد" لمنافاته للقيم الإنسانية العليا في تشريعنا الإسلامي العظيم<sup>83</sup> .

<sup>78</sup> القرآن الكريم، القصص، الآية: 76.

<sup>79</sup> القرآن الكريم، الأنبياء، الآية: 22.

<sup>80</sup> القرآن الكريم، الأعراف، الآية: 56.

<sup>81</sup> القرآن الكريم، الأنفال، الآية: 1.

<sup>82</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 60.

<sup>83</sup> فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر ( بيروت: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1408هـ/

1988) ج1، ص140-141.

## ب: جلب المصلحة

وكذلك يفهم من الآيات القرآنية أن الله - سبحانه وتعالى - هدفه من بعثه للأنبياء هو القضاء على الفساد في الأرض بمعناه الواسع كما بين ذلك في قوله: ﴿ قَالَ يَكُونُ أَرَاءُ يَتَمَّ إِن كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَيْكُمْ عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ ﴾<sup>84</sup>.

المصلحة لغة: مأخوذة من الصلاح، صلح: الصلاح هو ضد الفساد، ويقال: في الأمر مصلحة: أي خير. والجمع مصالح، وترد كلمة "المصلحة" على ألسنة الفقهاء بمعنى اللذة وأسبابها، والفرح وأسبابه، ضد المفسدة التي تعني الألم وأسبابه، والغم وأسبابه قالوا: وكلاهما نفسي وبدني، ودنيوي، وأخروي<sup>85</sup>.

يقول الشاطبي رحمه الله: "المعتمد إنما هو أننا استقرينا من الشريعة أنها وضعت لمصالح العباد استقراءً، لا ينازع فيه الرازي ولا غيره"<sup>86</sup>.

كما أنه استدل أيضاً ببعض الآيات منها، قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾<sup>87</sup>.

وأيضاً قوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾<sup>88</sup>. وكذلك: ﴿ رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾<sup>89</sup>.

إذ أورد بعدها نصوص أخرى تفصل وتعلل هذه الأحكام التي تحقق مصالح العباد.

<sup>84</sup> القرآن الكريم، هود، الآية: 88.

<sup>85</sup> القرافي، المرجع السابق، ص 1674، ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ص 384.

<sup>86</sup> الشاطبي، الموافقات، تقديم: فضيلة الشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد (مصر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع، ط 1، 1421هـ).

ج 2، ص 12.

<sup>87</sup> القرآن الكريم، هود، الآية: 7.

<sup>88</sup> القرآن الكريم، الذاريات، الآية: 56.

<sup>89</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 165.

كقوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾<sup>90</sup>.

وقوله في الصيام: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾<sup>91</sup>.

وفي الصلاة: ﴿ إِنِ اتَّصَلَاةُ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾<sup>92</sup>. وقال في القبلة: ﴿ قُولُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ <sup>١٥٠</sup> ﴾<sup>93</sup>. وفي الجهاد: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا <sup>٢١</sup> ﴾<sup>94</sup> وفي القصاص: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَأْتُوايَ الْأَلْبَبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ <sup>١٧٩</sup> ﴾<sup>95</sup>، ثم أورد كلاماً وتعقيباً على ما قاله: "وإن دل الاستقراء على هذا، وكان في مثل هذه القضية مفيداً للعلم فنحن نقطع بأن الأمر مستمر في جميع تفاصيل الشريعة"<sup>96</sup>.

### ج: السعي وراء مكارم الأخلاق

إنَّ مكارم الأخلاق هي شكل من أشكال الوعي الإنساني في سلوكياته، التي تنظم حياته اليومية سواء أكان على المستوى الفردي، أو الأسري، أو على مستوى المجتمع، وكذا في جميع المجالات؛ السياسية، والاجتماعية... فالأخلاق علاقة واسعة وشاملة. أرسل الله رسوله صلى الله عليه وسلم ليُعَلِّمَ الناس الكتاب والحكمة وليكونوا أمة متّصفة بالخيرية لقوله تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ <sup>١١٠</sup> ﴾<sup>97</sup>. وبُعث لِيَتِمَّ مكارم الأخلاق وليحيي الحنفية الإبراهيمية الموحدة بالله. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله

<sup>90</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 6.

<sup>91</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 182.

<sup>92</sup> القرآن الكريم، العنكبوت، الآية: 45.

<sup>93</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 150.

<sup>94</sup> القرآن الكريم، الحج، الآية: 39.

<sup>95</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 179.

<sup>96</sup> الشاطبي، الموافقات، ج2، ص13.

<sup>97</sup> القرآن الكريم، آل عمران، الآية: 110.

صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ"<sup>98</sup>. وكذلك هي من صفات جميع الأنبياء، إذ كان عليه الصلاة والسلام نبياً ومعلماً وحكيماً وقائداً، وقد استطاع -بإذن الله وعونه- في زمن قصير أن يجمع حوله أمة موحدة لله مسلّمة وجهها لرب العالمين، تتحلى بسمو الأخلاق وعلو المقام الإنساني. هداهم الله لدين يحفز على العمل والإبداع ويخلق لهم حضارة من العدم، فالمسلم اليوم مطالب بأن يعمل وفق هذا المنهج المتين الذي لا تشوبه شائبة، اقتداءً وعملاً بهديه صلى الله عليه وسلم.

وكما يجب نبذ الصفات والسلوكات الرذيلة المنتشرة في أوساط المجتمعات المسلمة؛ من مختلف ألوان الفساد من رشوة وغير ذلك.

يقول الشيخ الطاهر بن عاشور: "لا يكاد ينتظم أمر كمال انتظامه، ولا ترى الأمة عقدها مأموناً من انفصامه، ما لم تكن مكارم الأخلاق غالبية على جمهورها أو سائدة في معظم تصاريفها وأمورها؛ لأن ملاك مكارم الأخلاق هو تركية النفس البشرية... وهذه المكارم غايتها إبلاغ النفس الإنسانية إلى أرقى ما خلقت له فأودع الله فيها العقل لأجل بلوغ ذلك الإرتقاء"<sup>99</sup>.

وقال أيضاً: "جعل الإسلام الاتصاف بمكارم الأخلاق حقاً على الولاة والهداة والرعايا كل فيما يخصه من الأفعال المتعلقة بالإسلام أو بمعاشرة المسلمين أو غير المسلمين من الأمم... إن مظهر مكارم الأخلاق ومحامد الخلال هو تصرف المرء في أفعاله وسلوكه ومعاملته الناس وفي حسن أقواله ومجادلاته"<sup>100</sup>.

<sup>98</sup> البيهقي، السنن الكبرى (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج 10، ص 192.

<sup>99</sup> ابن عاشور، النظام الاجتماعي في الإسلام (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط 1، 1421هـ / 2005)، ص 116.

<sup>100</sup> الطاهر بن عاشور، نفس المرجع، ص 122.

فإذا تزكت نفوس المسؤولين والقيادات السياسية أيّاً كان موقعها، انعكست تلك التزكية على سلوكياتهم في التعامل مع الله، وفي التعامل مع الناس، فقد قال سيدنا موسى (عليه السلام) لفرعون وذلك ما أخبرنا به القرآن الكريم ﴿فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَزَكَّى﴾<sup>١٨</sup> وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَخَشَىٰ<sup>١٩</sup> 101. لكون التزكية مطهرة من الأمراض والآفات، وضابطة للسلوكيات.

وهذا فإنّ الخلق الرفيع يُمثل "الأرضية" التي يستند إليها السياسي في الحياة، والتي تؤسس له طبيعة "المناهج" التي توجه مساره في العمل والتصرف والتفكير وغير ذلك.

---

<sup>101</sup> القرآن الكريم، النزعات، الآية: 18-19.



## المطلب الثاني: الفرق بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية

من خلال ما أوردناه فيما سبق من التعريفات التي قال بها مجموعة من العلماء، في معنى السياسة الشرعية، إذ أنها متى كانت مبنية على القواعد الكلية للشرع وأصوله العامة، ومحقة لمقاصده وخاضعة في كل تصرفاتها للوحي السماوي، أي غير مخالفة له، وتعمل على أساس جلب المصالح ودرء المفاسد، على يد من كان أهلاً ومختصاً لتدبير شؤون الأمة وفق كل مآذركر، فإن كان هذا الكلام موجود على أرض الواقع؛ فأعلم أن هذا هو المقصود بالسياسة الشرعية، فإن وجدنا عكس ذلك فأعلم أنه من حكم البشر وتقنيته.

فلو نذهب إلى تعريف السياسة الوضعية لوجدناها عبارة عن قوانين وأحكام من وضع البشر يدبرون بها شؤونهم، وذلك باعتمادهم على العادات والأعراف والتجارب التي أخذوها أو بعبارة أخرى أورثوها عن من سبقهم، من غير أن ينظر فيها عن مدى ارتباطها بالوحي السماوي، أو اعتمادها على مصادر التشريع الإسلامي، بل وضعت حسب آرائهم ومناهجهم ومعتقداتهم الفاسدة، وهذا الأمر يتنافى وأحكام الشارع الحكيم.

فإذا كانت "السياسة" في الفكر الإسلامي لا تقف عند استصلاح الخلق بتدبير شؤونهم في العاجلة، فهذا شيء آخر، أما إذا فهم الإنسان دوره من خلال وقوفه عند قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ﴾<sup>102</sup>، وعمل جاهداً في تحقيق مبدأ الاستخلاف، ويجعل الدنيا كوسيلة يعبر بها إلى الدار الآخرة فإنه حتماً يصل، لا محالة.

أما إذا لم يؤمن الإنسان بهذا المبدأ فإنه لا يمشي بعيداً فسرعان مايفشل ويسقط. كما هو حال السياسة الوضعية الفاقدة لهذه المبادئ، حيث تجعل الإنسان يدبر شؤون حياته الدنيوية دونما أن يشعر أنه خلق لغرض ومقصد، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ۚ﴾<sup>103</sup>.

<sup>102</sup> القرآن الكريم، البقرة، الآية: 30.

<sup>103</sup> القرآن الكريم، الجاثية، الآية: 24.

فهي سياسة دنيوية المحتوى والمقاصد كما هو حال الحضارة الغربية اليوم؛ اهتمام بالملذات الدنيوية المادية، والعمران وما شابه ذلك. ففلسفة السياسة الوضعية هي التي عزلت بين الدنيا والسياسة والأخلاق والقيم والمبادئ الإنسانية السامية<sup>104</sup>.

وهذا سيد قطب رحمه الله تعالى يقارن بين السياسة الشرعية والسياسة الوضعية، حيث قال: بأن الإسلام لا يقبل إلا مجتمعاً فاضلاً وخيراً ويتطلب طاعة مطلقة لتعاليم الله، فيقول رحمه الله في هذا السياق: إنّ الإسلام يرفض سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان عن طريق وضع الأنظمة والقوانين الوضعية، لأن سيطرة الأنظمة والقوانين الوضعية تمثل كفراً كاملاً وفاجعاً؛ ويجب على الإنسان أن يحكم بقانون الله، وبما أن هدف الإنسانية اليوم ليس طاعة الله وتعاليمه، يؤكد قطب بأن وجود المجتمع الإسلامي أصبح ضرورة ملحة، من أجل إتاحة الفرصة أمام المسلمين للعيش في جو طبيعي وملائم لممارسة دينهم وللتمتع بحياة إجتماعية ونفسية أفضل، وهذا يجعل وجود المجتمع الإسلامي أكثر إلحاحاً من السابق، فالمجتمعات الجاهلية غير الإسلامية ليست في تناغم مع الطبيعة الإنسانية لذلك توجد حلول وعلاجات جزئية للمشاكل الإنسانية، ففي الأغلب، يعالجون مرضاً على حساب آخر<sup>105</sup>.

يقول ابن الجوزي<sup>106</sup> يفرق بين السياستين: "فإنَّ خلقاً من الأمراء يقطعون يد من لا يجوز قطعه، ويقتلون من لا يجوز قتله، ويسمُّون ذلك سياسة، وهذا انتقاد على الشرع، معناه: أنّ الشرع قاصر، وأنه ما ورد بما يكفي من الردع، فنحن نضم إليه برأينا هذا، وهذا من أقبح الأشياء، بل الشريعة هي السياسة"<sup>107</sup>.

<sup>104</sup> أنظر فتحي الدريني، المرجع السابق، ج1، ص 348 وما بعدها.

<sup>105</sup> سيد قطب، هذا الدين ( القاهرة: مكتبة وهبة، ط4، ب. ت)، ص32-33.

<sup>106</sup> هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمّادي، بن أحمد بن محمد بن جعفر، الجوزي القرشي

التيامي البكري، البغدادي، الفقيه الحنبلي، الواعظ الملقب بجمال الدين الحافظ، ولد سنة عشر أو ثمان وخمسمائة أو قبلها، كما يقول

ابن العماد، وكذلك يردد ابن خلكان ميلاده بين سنة ثمان وعشر، ومات سنة 597هـ، تتلمذ على يد علي بن عبد الواحد الدينوري،

وابن الحصين، وأبو عبد الله البارغ وغيرهم. من أهم كتبه: المغني في علوم القرآن، صيد الخاطر، تقويم اللسان وغيرها . أنظر التبصرة

لإبن الجوزي، تحقيق: مصطفى عبد الواحد (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1970، ط2، 1993)، ج1، ص أ وما بعدها.

<sup>107</sup> ابن الجوزي، الشفاء من مواعظ الملوك والخلفاء، تحقيق: فؤاد عبد المنعم (الإسكندرية: دار الدعوة، ط3، 1985)، ص56-57.

### المطلب الثالث: مناقشة آراء منكري السياسة الشرعية والرد عليهم

إن مسألة سياسة الإسلام لاتزال قائمة بين الإقرار والإنكار، لهذا هناك الكثير من الذين يرمون بالنظام السياسي الإسلامي-زوراً وبهتاناً- قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْتُلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَعُوا﴾<sup>108</sup>. إذ ينكرون ما قام به سيد الخلق وحبیب الحق، وما أقامه أصحابه رضي الله عنهم بعد وفاته عليه الصلاة والسلام من حضارة راقية، ودولة متكاملة شملت جميع جوانب الحياة منها: الاجتماعية والاقتصادية والقضائية والعسكرية... وغيرها من الجوانب الأخرى.

وهذا إقراراً من الوحي السماوي، إذ قال الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾<sup>109</sup>.

وقال أيضاً: ﴿قُلْ إِن صَلَائِي وَمُتَكِبَاتِي وَتَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>110</sup> لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ

وغيرها من الآيات والأحاديث النبوية الشريفة، والمواقف، والإنجازات العظيمة التي أنجزت في صدر الإسلام.

ورغم كل هذا فإن هناك من يجحد هذه الإنجازات، ويخص الإسلام وما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم أنه مجرد علاقة بين العبد وربّه، فلا علاقة له بأمور أخرى، الحكم والسلطة (الدولة).

فنجد منهم المفكرين المسلمين وغير المسلمين. وفي المطالب الآتية بيانٌ لذلك.

فهناك العديد من المفكرين المسلمين الذين مشوا في هذا الاتجاه وأخذوا بهذا الرأي أمثال: الدكتور حسين فوزي النجار، في كتابه "الإسلام والسياسة".

<sup>108</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 65.

<sup>109</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 3.

<sup>110</sup> القرآن الكريم، الأنعام، الآية: 162-163.

وأيضاً الكاتب الأستاذ أحمد بهاء الدين، في كتابه "أيام لها تاريخ"، والمستشار سعيد العشماوي في كتابه "الإسلام السياسي" وغيرهم .

ولكن الأخطر ممن قال بهذا الشيخ علي عبد الرازق في كتابه: "الإسلام وأصول الحكم" الذي ظهر سنة 1925م، الذي أثار ضجة عالية، حيث لقي ردّاً ورفضاً لكلامه الذي يتعارض مع الثوابت والقيم الإسلامية.

حيث قال: إذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أسس دولة سياسية، أو شرع في تأسيسها، فلماذا خلت دولته إذن من كثير من أركان الدولة ودعائم الحكم؟ ولماذا لم يعرف نظامه في تعيين القضاة والولاة؟ ولماذا لم يتحدث إلى رعيته في نظام الملك وفي قواعد الشورى؟ ولماذا ترك العلماء في حيرة واضطراب من أمر النظام الحكومي في زمنه؟<sup>111</sup>.

وكذلك القرآن الكريم يمنع صريحاً أن يكون النبي عليه الصلاة والسلام حفيظاً على الناس، ولا وكيلاً ولا جباراً؛ والجبار اسم الملك عند بعض العرب، وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾<sup>112</sup>. ولا يكون كذلك مسيطراً، وأن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين، ومن لم يكن حفيظاً ولا مسيطراً فليس بملك، لأن من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت، سلطاناً غير محدود.

ومن لم يكن وكيلاً على الأمة فليس بملك أيضاً.

والقرآن صريح في أن محمداً صلى الله عليه وسلم لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة، ولو كان صلى الله عليه وسلم ملكاً لكان له على أمته حق الملك أيضاً، وأن للملك حقاً غير حق الرسالة، وفضلاً غير فضلها، وأثراً غير أثرها.

"والقرآن أيضاً صريح في أن محمد عليه الصلاة والسلام، لم يكن إلا رسولا قد خلت من قبله الرسل، ثم هو بعد ذلك صريح في أنه عليه الصلاة والسلام لم يكن من عمله شيء غير إبلاغ رسالة الله تعالى إلى الناس، وأنه لم يكلف شيئاً غير ذلك البلاغ"<sup>113</sup>، "وكانت وحدة

<sup>111</sup> علي، عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دراسة ووثائق بقلم الدكتور: محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1988م)، ص 160.

<sup>112</sup> القرآن الكريم، ق، الآية: 45.

<sup>113</sup> المرجع السابق، ص 170، 171.

العرب كما عرفت وحدة إسلامية لا سياسية، وكانت زعامة الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم زعامة دينية لا مدنية، وكان خضوعهم له خضوع عقيدة وإيمان، لا خضوع حكومة وسلطان، وكان اجتماعهم حوله اجتماعاً خالصاً لله تعالى، حيث يتلقون فيه خطرات الوحي، ونفحات السماء، وأوامر الله تعالى ونواهيته<sup>114</sup>.

ومن جهة أخرى ذكر الشيخ علي عبد الرازق وبسذاجة مذهلة. كما وصفه السنهوري أن تلك الدولة التي أنشأها النبي عليه الصلاة والسلام لم تكن لها ميزانية للدخل والصرف. وعن جهاد الرسول صلى الله عليه وسلم، وقال بأن الدين لا يمنع من أن جهاد النبي صلى الله عليه وسلم كان في سبيل الملك لا في سبيل الدين<sup>115</sup>.

وأيضاً يقول بعض المسؤولين في بلاد المسلمين وهم عملاء للنظام الغربي المعادي للإسلام: "الإسلام دين لا سياسة فيه، ويحرم أن تدخل الدين بالسياسة، ولا سياسة في الدين، ولا جهاد في الدين، بل هو الإرهاب والعنف والتطرف"<sup>116</sup>.

لقد استدل علي عبد الرازق هو ومن سار على هذا النحو بمجموعة من نصوص القرآن الكريم نذكر البعض منها:

أولاً: من القرآن الكريم:

استدل بقوله تعالى: ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ ﴾<sup>117</sup>.

— ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾<sup>118</sup>.

— ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَادِقًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴾<sup>119</sup>.

<sup>114</sup> المرجع نفسه، ص 181.

<sup>115</sup> محمود، دمير، الدولة في الإسلام رد على شبهات العلمانيين (عمان: مطابع الدستور التجارية، ط1، 1425هـ/2003)، ص39.

<sup>116</sup> محمد، عبد القادر أبو فارس، الفقه السياسي عند الإمام حسن البنا (عمان: دار عمار، ط1، 1419هـ/1998)، ص28.

<sup>117</sup> القرآن الكريم، يونس، الآية: 108.

<sup>118</sup> القرآن الكريم، الإسراء، الآية: 105.

<sup>119</sup> القرآن الكريم، الكهف، الآية: 110.

- ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ <sup>ط</sup> وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ 120 .
- ﴿ إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ 121 .
- ﴿ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴿٨٠﴾ 122 .
- ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ 123 .
- ﴿ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴿١٧﴾ 124 .
- ﴿ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ ﴿١٦٤﴾ 125 .
- ﴿ فَإِن أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا <sup>ط</sup> إِن عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ <sup>ط</sup> ﴿٤٨﴾ 126 .

#### ثانيا: من السنة النبوية الشريفة:

إن القائلين بهذا الرأي إستدلوا بما روي عن أنس رضي الله عنه، أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم مرَّ بقوم يُلقَّحُونَ. فقال: (لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلَحَ) قال: فخرج شيصاً\* .  
فمرَّ بهم فقال: (مَا لِنَخْلِكُكُمْ ؟) قالوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا. قال: (أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ) 127 .

#### ثالثا: من الأدلة العقلية:

استدل الشيخ علي عبد الرازق على هذا من خلال الجانب العقلي بقوله: (معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد، وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية، أما أخذ العالم كله بحكومة واحدة، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة فذلك مما يوشك أن يكون خارجاً عن طبيعة

120 القرآن الكريم، الأحزاب، الآية: 40.

121 القرآن الكريم، الأعراف، الآية: 188.

122 القرآن الكريم، النساء، الآية: 80.

123 القرآن الكريم، الغاشية، الآية: 21.

124 القرآن الكريم، يس، الآية: 17.

125 القرآن الكريم، آل عمران، الآية: 174.

126 القرآن الكريم، الشورى، الآية: 48.

127 صحيح مسلم، ( بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ، 1998)، ج4، ص59.

البشرية، على أن ذلك إنما هو غرض من الأغراض الدنيوية، التي خلى الله بينها وبين عقولنا، وترك الناس أحرار في تدبيرها على ما تهديهم إليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم وأهوائهم ونزعاتهم<sup>128</sup>.

بعد عرض كلام منكري السياسة الشرعية نود الرد على كلامهم

### أولاً: القرآن الكريم

لقد أورد عبد الرزاق السنهوري في كتابه "فقه الخلافة" عن علي عبد الرزاق قوله: "إن هذه النظم من مقتضيات سلطته الروحية لتبليغ الرسالة، وهذه السلطة خاصة بشخصه ولا تنتقل بعد وفاته لغيره، ويؤيد ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث التي تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم ما أرسل إلا ليلبغ الناس رسالة ربه دون أن يكون له سلطان عليهم". ويرد عليه الشيخ السنهوري بقوله: إن تلك الآيات قد أنزل معظمها في مكة فترة الدعوة الدينية قبل الهجرة، أما الآيات التي نزلت في المدينة فهي لا تؤيد مذهب إليه الشيخ علي عبد الرزاق<sup>129</sup>.

ولإثبات بطلان دعواهم نقول: إن الثابت تاريخياً أن نشر الإسلام قد تم على مرحلتين: المرحلة المكية والمرحلة المدنية، ولكل مرحلة من تلك المراحل سمات، وخصائص تختلف الواحدة منها عن الأخرى، وبالتالي فهناك القرآن المكي والمدني؛ نزل بالتدرج ليتواءم مع الوقائع والأحداث ويعالج كل مرحلة وفق كل ماتقتضيه هذه الآيات، فالمرحلة المكية والتي استمرت ثلاثة عشر عاماً اتسمت بالدعوة إلى الوحدانية (العقيدة) عن طريق الإقناع، ووقتها لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم يملك القوة ليدافع عن نفسه وعن المستضعفين من المؤمنين، فكان أسلوب نشر الدعوة عن طريق التبليغ والإقناع باللسان، وما نتج عنه من تحمل الأذى والاضطهاد من رؤوس الشرك بمكة؛ فكان أن نزلت الآيات التي استدلت بها أصحاب هذه الادّعاءات بأن الرسول صلى الله عليه وسلم كانت دعوته روحية محضة وكان نبياً فقط؛ واستدلوا بالآيات السالفة الذكر.

<sup>128</sup> علي عبد الرزاق، الإسلام وأصول الحكم، ص، 158.

<sup>129</sup> محمود، دمير، المرجع السابق، ص59.

ومن خلالها فهم أصحاب هذا الرأي بأنها في مجملها لا تدعوا إلى إقامة دولة وحكومة إسلامية، وأنها لم تتجاوز حدود البلاغ المجرد من معاني السلطان. هذا صحيح؛ لكن القرآن الكريم يتعامل معه بجميع أجزائه، والانتقائية هنا مرفوضة، أي أن نأخذ ما يسير مع أهوائنا،

ويخدم أغراضنا، وينفذ مآربنا، ونترك الآخر المعارض الذي يصطدم مع آرائنا وفكرنا؛ وذلك لخداع جمهور الناس والتأثير عليهم<sup>130</sup>.

فلو تنمعن في قول الله عز وجل: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾<sup>131</sup>.

والمراد من ذلك أن تقوم فرقة أو طائفة من المسلمين تدعوا إلى الحق، وتنهى عن الباطل، ولا يكون ذلك إلا من خلال كيان (مجتمع) منظم ومتماسك، تقوده سلطة قوية تدرك مسؤوليتها نحو دينها ومجتمعها، وشعب مستنير يفهم عقيدته وينهض بواجبه تجاه الأمر بالخير ونبذ الشر، فإذا استوعبت أبعاد هذا النص، وأيقنت أن هذا الواجب الذي نوهت إليه الآية الكريمة لا يتم إلا في ظل دولة ذات كيان قوي.

أما فيما يخص مسألة القضاء، فقد كان المسلمين يتجهون إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليحكموه فيما يحدث بينهم من خلافات، فيلجؤون إليه قصد حل النزاعات التي تحصل فيما بينهم، فقد أثبت القرآن الكريم ذلك بلفظ صريح مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾<sup>132</sup>.

فكان صلى الله عليه وسلم يحكم بينهم بما أنزل الله، وذلك امتثالاً لأوامره عز وجل:

﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾<sup>133</sup>.

<sup>130</sup> المرجع السابق، ص 67-68.

<sup>131</sup> القرآن الكريم، آل عمران، الآية: 104.

<sup>132</sup> القرآن الكريم، النساء، الآية: 65.

<sup>133</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 48.



## ثانياً: السنة النبوية الشريفة.

إنّ الدّين محدّد للسياسة ومؤثر فيها من حيث المبادئ العامة والخطوط العريضة، والغايات النهائية، أما الأمور التفصيلية أو العملية فهي من "أمور الدنيا" وذلك في إطار المبادئ العامة بطبيعة الحال. فالدين مثلاً يحدد الغايات السياسية العليا والمبادئ العامة المحددة لأطر الحياة الاجتماعية التي تشكل السياسة جزءاً منها، وذلك حين يتحدث، أي الدين، عن العدل والمساواة والشورى وتحريم الظلم، ونحو ذلك من مبادئ عامة.

أما فيما يخص كيفية الوصول إلى تحقيق ذلك، فالأمر هنا متروك للإجتهد، وفق ظروف الزمان والمكان، كما علّمنا خير البشر عليه الصلاة والسلام، فهنا يمكن أن نوظّف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ" الذي إستدل به الشيخ علي عبد الرازق في موضع غير المواضع التي ينطبق عليها تماماً.

فلو نذهب إلى المناسبة التي قال فيها الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الحديث، لوجدناها تتعلق بأمور الحياة الاجتماعية التي لا تتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها. إلا أنّه قد ورد هذا الحديث في تأييد النّخل، وكان صلى الله عليه وسلم قد قال بعدم تأييده - أي تلقيحه - فترتب على ذلك أن فسد التمر وأصبح رديئاً، فلما ذكر الناس له ذلك قال لهم: "أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ"<sup>134</sup>.

فهذه المسائل الدنيوية الجزئية التي يعرفها الناس من خلال الممارسة، والتجربة والخبرة، فهي متروكة للإجتهد والإبداع، شريطة أن تبقى مندرجة تحت القواعد الكلية المجملّة التي لا يمكن الخروج عن نطاقها، والتعارض مع مقاصدها.

<sup>134</sup> صحيح مسلم، ( بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998)، ج4، ص59.

### ثالثاً: من المعقول

إنَّ الفترة المكية قد كانت بمثابة تمهيداً، وبناءً لشخصية مسلمة قوية مُركّزاً في ذلك على الجانب العقائدي، حيث تكوّنت بعدها نواة المجتمع الإسلامي التي يعوّل عليها، وتقررت قواعد الإسلام الأساسية -العقائدية- أما في المدينة المنورة فشيء آخر؛ فُصّل ما أُجمل من قواعد الإسلام في الفترة المكية، ونزلت التشريعات التي احتاجت إليها الدولة الجديدة في الشؤون العامة والخاصة، ونزل الوحي بعدد كبير من القواعد العامة التي تستنبط منها التشريعات الجزئية التي لم يُنص عليها مباشرة في القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة. فأول شيء قام به صلى الله عليه وسلم لما هاجر مع أصحابه رضوان الله عليهم هو بناء المسجد باعتباره المقر الرسمي للدولة، منه تصدر القوانين، وفيه تناقش الأمور، ومنه تذاق البلاغات، وفيه يفصل في الخصومات<sup>135</sup>.

ومن جهة أخرى لو نتأمل سوياً مع كلمات الآذان؛ فنجد أنّ هناك معنى آخر ومهمة أخرى غير مهمة الدعوى للصلاة، إنه في الحقيقة إعلان رسمي صادر عن مقر الدولة الرسمي ألا وهو المسجد -وبواسطة أداة إعلام رسمية- وهي المؤذن الذي تم تعيينه من طرف رئيس الدولة صلى الله عليه وسلم، ذلك إعلاناً عن قيام دولة الله في الأرض بقيادته عليه الصلاة والسلام، بعد أن تجاوزت كل العقبات التي وضعها العتاة الظلمة في طريق قيامها، وفاق تدبير الله كل تدبير، وفاق قوته كل قوة، تأمل إن شئت أول كلمات الآذان "الله أكبر الله أكبر"، إنها تعني أن الله تعالى أكبر من أولئك الطغاة، وأكبر من صانعي العقبات، وهو الغالب على أمره.

"أشهد أن لا إله إلا الله" فلا سيادة في دولة الإسلام لغير الله، ولا حكم إلا له، ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾<sup>136</sup>.

"أشهد أن محمد رسول الله" أسلمه الله تعالى القيادة، فليس لأحد أن ينزعها منه، فهو ماض بها إلى أن يكمل الله دينه، بما ينزله على رسوله من قرآن، وبما يلهمه إياه من سنة.

<sup>135</sup> محمد رؤاس قلعة جي، قراءة سياسية للسيرة النبوية (بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر، ط1، 1416هـ/1996)، ص 107.

<sup>136</sup> القرآن الكريم، الأنعام، الآية: 57.

"حي على الصلاة حي على الفلاح" ، أقبل يا أيها الإنسان للإنضواء تحت لواء هذه الدولة التي أخلصت لله، وجعلت من أهدافها تمتين العلاقة بين الإنسان وخالقه، وتمتين العلاقة بين الإنسان على أساس من القيم الإنسانية السامية.

"قد قامت الصلاة"، نعم قد قامت الصلاة بقيام هذه الدولة، ولولا قيامها لما جرء أحد على عبادة الله.

"الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله"، ثم يعود ليؤكد في نهاية الآذان؛ أن السيادة في دولة الإسلام لله تعالى وحده، وأن الحكم فيها لشريعته<sup>137</sup>.

ألم يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً أن يصعد الكعبة ويرفع صوته بالآذان معلناً بذلك أن السيادة بعد الآن هي لله وحده لا شريك ولا معبود غيره "الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله" الذي يبلغ عن الله ما يرضاه الله من الأنظمة لهذه الدولة الحاكمة باسم الله، وعلى الناس جميعاً أن أقبلوا طائعين إلى مساندة هذه الدولة التي جعلت هدفها القضاء على الباطل ونصرة الحق، ونشر العدل في الأرض. "حي على الفلاح" فهذا الإعلان ماهو إلا إعلان سياسي أكد فيه الرسول صلى الله عليه وسلم قيادة الدولة الإسلامية الحاكمة بأمر الله على البلاد المفتوحة<sup>138</sup>.

---

<sup>137</sup> المرجع السابق، ص 114.

<sup>138</sup> المرجع نفسه، ص 250.

### المبحث الثالث: تعريف الأقليات وتاريخ نشأتها.

شهدت البشرية على مرّ التاريخ ألواناً من الإعتداءات والصراعات أدّت بها إلى تذبذب وإضطراب وضعها، فأدّى بها كل هذا إلى الإنسلاخ من حقيقة وإرادة الله تعالى لها في الأرض (الاستخلاف)، ولكن بمشيئته ورحمته تعالى أن أرسل رسالته الخاتمة (الإسلام) إلى الناس كافة ليخرجهم من الظلمات إلى النور، ومن الظلم إلى العدل، ومن الباطل إلى رحاب الحق ويصحح الفهوم الخاطئة والأفكار الخرافية رحمة منه تعالى على يد حبيبه محمد ابن عبد الله عليه الصلاة والسلام.

رسالة أراد بها للبشرية تنظيم حياتهم من أجل بلوغ سعادة الدارين، من جميع الجوانب منها: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية. ليستوي الأمر على سوقه. كما كان قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة منعطفاً لمسار البشرية، واتسعت بعدها دائرة العلاقات الدولية وميلاد نظام جديد في السياسة والحكم وما إلى ذلك من أنظمة وقواعد ومبادئ سلمية لم يعرف التاريخ لها مثيلاً.

ومع مرور الزمن ونشوء هناك تحولات ناجمة عن توسع رقعة الإسلام من خلال الفتوحات إذ برز هناك تغير في الميدان السياسي وغيره. مما استدعى فقهاء الإسلام إلى بذل قصار جهودهم من أجل التماشي مع هذه المستجدات والتحولات التي أفرزها الواقع الخاضع للمتغيرات والتطورات، وهذا في الأصل أمرٌ طبيعي، وأيضاً هي ترجمة لحقيقة السنن الإلهية وقوانين الكون.

فقد ظل فقهاءنا الأجلاء يسايرون ذلك من خلال إجتهداتهم إستناداً إلى نصوص الوحي بشقيه. وما زالت دائرة الإسلام تتسع والعلاقات تزداد يوماً بعد يوم وهذا الأمر فرض على فقهاءنا من وضع خطط إستراتيجية (فقه الأقليات، تقسيم المعمورة..) ليتم من خلالها المحافظة على كيان هذه الأمة.

## المطلب الأول: الأقلية لغة واصطلاحاً.

### أولاً: الأقلية لغة

في المعاجم اللغوية نجد مادة (قَلَل) حيث اشتقت منها كلمة الأقلية، إذ القَلَّة بالكسرة: خلاف الكثرة. وقومٌ قليلون وأقلاءٌ وقُللٌ وقُلُلون: يكونُ ذلك في قِلَّةِ العَدَدِ<sup>139</sup>.

### ثانياً: الأقلية اصطلاحاً

وجدت هناك تعريفات عديدة لهذا المصطلح، منها:

1: بأنها كل جماعة بشرية في قطرٍ من الأقطار، تتميز عن أكثرية أهله في الدين، أو المذهب، أو العرق، أو اللغة، أو نحو ذلك، من الأساسيات التي تتمايز بها المجموعات البشرية بعضها عن بعض<sup>140</sup>.

2: لفظ الأقلية يطلق على كل جماعة تعيش خارج حدود الدولة التي تنتمي إليها، بحيث يتمتع جميع أفراد الجماعة بما يسمى اليوم بالجنسية<sup>141</sup>.

3: يقصد بالأقليات في العرف الدولي فئات من رعايا دولة من الدول، تنتمي من حيث الجنس، أو اللغة، أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها<sup>142</sup>.

هذه تعريفات لمصطلح الأقلية عموماً، أما المقصود بالأقلية المسلمة: تلك الجماعة المسلمة التي تعيش في ظل نظام غير إسلامي، لها حقوق وعليها واجبات إذ تتمتع بمبدأ المواطنة (الجنسية) في مجتمع ذات أغلبية غير مسلمة، كما أنَّ المعيار العددي في الغالب ليس هو الأساس؛ لأنه قد تكون هناك غالبية للمسلمين ولا يمتلكون السلطة<sup>143</sup>.

<sup>139</sup> أنظر ابن منظور، المرجع السابق، ص 87.

<sup>140</sup> يوسف القرضاوي، في فقه الأقليات المسلمة حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى (القاهرة: دار الشروق، ط2، 2005)، ص15.

<sup>141</sup> سليمان محمد توبوليك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي (بيروت: دار البيارق، عمان: دار النفائس، ط1، 1418هـ/1997)، ص27.

<sup>142</sup> أحمد عطية الله، القاموس السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1978)، ص97.

<sup>143</sup> أنظر عفاف سيد صبرة و مصطفى محمد الحناوي، حاضر العالم الإسلامي الواقع والتحديات (الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1424هـ/2003)، ص351.

## المطلب الثاني: تاريخ نشأة وظهور الأقليات المسلمة.

بفضل الله ورحمته أن أرسل إلى البشرية نبي الرحمة محمد ابن عبد الله، صلوات الله وسلام عليه، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾<sup>144</sup>، وأيضاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً﴾<sup>145</sup>. إنها رسالة عالمية أراد الله بها إخراج الناس من ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة، ومن ظلم العباد إلى عدله سبحانه، وليهديهم سبل الهدى والرشاد ويخرجهم من ما كانت تعانيه -البشرية- من ويلات الهمجية، والإضطهاد، والظلم وغيرها من التصرفات اللاإنسانية المخالفة للفطرة التي فطرها الله عليها، فمن سمات وخصائص الإسلام أنه دينٌ عالمي يمتاز بالمرونة، والتعایش، والشمولية كما يؤكد القرآن الكريم هذه الخصوصية في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>146</sup>. وبمشيئة الله وإرادته عز وجل، أن يظهر الإسلام في القرن السابع الميلادي في شبه الجزيرة العربية التي كانت بعيدة كل البعد عن تلك الصراعات، والضلالات الحضارية، والانحرافات المختلفة؛ وذلك بسبب بعدها عن المدينة وحياة الترف، مما قلل وسائل الانحلال الخلقي والطغيان العسكري والفلسفي في أرجائها، فكانت أقرب إلى الفطرة الإنسانية، وأدعى لقبول الدين الحق، إضافة إلى ما كان يتحلى به أهلها من طبائع وسلوكيات جليلة كالكرم، والأمانة، والوفاء وغيرها من مكارم الأخلاق، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ"<sup>147</sup>. فهذا الحديث يبين لنا أنه كانت هناك أخلاق من قبل؛ فجاء الإسلام ليتمّمها. هذا إلى جانب موقع جزيرة العرب المميز؛ إذ كان موقعها الجغرافي وسطاً بين تلك الشعوب التي كانت منغمسة في ظلمات الجاهلية العمياء، فكل هذه الظروف والأوضاع المحيطة بها جعلتها مؤهلة لنشر الخير وتسليمه لجميع الشعوب بسهولة ويسر.

وتجلّت الحكمة الإلهية في اختيار العرب وجزيرتهم مهداً للإسلام، إذ كانت بيئة أميّة لم تتعقد

<sup>144</sup> القرآن الكريم، الأعراف، الآية: 158.

<sup>145</sup> القرآن الكريم، سبأ، الآية: 28.

<sup>146</sup> القرآن الكريم، الأنبياء، الآية: 107.

<sup>147</sup> البيهقي، السنن الكبرى (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت)، ج 10، ص 192.

مناهجها الفكرية بشيء من الفلسفات المنحرفة التي كانت تراود الناس ذلك الوقت، بل كانت أقرب لقبول الحق، إضافة إلى أن اختيار جزيرة العرب مهداً للإسلام فيه دفع لما قد يتبادر إلى الأذهان من أنّ الدعوة نتيجة تجارب حضارية، أو أفكار فلسفية. ناهيك عن وجود البيت العتيق، الذي جعله الله أول بيت للعبادة، ومثابة للناس وأمناً، واللغة العربية وما تمتاز به، وهي لغة تلك البلاد. فلما ظهر الوجود الإسلامي الأول في بداية ميلاد الدعوة الإسلامية في هذا المجتمع الذي كان الرسول صلى الله عليه وسلم بين ظهرائه وكما يعتبر من الناحية السياسية والعقائدية أول أقلية إسلامية في التاريخ الإسلامي الذي عاش فيه المسلمون كأقلية وسط أغلبية ساحقة من غير المسلمين، وايضاً الهجرة إلى بلاد الحبشة أول لجوء سياسي للجماعة الإسلامية في دولة غير إسلامية<sup>148</sup>. وبعد ما عمّ الإسلام هذه البلاد أخذ يزحف إلى المناطق المجاورة بل على مستوى القارّات، حيث وصل الإسلام إفريقيا منذ عهد الخلفاء الراشدين وامتد ليشمل الجزائر ومصر وتونس والمغرب الأقصى ثم إلى السنغال والجهات الساحلية في زنجبار وقبائل الصحراء والسودان والحبشة ونيجيريا. ففي المدة بين سنة 1750-1901م أخذت الدعوة الإسلامية تبرز بقوة على يد أصحاب الكفاءات أمثال: عمرو بن العاص مروراً بأبي عبد الله محمد الراعي ويوسف بن تاشفين مؤسس مراكش، وبعض مشايخ الطرق الصوفية واتباعهم مثل الشيخ عبد القادر الجيلالي والشيخ التيجاني والشيخ السنوسي. كذلك لا ينبغي علينا أن ننسى جهود أولئك الذين ظلّوا في استقرار دائم مع تنامي حركة التجارة و نمو المجتمعات الإسلامية التي بناها أبناء المسلمين من خلال ما أفرزته حركة التزاوج و التصاهر بين التجار الأوائل وما نقلوه من تعاليم الإسلام إلى إقليم البحيرات الكبرى والكونغو والبانغو وأيضاً جزيرة مدغشقر خلال القرن الثامن الميلادي. ففي الهند بدأ الإسلام مبكراً إذ إنتشر في بلاد السند حوالي سنة 25هـ لينتقل بعدها إلى جزيرة الملايو كما دخل الصين، وقد غزا قتيبة بن مسلم الباهلي بعض بلاد الصين في خلافة الوليد بن عبد الملك سنة 86-97هـ، هكذا ظلّت الفتوحات الإسلامية مستمرة متوالية عبر الزمن، جيل عن جيل، من

<sup>148</sup> مجلة رسالة التقريب، العدد 58، الدورة 13، ذوالقعدة وذوالحجة 1427هـ/2008، ص73.72.

قارة إلى قارة، فلا تترك في العصر الحديث يد في وصول الإسلام إلى أوروبا الشرقية منذ سنة 1353م-1567م في أدرنة وبلغاريا ومقدونيا والقسطنطينية وإعتنق بعض الأوروبيين والأمريكان الإسلام في العصر الحديث نتيجة البحث والإطلاع وأيضاً جهود الدعاة من مسلمي الهند وغيرهم<sup>149</sup>. هكذا أخذ الإسلام ينتشر بشكل سريع في جميع أنحاء العالم إلى أن وجد المسلم نفسه في بعض الأماكن أنه أقلية في وسط أكثرية من غير جنسه ودينه، فهذه الحالة (أقلية) لم تتكون من فراغ بل حدث ذلك عن طريق عدة عوامل وأسباب<sup>150</sup> منها:

أولاً: اعتناق الإسلام: فإنه من الممكن أن تشكل الأقلية المسلمة في أي بقعة من بقاع الأرض إذا اعتنق بعض أهلها الإسلام، كحال الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين الذين أسلموا في بداية الدعوة الإسلامية وسط مجتمع مكة المشرك.

ثانياً: هجرة بعض المسلمين إلى أرض غير مسلمة، كأوروبا وأمريكا وأستراليا وغيرها بدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية كتنتقل الزيجات مع أزواجهن وما إلى ذلك. إذ قالت 8% من النساء أن قدومهن إلى الولايات المتحدة الأمريكية كان بسبب مصاحبة أزواجهن أو آبائهن، في حين كانت الأسباب الرئيسية لهجرة الرجال هي الحرب و بنسبة 38%، إلى جانب فرص العمل بنسبة 23%<sup>151</sup>.

ثالثاً: إحتلال أرض المسلمين من قبل دولة غير إسلامية فتحاول هذه الدولة المحتلة بطرق مختلفة طرد سكان الأرض الأصليين، أو أن يندمج هؤلاء المسلمون مع سكان البلد المحتل، كما حدث في شرق أوروبا والهند وفلسطين.

---

<sup>149</sup> أنظر عبد الوهاب بن أحمد عبد الواسع، الأمة الإسلامية وقضاياها المعاصرة (الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 1422هـ/2001)، ص 235 وما بعدها.

<sup>150</sup> أنظر سليمان محمد توبولياك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي (عمان: دار النفائس، بيروت: دار البيارق، ط1، 1418هـ/1997)، ص30.

<sup>151</sup> أنظر: إبراهيم حياي وآخرين، العرب في أمريكا صراع الغربة والاندماج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص267.



الفصل الثالث: الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية  
المبحث الأول: واقع وحال الإسلام والأقلية المسلمة في الولايات المتحدة  
المبحث الثاني: المؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية  
المبحث الثالث: مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)

## الفصل الثالث: الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية.

### تمهيد

إن للوجود الإسلامي في أمريكا بصفة عامة أبعاد عدّة: تاريخية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية.. فلهذا الوجود أثر قديم ومتنوع بحسب اختلاف خلفيات النّازحين إليها ثقافياً، لغوياً، وعرقياً..؛ إذ تكوّن هناك مجتمع إسلامي أمريكي على شكل أقلية وذلك عبر مراحل تاريخية عديدة ومستمرة، وبأسباب مختلفة.

لقد اختلف آراء المؤرخين في مُكتشف القارة الأمريكية؛ أكان من قبل المسلمين أو من قبل كريستوفر كولومبس<sup>152</sup>، فأغلب الدراسات التاريخية تقرُّ بأن المسلمين هم السّباقون إلى ذلك وكان على ثلاث موجات<sup>153</sup> وهي:

1: الموجة الأندلسية وقد إندرت نهائياً.

2: الموجة الإفريقية وكادت تندثر ثم أخذت ترجع إلى الإسلام

3: الموجة الآسيوية التي تنقسم إلى ثلاثة أقسام جاوية، وهندية، وعربية.

أمّا وضع الموجة الأولى (الأندلسية) التي هاجرت إلى القارة الأمريكية مع الجيوش الإسبانية والبرتغالية تحت أسماء مستعارة وذلك من جنوب الولايات الأمريكية في الشمال إلى البرازيل والأرجنتين في الجنوب، ولقد هرب هؤلاء من محاكم التفتيش البرتغالية والإسبانية لكنهم وجدوا محاكم مماثلة تنتظرهم في أمريكا، ولقد أُحرق منهم الكثير في القارة الأمريكية.

أمّا الموجة الثانية: فلقد ابتدأت في القرن السابع عشر الميلادي وتتابعت إلى القرن الثامن عشر، وذلك بعدما أخذ الأوروبيون يستعبدون الأفارقة؛ حوالي 2000 مسلم، واستخدموهم

---

<sup>152</sup> بخار من (جنوى) بريطانيا، التي اشتهرت بتقاليدها البحرية وبأنها مدرسة العالم البحرية، ولد سنة 1451 بـ (جنوى)، عمل في صغره حائكاً كأبيه، ثم كتاجر على الأرجح وبين 1470 و 1480 قصد ليشبونة على متن مركب تجاري واستقر فيها وكان أخوه

*Bartholomeo* الذي كان يعمل كرسّام خرائط وبائع كتب، هذا ما جعله يتعرف على الأوساط العاملة في البحر والمهتمة بشؤون صناعة السفن والدراسات الجغرافية والفلكية، قام بعدة رحلات عبر المحيط، توفي سنة 1506. أنظر عبد العزيز سليمان نوار و عبد المجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، د. ط، د. ت، ص 11.10.

<sup>150</sup> أنظر علي بن المنتصر الكتّاني، تقديم: نزهة بنت عبد الرحمن الكتّاني، المسلمون في أوروبا وأمريكا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1426هـ/2005)، ص 80 وما بعدها.

في المزارع بعد أن أفنوا سكان البلاد الأصليين أو كادوا. وكثير من هؤلاء الأفارقة كانوا مسلمين وحافظوا على دينهم بين أبنائهم رغم التحديات والصعوبات التي كانت تواجههم، وعندما قرّر الأوروبيون في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي إلغاء استعباد البشر المباشر عوضوا حاجاتهم لليد العاملة من افريقيا بيد عاملة من الهند، وجاوه. أو نستطيع أن نسمّيه بالعمل الإجباري. وفي القرن العشرين أخذ المهاجرون المسلمون يأتون طوعية للقارة الأمريكية نازحين من بلدانهم الإسلامية لأسباب إقتصادية أو سياسية ومعظمهم في شمال القارة من الطبقة المتعلمة ومعظمهم من بلاد الشام بما فيها سوريا، لبنان، وفلسطين<sup>154</sup>.

---

<sup>154</sup> سليمان توبوليك، المرجع السابق، ص35.

المبحث الأول: واقع الإسلام والأقلية المسلمة في الولايات المتحدة.

### المطلب الأول: تشكيلة المجتمع الإسلامي الأمريكي

يقدر عدد المسلمين اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية تقريباً حوالي تسعة ملايين مسلم من أمريكيين ومستوطنين ومقيمين بشكل مؤقت، يشكل المسلمون السود منهم نسبة كبيرة ذات أصل إفريقي، حيث يصل عددهم حوالي المليون، ويبلغ عدد الباليين وحدهم حوالي ربع مليون مسلم. وفي ظل الاختلاف والتنوع الكبير لعناصر المجتمع المسلم الأمريكي من حيث العرق (سود، وبيض، وآسيويين، شرق أوسطيين، ولاتينيين) والخلفية الثقافية التي متفاوت تأثيرها من جيل المهاجرين والجيل الذي ولد وترعرع في الثقافة الأمريكية.

ويمثل المسلمون من أصل إفريقي في أمريكا بنسبة 30 - 40% من عدد المسلمين، فيما يمثل المسلمون من أصل آسيوي 25-30% من عدد المسلمين، ويشكل العرب 25-30% من عدد المسلمين الأمريكيين بحسب إحصاءات نشرتها مجلة (تايم) والمعهد العربي الأمريكي. ويتركز المسلمون الأمريكيون في أربع ولايات هي كاليفورنيا، وتضم 19%، ونيويورك 13%، وتكساس 9% وفرجينيا 7% وميريلاند 5%.

وأهم المناطق التي يتركز فيها المسلمون عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية هي:

1: نيويورك: حيث يوجد إلى جانب المسلمين السود جماعات تنارية وألبانية يزيد عددها على خمسة آلاف مسلم، يقيم أكثرهم في حي بروكلن.

2: شيكاغو: تقيم بها جالية إسلامية كبيرة تتكون من السوريين والفلسطينيين والألبان واليوغسلاف والباكستانيين<sup>155</sup>.

ونظراً لتزايد نسبة الولادات، واستمرار تدفق المهاجرين المسلمين الذي يقدر بـ 2500 إلى 3500 مهاجر سنوياً؛ فهذا الرقم يوحي إلينا أنه في مطلع القرن الواحد والعشرين سيكون الإسلام ثاني ديانة الأكثر انتشاراً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد المسيحية<sup>156</sup>.

<sup>155</sup> سعيد عبد الحكيم زيد، واقع العالم الإسلامي بين تغريب التعليم.. وكشف تخريب المتأمرين (القاهرة: مكتبة وهبة، ط1،

1418هـ/1997)، ص 25. 26.

<sup>156</sup> See: Yvonne yazbeck haddad & Adair T.Lummis; *IslamicValues in the United States A Comparative Study (united states: oxford university1987). P.3*

فهنالك عدة طوائف مذهبية منها السنّيون الذين يمثلون بنسبة 74,2% من مجموع المسلمين، ثم تليها الشيعة بنسبة 21,1%، أما باقي الطوائف تمثل بنسبة 4,9%<sup>157</sup>.

---

<sup>157</sup> نقلا عن صالح زهر الدين، المرجع السابق، ص 83.

## المطلب الثاني: أهم المشاكل والتحديات التي تواجهها الأقلية المسلمة.

لا يزال واقع الأقليات المسلمة في البلاد الغربية بصفة عامة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة واقعاً مرّاً، ذلك بما تعيشه من ويلات الإضطهاد، والتهميش، والتمييز وما إلى ذلك من جرائم الإستعداد والكراهية (*islamofobia*)، وغيرها من المشاكل التي تتعلق بحياتهم باعتبارهم مسلمين وسط مجتمع غير إسلامي، وتبقى حدّتها تختلف من دولة لأخرى ومن قارة لسواها، بحكم أنهم أقلية تعيش في مجتمع غير إسلامي، ومن الأمور التي زادت الطّين بلّة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. حيث اختلفت نظرة الآخر إتجاه الإسلام والمسلمين عامّة وخاصّة اتجاه المسلم الأمريكي، وهذا ليس أمرٌ جديد في تاريخ الأقليات في أمريكا؛ لقد عانت الأقليات الدينية والعرقية الأخرى نفس المعانات ولكن جاء الآن دور الأقلية المسلمة لتدخل ميدان الصراعات والتحديات ومن أهمها:

### أولاً. التحديات المتعلقة بالجانب السياسي.

إنّ أكبر تحدي يواجهه المسلم الأمريكي هو ذلك القانون الذي صدر باسم مكافحة الإرهاب الذي يعطي الحق للإدارة الأمريكية أن تسجن من تشاء بدون ابداء أي سبب وذلك بدعوى قانون الأدلة السرية، أو ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب، وهي عبارة عن ضغوطات إعلامية، وعسكرية، وإقتصادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض الدول المتحالفة معها، إذ يرمي هذا المشروع (التحالف) إلى القضاء على الدول التي تدعم الإرهاب. بدأت هذه الحملة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001. فبعد شهر من شن الهجمات على نيويورك وواشنطن، هرول مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس) إلى المصادقة على قانون الباتريوت الذي يسمح باعتقال المشتبه في ضلوعهم في الإرهاب، وكذلك القانون قد حوّل لمكتب المخابرات الفدرالي الأمريكي (*FBI*) حق التجسس على المواطنين الأمريكيين، ومراقبة حياتهم، ورسائلهم الإلكترونية، وحتى سجلاتهم في المكتبات. فهذه القوانين أفرزت العديد من الظواهر لم تكن من قبل، فمن بينها عسكرة الحياة الإنسانية؛ بمعنى وتقديم مطلب الأمن على سائر المطالب والمتطلبات واتخاذ كذريعة لقمع

الحريات العامة وإختراق الخصوصية بالتنصت والتجسس، بحجة التجاوز على حقوق الإنسان، ووضع الحسابات المصرفية تحت المراقبة الدائمة، والتسامح في إستخدام العنف ضد الفئات الاجتماعية المهمشة بدعوى؛ المساندة والدعم للجهات والجماعات الإرهابية<sup>158</sup>. والتمييز العنصري ضد أمم وشعوب، والعمل على ضبطها بالقوة المسلحة، وفتح أسواقها بالضغط والإكراه والإغراق والقروض ذات الفوائد الباهضة، وتطويقها بأحلاف وقواعد عسكرية، وإرهابها بأسلحة الدمار الشامل، واعتبار مقاومة الشعوب للإحتلال إرهاباً وتطرفاً، ودعم المحتل ضد المقاتلين من أجل الحرية والإستقلال<sup>159</sup>.

لذلك يجب تنمية الوعي بهذا الواقع أولاً، والبحث عن سبل مواجهته بشكل عقلائي مستدير قصد الحفاظ على صفحات الحوار مفتوحة، والإبقاء على صدور المتحاورين منشرحة، ويحرصون على أن لا يكون للأحداث العارضة أثر سيء قد يوقف الحوار الذي بدأ قديماً.

#### ثانياً. التحديات المتعلقة بالجانب الديني.

هناك ما يسمى بصراع الدعوة الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك لون آخر من التحديات أبرز صفاته العنصرية التي تقوم على اللون أحياناً وعلى الدين أحياناً أخرى، وهكذا تعاني الأقليات المسلمة من مختلف ألوان التحديات مما يجعل القضية تأخذ أبعاداً عنصرية، والإسلام لا يدعو إلى التطرف، والفرقة، والتمييز بين البشر كما يفترى بعض البشر.

إذ يتعرض المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية لمضايقات يومية فيما يخص أداء الصلاة وغير ذلك، وكذلك متابعات (مراقبة) من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) الذي أذنت له وزارة العدل الأمريكية بفتح نافذة على الأنشطة المتطرفة في المساجد، وذلك بناءً

<sup>158</sup> إن هذا النوع من الدعايات تعد من أبرز القضايا والتحديات التي تواجهها المؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم،

فيما يخص مسألة جمع أموال الزكاة؛ بدعوى تدعيم شبكة الإرهاب!

<sup>159</sup> أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002)، ص313.

أنظر أيضاً، الملحق، السؤال رقم: 1.

على ما ذكره أحد المسؤولين في وزارة العدل لصحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر بتاريخ 2002/5/29<sup>160</sup>.

أما على مستوى الفرد نجد الفراغ الروحي وضعف الثقافة الإسلامية، والوازع الديني لدى بعض الأولياء، الذي ينتج من خلال ذلك طَبْعُ اللامبالاة والإهمال، وعدم مراقبة أبنائهم وسير حياتهم اليومية بمنحهم الحرية المطلقة، وتأثير نظام العمل والعطل الرسمية وأوقات الدوام على ممارسة العبادات كصلاة الجمعة والجماعة<sup>161</sup>.

### ثالثاً: التحديات المتعلقة بالجانب الثقافي والتعليمي.

إن الاختلاف الثقافي الذي يظهر اليوم بين مختلف الشعوب وبين الأقليات الإسلامية التي تعيش في المجتمعات غير الإسلامية سببه الأساسي هو اختلاف اللغة، أو على وجه أصح افتقاد اللغة العربية منذ زمن طويل، وخاصة في الأجيال الجديدة هذه، عكس ما كان عليه المهاجرين الأوائل من الالتزام والحفاظ على اللغة العربية التي هي رأس مال الأمة والثقافة الإسلامية. "ومتى اختلفت اللغة وهي وعاء الفكر انفصل العقل والفكر الذي تعيش به هذه الأقليات عن العقل والفكر الإسلامي في المصادر الثقافية ولذلك خطره على العقيدة ذاتها فضلاً عن خطره المحقق والمشاهد على الثقافة الإسلامية في تلك البلاد (البناء الفكري الإسلامي المتكامل)"<sup>162</sup>، أي بناء إنسان يفكر وفق الرؤية الكونية التوحيدية. ولكن الصراع القائم الآن هو: العمل من أجل سلخ المسلم من هويته الإسلامية، واستبدالها بما يرمي بهم في أحوال الإباحية وكل ما يخدم الأهداف الغربية المظلمة. فما بال ذلك المسلم الذي يؤمن

<sup>160</sup> نقلاً عن: محمد بن عبد الله السلومي، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب (سلسلة تصدر عن مجلة البيان، ط1،

1426هـ/2005)، ص94. وأنظر أيضاً الموقع:

FBI Investigating Mich. Mosque Attacks, USA Today, May 3, 2008, 23:40pm.

Available at: [http://www.usatoday.com/news/nation/2006-02-16-michigan-mosque\\_x.htm](http://www.usatoday.com/news/nation/2006-02-16-michigan-mosque_x.htm).

<sup>161</sup> أحمد الداري، الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية (جدة: الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، ط1، 1983م)، ص73.

<sup>162</sup> الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الأقليات المسلمة في العالم ظروفها المعاصرة آلامها، وآمالها (الرياض: دار الندوة العالمية، 1420هـ/1999)، ص50-51. وأيضاً: مجلة الإسلام اليوم، العدد 5، 1985، ص57. وأنظر أيضاً: عبدالله أحمد الداري، المرجع السابق، ص74.



بأركان الإسلام الخمسة ولكن في المقابل تجد فكره منافياً أو بعيد عن الفهم الحقيقي للإسلام وتعاليمه، إذ يرمي الإسلام بالتخلف ويعتبر الربا بأنه نظام طبيعي في المعاملات وما إلى ذلك. إذن لنبحث أين نشأ وتربّى هذا العقل صاحب هذا الفكر والفهم؛ إنه بلا شك نشأ في المجتمعات الغربية بعيداً عن الثقافة الإسلامية، إذ تكوّن في المدارس والجامعات الغربية على يد الليبراليين والشيوعيين ورجال بين رفوف تلك المكتبات التي تحمل سموماً وسهاماً موجهة نحو الإسلام... أما فيما يخص نوعية الثقافة الدينية والمستوى التعليمي لدى الأقلية المسلمة عموماً، قوتها وضعفها متوقف على مدى امكانية الملقّن وأسلوبه في إيصال الفكرة إلى الملقّن، ففي الغالب القائمين بهذا الدور هم أئمة المساجد وقراء القرآن الكريم فضلاً عن المعلمين في المدارس والكتاتيب الملحقة بالمساجد في بعض دول الأقليات إضافة إلى الدروس المسائية في المساجد وما إلى ذلك، أو ما يقوم به بعض أفراد الأسرة بتزويد أبنائها أساسيات دينها (المعلوم من الدين بالضرورة)، وبالرغم من هذه الجهود الجبارة التي تبذل في سبيل الحفاظ على الهوية الإسلامية في هذا النوع من المجتمع، فيبقى العطاء مقدم بطريقة مجزأة وغير منتظمة.. هذا ويبقى أيضاً قصور في مجال التعليم المهني بل لا وجود له على الإطلاق في بعض مناطق الأقليات المسلمة على غرار ما هو عليه الآخر من تفوق في هذا الجانب الذي نتج عنه الإغراء المادي، وإلى جانب هذا نجد أن هناك نقص فادح في عدد المدارس الإسلامية<sup>163</sup>.

ونؤيد ذلك بشهادة أحد أفراد المجتمع الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الشيخ: محمد يونس علي الهندي الأصل، الذي كان قد قدّم من الهند عام 1973، وهو إمام بمسجد "النور" الكائن بولاية كليفلند، إذ يقول: بأن المشاكل والتحديات التي تواجه المسلمين في كليفلند، هي نفسها التي تواجههم في جميع الولايات الأخرى ومن أبرزها:

1: نقص اهتمام المسلمين ببعضهم البعض، وذلك بسبب الاختلاف الثقافي والعرقي الذي قسّمهم وشتّتهم.

2: صعوبة تعزيز الاعتقاد وترسيخ الإيمان بالإسلام في هذا الوسط الاجتماعي.

<sup>163</sup> سيد عبد المجيد بكر، الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا (جدة: دار الأصفهاني، د. ط، 1412هـ)، ج1، ص23. أنظر أيضاً:

مجلة المجتمع، العدد: 1522.

3: الحاجة إلى تعليم وتربية الأطفال على الأسس والمناهج الإسلامية<sup>164</sup>.

وتضيف هناء حلي السورية الأصل المقيمة في الولايات المتحدة بداية من سنة 1974، محامية ناشطة في التعليم الإسلامي، قائلة في نظرها: "أن الإسلام يتحدث عن نفسه أي بمعنى؛ تعليم القرآن والسنة النبوية هما أحسن طريقة لتمثيل الإسلام"، وتضيف أيضاً قائلة فيما يخص التحدي الكبير الذي يواجه المسلمين؛ هو تجاهل الإسلام وسط بعض الأمريكيين الذين يضمّنون مجموعة من المسلمين، وكذلك الهجوم على الإسلام من قبل بعض المجموعات، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، فهذه المضايقات تجعل مهمتنا صعبة إلى حدّ ما، ولكن لا بد أن نكون متفائلين لأن هناك أناساً يرغبون في التعرف على الإسلام<sup>165</sup>.

#### رابعاً: التحديات المتعلقة بالجانب الاجتماعي.

إن للجانب الاجتماعي أثر كبير في الحفاظ على الهوية، وسلامة الأسرة المسلمة سواء في الغرب أو في البلاد الإسلامية، من زيف وطيش الانحلال الخلقي، حيث تواجه الأسرة المسلمة في الغرب كونها (أقلية) في مجتمع غير إسلامي العديد من التحديات والمشاكل في الجانب الاجتماعي منها: اختلاف العادات والتقاليد، الذي وعلاقات الجنسين، وكذلك أحياناً تعدد الديانات في الأسرة الواحدة، حيث يوجد أزواج أسلموا دون أن تسلم زوجاتهم أو العكس، أو فتيات مسلمات لا يجدن الأزواج المسلمين، وهذا بسبب فقدان الترابط الأسري داخل المجتمع وضيق العلاقات بين الأسر هناك، فهذا الانفصام الأسري يعتبر من بين الدوافع التي تدفع بالشباب المسلم إلى تكوين العلاقات مع النصرانيات، واليهوديات، والملحدين. وكذلك بالنسبة للفتيات.. فإن هذا النوع من الروتين قد يسلك بالأسرة المسلمة في الغرب مسلك الشتات والتنوع، وإلى جانب هذا تجد القلق النفسي الذي يراود الأولياء بسبب مصير هوية

---

<sup>164</sup> See; Mbaye Lo: *Muslims in America; Race, Politics, and Community Building* (USA: amana publications. St Edition.2004). p136.

<sup>165</sup> Same Reference. P. 136

أبنائهم مع تأثير الثقافة الغربية عليهم، وكذلك طبيعة المجتمع الذي يعيشون فيه واختلاف الأنظمة والقوانين التي يخضعون لها<sup>166</sup>.

#### خامساً: التحديات المتعلقة بالجانب الإعلامي.

لقد تشكّلت لدى الإنسان الغربي صورة نمطية (انطباعية) خاطئة عن حقيقة الإسلام والمسلمين، وخاصّة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، إذ يُعتبر الإسلام عند الغربي مدرسة متطرفة (إرهابية) والمسلم خَرّيجها (إرهابي)، وأنّ المسلمون يعلّمون أولادهم كراهية الآخر ويُقدّرون قيمة الحياة بشكل أقل عن باقي الجماعات الأخرى، حيث لا يسمع الأمريكي أن العرب والمسلمين أصحاب حضارة بالأمس، وأنهم بشرٌ طبيعيون يحبون أولادهم ويمتازون بأخلاق حميدة، فذهبوا إلى استخدام الجانب الإعلامي كأفضل وسيلة لحجب الحقيقة، وترسيخ الصورة الخاطئة في الأذهان، وأيضاً كأداة ضغطٍ وتشويه على كامل الأصعدة، فأخذت تظهر هناك ظواهر في المجتمع الغربي كالحساسية بعبادة وغُنفوان المسلم -وهذا لم ينتج من فراغ- بل هو نتاج ما يمكن أن نسمّيه بـ (تثقيف المجتمع) والدعاية الإعلامية التي صبغته بصبغة التمييز العنصري وإشعاره بمدى اختلاف الآخر من حيث اللون، واللغة، وممارسة الشعائر الدينية وما إلى ذلك من السمات والقرائن والمصطلحات التي يعتقدها الغربي أنّها تدل على العدو، والعنف، والاضطهاد الاجتماعي: كالجهاد، الفتوى، مدرسة شرعية، التبرعات الإسلامية، وكذلك عبارتا القرآن ومحمد صلى الله عليه وسلم، فهي عبارات مريبة، كما يعتبرون السّي ذلك الظالم المتطرف الموالي لصدام حسين، فمن أجل تحقيق كل هذا ذهب أميركا إلى تأسيس مكتب (التضليل الإعلامي)، الذي تم الإعلان عنه من قبل وزارة الدفاع الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ بهدف تزويد القنوات

<sup>166</sup> انظر: أحمد الداري، الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية (جدة: الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، ط1، 1983م)، ص72 وما بعدها. أنظر أيضاً: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الأقليات المسلمة في العالم -ظروفها المعاصرة- آلامها وآمالها (الرياض: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1420هـ/1999م) مج1، ص 89-90.

الفضائية الإخبارية ووكالات الأنباء العالمية بمعلومات مغلوطة عن الإسلام والمسلمين بإظهار الأباطيل وإخفاء الحقائق<sup>167</sup>.

ولكن حقيقة دعوة هذا المكتب وغيره من مختلف وسائل الإعلام الغربية كاليمين المسيحي والفكر الليبرالي ما هي إلاّ غسلٌ للأدمغة على حدّ تعبير "ليندون لاروش"<sup>168</sup> حينما أورد في خطابٍ كان قد وجهه للشعب الأمريكي حول التضليل الإعلامي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قائلاً: "وَأَجِبْ الواقعَ الذي لم تكن تملك من الشجاعة ما يكفي لمواجهته من قبل، بعد ذلك سنقوم معاً ببناء هذه الأمة وإخراجها من الكابوس المريع هذا، وكخطوة أولى أطفئ قناة (CNN)"<sup>169</sup>.

ولقد ظهرت نتيجة هذا المشروع (غسل للأدمغة) في وسط المجتمع الأمريكي بتنامي ظاهرة الكراهية للإسلام والمسلمين (*Islamophobia*)، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وذلك حسب النتائج التي تحصل عليها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) من خلال إستطلاعه للرأي العام (*Public opinion*) حول الإسلام والمسلمين. أي أنّ حوالي واحد في أربعة يعتقدون أن الإسلام هو دين الكراهية والعنف والتشدد والتعصب.

---

<sup>164</sup> أنظر مازن موفق هاشم، مسلموا أمريكية الشمالية دراسة للحراك المسلم من منظور عالمي (دمشق: دار الفكر، 2007، د.ط)، ص 151.

<sup>168</sup> رجل سياسي أمريكي من بين أحد المرشحين الديمقراطيين سابقاً.

<sup>169</sup> نقلاً عن: محمد بن عبد الله السلومي، ضحايا بريئة للحرب العالمية على الإرهاب (سلسلة تصدر عن مجلة البيان، ط1،

1426هـ/2005)، ص 67.

## سادساً: العداء والكراهية (Islamophobia).

إنَّ الظلم في أي مكان ما هو إلا تهديداً للعدالة في كل مكان، فرغم قدم وانصهار المسلم في المجتمع الأمريكي فما زال يُعامل على أساس أنه غريب بالنسبة لشرائح المجتمع الأخرى، إذ يتعرض المسلمون هناك يومياً لأنواع شتى من الاعتداءات البدنية والتمييز العنصري، والمضايقات، والتهديدات بمختلف أشكالها وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>170</sup>، حيث أصبح الاهتمام الأمريكي بقضية الإرهاب الدولي من أهم وأبرز القضايا المطروحة على الساحة السياسية، خاصة بعد وقوع هجمات أخرى كالتي هزّت؛ لندن، ومدريد والتي خلّفت العشرات من الضحايا. ومن خلال الإحصاءات السنوية والتقارير اليومية التي يقوم بها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية فيما يخص الشكاوي والمضايقات التي يعيشها المسلم الأمريكي، نجد أنه في سنة 2006 تلقى 2,467 تقرير (شكوى) مقارنة بالعدد الذي تم تسجيله سنة 2005 والذي قُدّر بـ 1,972 تقرير، أي زيادة بنسبة 25,1%. كما تم تحديد النسبة المئوية من مجمل الشكاوي والتقارير في 10 ولايات التي كثرت فيها جرائم الكراهية والاعتداءات، أي ما يمثل تقريباً 81% من مجموع شكاوى الحقوق المدنية التي تلقاها، وذلك على النحو التالي: كاليفورنيا 29%، إلينوي 13%، وفي مقاطعة كولومبيا 7%، وفلوريدا 7%، تكساس 6%، نيويورك 5%، فيرجينيا 4%، وميشيغان 3%، ولاية نيو جيرسي 3%، وفي أوهايو 3%.

ففي شهر أوت سنة 2006 قامت جريدة *USA Today* باستطلاع النسبة المئوية للأمريكيين الذين يشعرون بالتحيز ضد المسلمين فكانت نسبة 39%<sup>171</sup>.

وكما صنف تقرير (CAIR)، الاعتداءات المتعددة والمتنوعة (كالاعتداء الجسدي واللفظي، والاعتقال غير المبرر، والتمييز في تلقي الخدمات وفي أماكن العمل أيضاً)، وما إلى ذلك من باقي الانتهاكات التي يتعرض لها المسلم الأمريكي.

<sup>170</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 1.

<sup>171</sup> Marilyn Elias, "USA's Muslims under a cloud," *USA Today*, August 10, 2006 available [http://www.usatoday.com/news/nation/2006-08-09-muslim-americancover\\_x.htm](http://www.usatoday.com/news/nation/2006-08-09-muslim-americancover_x.htm).

وحيث جاء الترتيب على النحو التالي: ولاية كاليفورنيا على رأس الولايات الأكثر معاناة من هذه الانتهاكات، ثم تليها إلينوي، وكولومبيا، وفلوريدا، نيويورك<sup>172</sup>. ونظرا لحدة الكراهية وتزايد شكاوى الحقوق المدنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001، صدر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية تقرير بعنوان: "المسلمين الأمريكيين : سنة بعد الحادي عشر من سبتمبر"، لتحليل الشكاوى التي وردت إليهم في الأشهر الستة الأولى بعد سبتمبر 2001، التي بلغ عددها 1,717 تقرير. وقد أفاد مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية بعدد من شكاوى الحقوق المدنية، بداية من سنة 1995 إلى غاية 2006، وذلك حسب الرسم البياني التالي<sup>173</sup>، وأيضا حسب التقرير السنوي الصادر عن مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية في سنة 2008 أن عدد حالات التمييز ضد مسلمي أمريكا بلغ 2728 حالة فيما يخص الحقوق المدنية للمسلمين<sup>174</sup>.

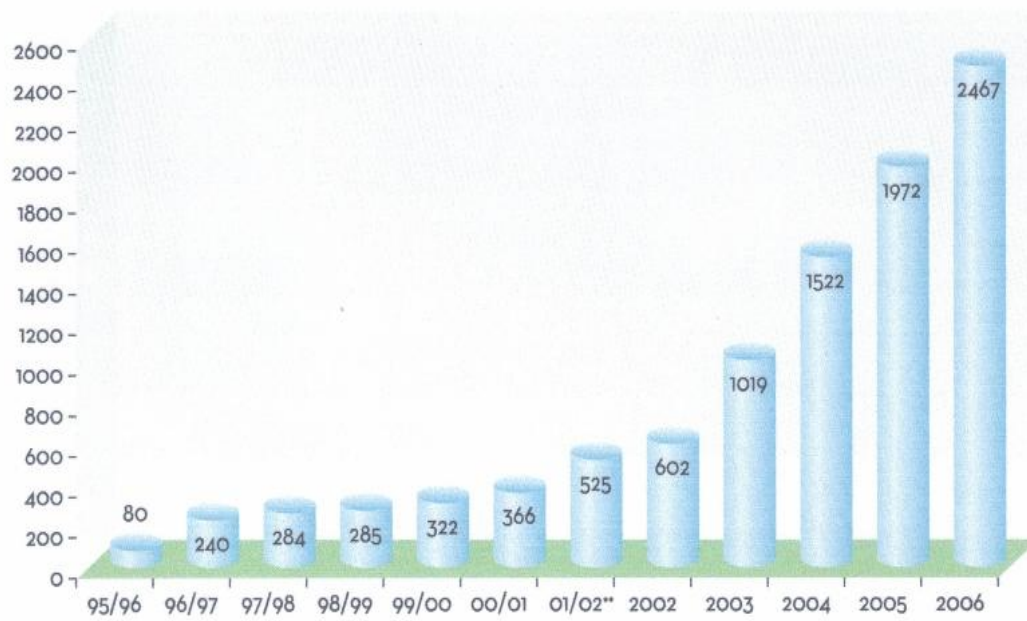
---

<sup>172</sup> مجلة المجتمع، العدد: 1781.

<sup>173</sup> See: Council on American-Islamic Relations, *The Status Of Muslim Civil Rights in the United States 2007*, p. 8. Available at: <http://www.CAIR.com/CivilRights/CivilRightsReports.aspx>.

<sup>174</sup> أنظر الموقع:

[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1258880725351, 05/12/2009, 5pm](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1258880725351, 05/12/2009, 5pm).



الرسم البياني رقم 1: العدد الإجمالي للشكاوى المتعلقة بالحقوق المدنية سنوياً

كما أصدر مجلس الفقة في أمريكا الشمالية فتوى تشتمل على إدانة كل أعمال العنف والإرهاب والتطرف الديني، وتأكيد براءة الإسلام من كل الأعمال التي تمس بحياة وكرامة المواطنين، سواء الأمريكيين أو غيرهم في كامل أنحاء المعمورة، وذلك في النقاط التالية:

**أولاً:** جميع أعمال الإرهاب واستهداف المدنيين حرام (محظورة) في الإسلام.

**ثانياً:** يُحرم على المسلم التعاون مع أي فرد أو جماعة، أو المشاركة في أي عمل من أعمال الإرهاب أو العنف.

**ثالثاً:** يجب على المسلمين التعاون مع السلطات الحكومية؛ من أجل تنفيذ القوانين لحماية أرواح جميع المدنيين<sup>175</sup>.

فمن حقائق الوحي وتعاليمه، ومن تربيته، وهديه عليه الصلاة والسلام انبثق هذا الكلام الذي يدعوا إلى السلام، والأمن، والعدل، والاستقرار، بُغية انتظام الكون. عكس ما يعتقدده الآخر صاحب الفكر المشحون بأفكار التعصب، والمحجوب عن هذه الحقيقة التي هي جوهر هذه الحياة.

---

<sup>175</sup>See: <http://www.CAIR.com/AmericanMuslims/AntiTerrorism/FatwaAgainstTerrorism.aspx>. 14 jul 2008. 0:35am .



## المبحث الثاني: المؤسسات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ بداية القرن الواحد والعشرين الذي يشهد تغيرات سياسية سريعة، نتج من خلالها تحولات على المستوى الدولي؛ من صراعات، وحروب صليبية، ونزاعات مختلفة ذات خلفيات متباينة بحسب تنوع شرائح المجتمعات، فإن الضحية من الدرجة الأولى هي تلك الجماعات المهاجرة إلى البلدان غير الإسلامية لأسباب عديدة: (اقتصادية، سياسية، اجتماعية..)؛ التي تتخبط في ولايات الإضطهاد، والتهميش، وغير ذلك من ألوان العدوان.

ولكن سرعان ما تظهر هناك أفكار وحلول تحوّل بين الحق والباطل، وبين العدل والظلم، كتكوين إطار قانوني من أجل الحفاظ على الكرامة الإنسانية والهوية.

إنّ للأطر القانونية؛ أي المؤسسات والمراكز الإسلامية المختلفة أهمية كبيرة في الحفاظ على الكيان الإسلامي، وخاصة عند الأقليات المسلمة التي تواجه تحديات وصعوبات في ممارسة حياتها الاجتماعية والدينية، وكذلك الحفاظ على هويتها وقيمها، فمن أجل هذا كلّه كان لزاماً على أبناء الأقليات المسلمة في جميع أنحاء العالم بناء مؤسسات ومراكز وجامعات إسلامية وغير ذلك؛ قصد الحفاظ على الوجود الإسلامي ومنعه من الذوبان، وكذلك جمع شتاتهم والحفاظ على تماسكهم، وتوحيد تكتلهم ضد أي غزو تبشيري كان، وخاصة في وقتنا الحاضر الذي تكالبت فيه الأمم على الإسلام.

## المطلب الأول: المسجد.

لما كان للمسجد دورٌ شامل لجميع جوانب الحياة وخاصة في الحقبة الزمنية الأولى من ظهور الإسلام، عكس ما هو عليه اليوم إذ اقتصر على العبادة فقط أو تقديم بعض الخدمات للفقراء والمساكين، بجمع التبرعات والصدقات، وهذا نظراً لتوسّع وتفرّع الإدارة الإسلامية لتشمل المدارس والجامعات والمحاكم وغير ذلك من المراكز والمؤسسات الإسلامية. فلقد حاول المسلمون المهاجرون تنظيم أنفسهم منذ السنوات الأولى التي وصلوا فيها إلى القارة الأمريكية، والمعروف عليهم أنّ أغلبهم كانوا أميين ولا يعرفون شيئاً عن أوضاع البلاد التي هاجروا إليها، ورغم هذا التحدي قاموا ببناء أول مسجد سنة 1911م بالضبط في داكوتا الشمالية، أما المسجد الثاني الذي بني في الولايات المتحدة الأمريكية كان سنة 1919 على

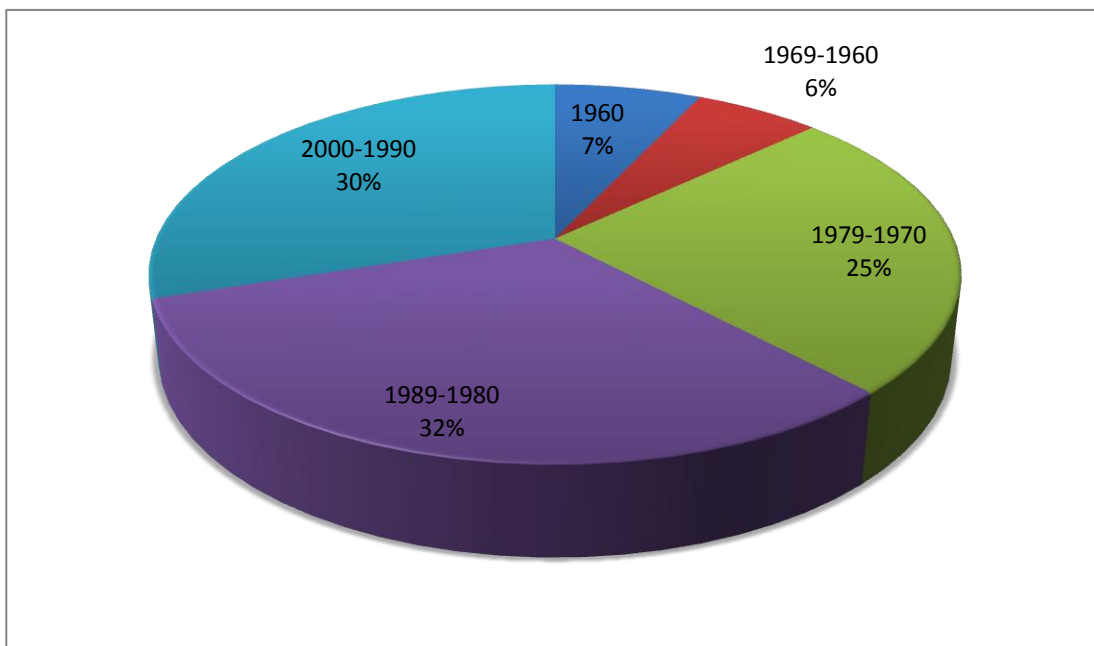
يد أفراد من الجالية اللبنانية المسلمين الذين هاجروا إلى هناك في مطلع القرن العشرين، وكان في ديترويت في منطقة هايلاند بارك؛ بالقرب من أول مصنع للسيارات يخص فورد<sup>176</sup>، وحسب الدراسة التي أقامها إحسان باغبي (CAIR) حول المساجد في الولايات المتحدة الأمريكية تفيد أن معظم المساجد تأسست منذ بداية السبعينيات، بحيث 2% كان تأسيسها قبل سنة 1950. وأن 50% تأسست بعد 1980، ونسبة تفوق المائة مسجد خلال السبعينيات وما يقارب حوالي مائة وأربعة وعشرين مسجداً كان قد تم تأسيسه في مطلع الثمانينات، وحوالي مائة وعشرون مسجد في مطلع التسعينيات، إلى أن بلغ حوالي ألف ومائتين وتسعة مسجد خلال سنة 2000، إذ تتوزع بنسب متفاوتة حسب اختلاف عامل الكثافة السكانية؛ فعلى سبيل المثال نجد نسبة 30% منها في المنطقة الشرقية، و15% في الجبال وأيضاً في المنطقة الغربية، ونسبة 27% في الولايات الجنوبية، و29% في ولايات السهول الوسطى، أما سنوات التأسيس والعدد فهو كما مبين في الشكل أدناه<sup>177</sup>.

---

<sup>176</sup> أنظر مسعود الخوند، المرجع السابق، ص 135. أنظر أيضاً

- See also: Yvonne yazbeck& Adair T.LummisHaddad; *IslamicValues in the United States A Comparative Study*(united states:oxford university press.1987),P.05.

<sup>177</sup> Ihsan Bagby; Paul M. Perl; Bryan and T. Froehle, *the Mosque in America: A National Portrait: A Report from the Mosque Study Project* (Washington, D.C.: Council on American-Islamic Relations, 2001), p. 23.24.



الرسم البياني رقم 2: سنوات تأسيس المساجد.

فمن الضروري أن تكون لهذه المساجد إدارة وقادة (أئمة) مؤهلين، يتحكمون في تسيير النشاط اليومي للمسجد؛ من صلاة، ودروس، ومؤتمرات وغيرها، فيمكن معرفة المستويات العلمية لقادة المساجد في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الجدول الآتي<sup>178</sup>:

قادة مساجد ليسوا بأئمة	أئمة قادة للمسجد	أئمة ليسوا قادة للمسجد	
			نسب من عنده تعليم رسمي:
27%	37%	46%	شهادة إجازة جامعية
66%	28%	31%	دراسة عليا جامعية
			نسب من عنده تعليم إسلامي رسمي:
1%	12%	37%	شهادة إجازة من الخارج
2%	6%	14%	دراسة عليا في الخارج
3%	1%	5%	دراسة عليا في الوطن

### جدول لتبيين المستوى التعليمي لدى قادة المساجد

<sup>178</sup> See: Yvonne yazbeck& Adair T.LummisHaddad; *IslamicValues in the United States A Comparative Study*(united states:oxford university press.1987),P. 30

## المطلب الثاني: الجمعيات والمراكز الإسلامية.

لقد تتغير أساليب الحياة وميكانيزماتها بسبب عدة عوامل ومؤثرات قد تطرأ على المجتمع، كالنمو البشري والعمري مثلاً؛ فبتزايد البشر يتوسع العمران وتكثر المرافق الاجتماعية وتتشعب الخدمات، فلقد كان المسجد في الماضي -مقتصراً على بعض الخدمات- ففي بداية الخمسينيات أخذ المسلمون يفكرون في تنظيم أنفسهم تنظيماً شاملاً؛ فبدأ العمل الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق جمعيات طلابية مسلمة، وأيضاً جهات أخرى، فأخذوا بإنشاء منظمات يمارسون فيها مختلف نشاطاتهم وهكذا.

فمن بين هذه التنظيمات المبكرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المركز الإسلامي في واشنطن الذي أنشأته الدول الإسلامية الثلاث الوحيدة التي كان لها آنذاك تمثيل دبلوماسي في أمريكا، وهي مصر وأفغانستان وإيران. حيث افتتحه الرئيس أيزنهاور رسمياً سنة 1957<sup>179</sup>. وكذلك مجلس الجمعيات الإسلامية الذي كان مبادرة من الأمير محمد الفيصل آل سعود حينما استدعى عدة زعماء مسلمين من الولايات المتحدة للحج سنة 1972، وكان من بين المدعوين ممثلون عن 12 جمعية إسلامية للأمريكيين الأفارقة، فوَّع هؤلاء وعداً للتعاون فيما بينهم من أجل تأسيس شامل للمسلمين، وجمعية الطلبة المسلمين وغيرهما. ولكن المتتبع لحركة النشاط الجمعوي المؤسسي في أمريكا يلاحظ أن فترة السبعينيات كانت بداية حاسمة في فكرة بناء المؤسسات والمراكز الإسلامية الأساسية والضرورية، مثل المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية، وأيضاً ذلك الكم الهائل من الجمعيات التي تعمل في مجالات مختلفة وهي على نوعين: جمعيات ذات طابع محلي، وهي التي تهتم بأمور المسلمين في مدينة ما أو أحياناً في حي من الأحياء. وجمعيات إسلامية أخرى ذات طابع واسع والتي تسعى في احتواء عدد كبير من المسلمين، كما توجد أيضاً جمعيات ذات طابع إسلامي وجمعيات أخرى ذات طابع قومي إسلامي مزدوج. وهناك جمعيات خاصة بالأمريكيين الأفارقة وجمعيات تضم أبناء المهاجرين<sup>180</sup>.

<sup>179</sup> مسعود الخوند، نفس المرجع، ص 136.

<sup>180</sup> أنظر الكتاني، المسلمون في أوروبا وأمريكا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1426/2005)، ص 61 وما بعدها.

وفي أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، بدأ أصحاب الهمم العالية في تأسيس مؤسسات سياسية وإعلامية، إذ تأسست المؤسسات السياسية المسلمة الأمريكية الأربعة الكبرى وهي:

1- مجلس الشؤون العامة الإسلامية (MPCA) الذي تأسس في عام 1988.

2- المجلس الإسلامي الأمريكي المعروف اختصاراً باللغة الإنجليزية (AMC) الذي تأسس في عام 1990، والذي يترأسه علي أبو زعكوك وأمينه العام عبد الرحمن العمودي.

يعتبر اللجنة الأولى للعمل السياسي الإسلامي في المجتمع الأمريكي، كان هذا المجلس نتيجة وثمره جهود سابقة كان قد قام بها المسلمون الأمريكيون من أصول إفريقية عندما نظموا أول مؤتمر لتنمية الوعي السياسي لدى مسلمي أمريكا وزيادة فاعليتهم وتأثيرهم السياسي في المجتمع الأمريكي عبر القنوات التشريعية والسياسية لتحقيق مطالب المسلمين والمحافظة على حقوقهم وتكريس مكتسباتهم، وخدمة قضاياهم الإسلامية التي يهتمون بها.

3- مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) الذي تأسس في عام 1994.

4- التحالف الإسلامي الأمريكي (AMA) الذي تأسس في عام 1994.

5- المعهد الإسلامي الأمريكي الذي تأسس في عقد التسعينيات، والذي يترأسه خالد

صفوري

وفي عام 2000، أسست تلك المؤسسات مجتمعةً المجلس الإسلامي الأمريكي للتنسيق السياسي (AMPC) الذي يقوم بمهمة التنسيق بين المنظمات الإسلامية الأمريكية الأربعة وهي: (AMC, CAIR, AMA, MPCA)، حيث استقال وتم تعويضه بـ (AMTF)<sup>181</sup>.

<sup>181</sup> أنظر صالح زهر الدين، المسلمون الأمريكيون في الولايات المتحدة (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ط1، 1424هـ/2004)، ص

87 وما بعدها، وأنظر أيضاً: الملحق، السؤال رقم 12.

### المطلب الثالث: المدارس الإسلامية.

تعتبر المدرسة المنهل الثاني الذي يأخذ منه الطفل أساسيات الحياة بعد الأم، سواء أكانت إيجابية أم سلبية، فمن أجل الحفاظ على ثقافة وحياة الفرد من الضياع والخراب، لابد من تأسيس مدارس ومعاهد تعمل وفق المناهج الإسلامية.

فنظراً لأهمية ذلك كان لزاماً على الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم -بغض النظر عن الانتماء والعرق والدين- تخصيص مرافق اجتماعية، وتعليمية، وغيرها قصد تنظيم حياتهم واستمرارها، كلٌّ حسب هدفه وحقه في الحياة.

كذلك شأن أبناء الأقليات بأنواعها، لها الحق في التعلم وعيش حياة كريمة. إن المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية على نوعين<sup>182</sup>:

**النوع الأول:** مدارس تكميلية تدرّس العلوم الإسلامية وكذلك اللغة العربية، وغالباً ما يكون ذلك في عطلة نهاية الأسبوع.

**أما النوع الثاني** فيتمثل في المدارس التامة التي تقتصر على المرحلة الابتدائية.

يبلغ عدد المدارس الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 400 مدرسة، العدد قليل أمام المدارس الكاثوليكية التي بلغ عددها حوالي 40000 مدرسة، من بين المدارس الإسلامية في أمريكا نجد على سبيل المثال الأكاديمية الإسلامية بواشنطن التي تأسست عام 2000<sup>183</sup>.

<sup>182</sup> مازن موفق هاشم، مسلموا أمريكا الشمالية دراسة للحراك المسلم من منظور عالمي (دمشق: دار الفكر، 2007، د.ط)،

ص 85.84.

<sup>183</sup> أنظر مجلة المجتمع، العدد: 1522.

## المبحث الثالث: مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR).

### المطلب الأول: نشأته وأهدافه

يعتبر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية اختصاراً باللغة الإنجليزية (كير)، من بين أبرز وأكبر المؤسسات السياسية الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، وأول منظمة حقوق مدنية أمريكية إسلامية، تأسس في سنة 1994، على يد نهاد عوض، وإبراهيم هوبر، وعمر أحمد، أصحاب الفكر الوسطي.

حيث كانت بداية أنشطته داخل مكتب صغير في واشنطن. شيئاً فشيئاً إلى أن أصبح مؤسسة ذات كيان قوي وشهرة عالية في الوسط الأمريكي خاصة، إذ تتعدى ميزانيته السنوية المليونين من الدولارات، ويعمل بها حوالي خمسة عشر متخصصاً. وفوق ذلك تمتلك مبنى من ثلاثة طوابق على بعد خطوات من أحد أهم مراكز صناعة القرار بالعالم من أبرزها: الكونغرس الأمريكي.

إذ يُعدُّ مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية من بين النماذج التي يسعى المسلمون الأمريكيون إلى توسيعها وتنميتها<sup>184</sup>.

يهدف مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) إلى أمور ونقاط عديدة أهمها:

**أولاً:** تعزيز فهم الإسلام، وتشجيع الحوار، وحماية الحريات المدنية، وتمكين المسلمين الأمريكيين، وبناء التحالفات التي تعزز العدالة والتفاهم المتبادل.

**ثانياً:** تأييد السياسات الخارجية التي تساعد على خلق مجتمعات حرة ومنصفة للتجارة، وتشجيع وتعزيز حقوق الإنسان وممثل الحكومة على أساس العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

**ثالثاً:** إدانة جميع أعمال العنف ضد المدنيين الصادرة سواء من جانب فرد أو جماعة أو دولة.

**رابعاً:** الدعوة للحوار بين الجماعات الدينية في كل من أمريكا وجميع باقي أنحاء العالم.

**خامساً:** العمل من أجل تعزيز المساواة والحقوق والمسؤوليات بين الرجل والمرأة.

**سادساً:** العمل من أجل حماية الحقوق المدنية لجميع الأميركيين، بغض النظر عن أي خلفية.

<sup>184</sup> مسعود الخوند، المرجع السابق، ص142. وأنظر أيضاً الموقع:



سابعاً: معارضة السياسات المحلية التي تحد من الحقوق المدنية، والوقوف أمام كل من يدعوا للعمل على فكرة التمييز العنصري، أو العرقي، أو الديني وغير ذلك. والحرص كذلك على عدم مخالفة الإجراءات القانونية الواجبة تنفيذها، لكي لا تحول بين المسلمين وغيرهم من المشاركة الكاملة في الحياة المدنية الأمريكية.

ثامناً: الوقوف بجانب كل الجماعات مهما كان إتجاهها ديني كان أو علماني، شريطة أن تكون داعية إلى العدالة وحقوق الإنسان في أمريكا أو خارجها.

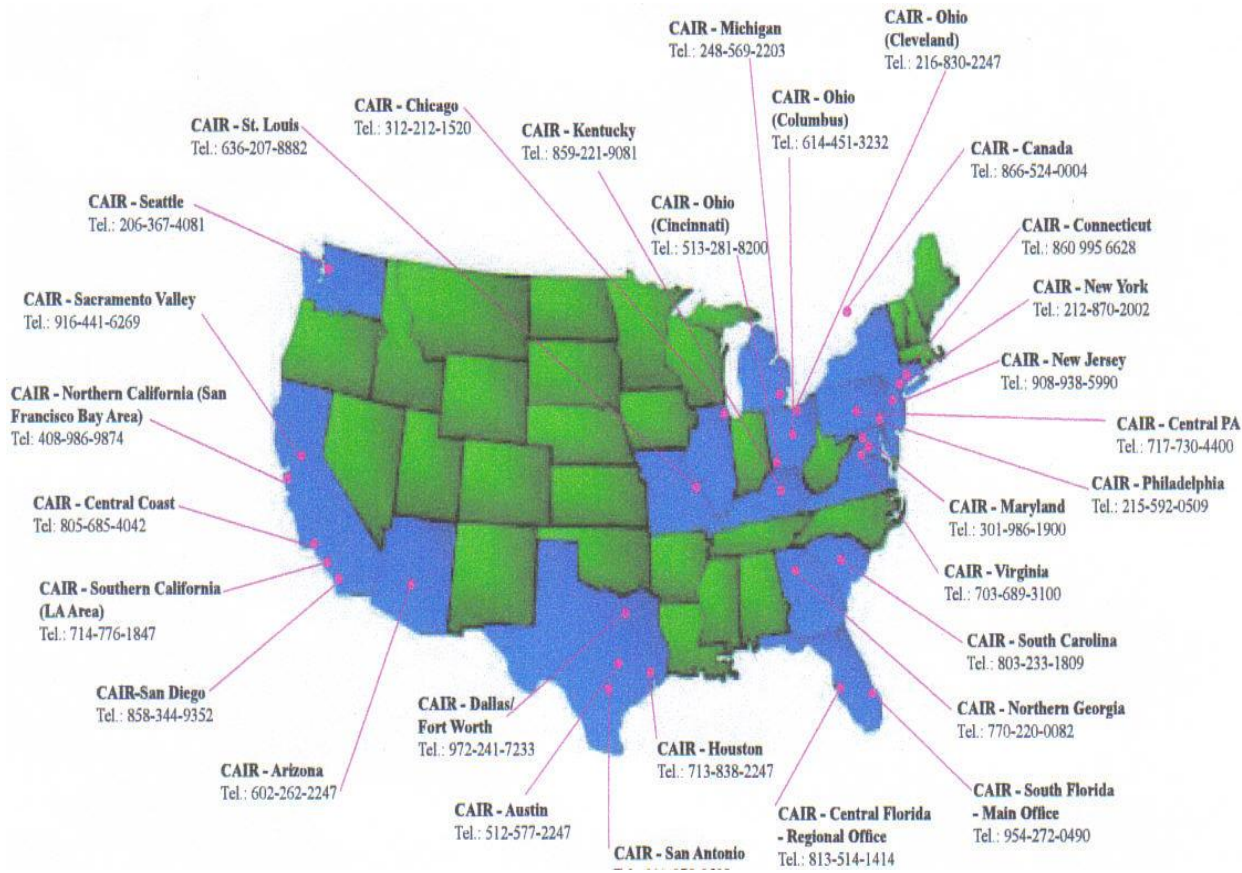
تاسعاً: العمل من أجل الوصول إلى الحرية المطلقة في ممارسة النشاط الإسلامي (حرية التدين) وتعزيز البنية الاجتماعية والدينية، والحفاظ على الهوية الإسلامية للفرد المسلم<sup>185</sup>.

---

<sup>185</sup> See: <http://www.CAIR.com/AboutUs/VisionMissionCorePrinciples.aspx>. 13 jul,2008. 15:30pm.

## المطلب الثاني: المكاتب الفرعية وتوزعها

يتكون مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية من 31 مكتب فرعي، موزعين على مستوى 20 ولاية أمريكية باستثناء فرع واحد موجود في كندا. و يتكون كل مكتب من مجلس مستقل. أما فيما يخص زيادة توسيع شبكة المكاتب الفرعية للمجلس، فإن هناك آمال وإستراتيجية في إنجاز مشروع مستقبلي وهو أن يكون هناك مكتب (فرع) في كل ولاية أمريكية<sup>186</sup>. أما فيما يخص شبكة توزع المكاتب الفرعية الموجودة حالياً، يمكن معرفتها من خلال الخريطة أدناه:



الرسم البياني رقم 3: خريطة إنتشار فروع مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية<sup>187</sup>.

<sup>186</sup> See: Council on American-Islamic Relations, *results that speak for themselves*, p.16 Available at: [http://www.CAIR.com/Portals/0/pdf/2006\\_Annual\\_Report.pdf](http://www.CAIR.com/Portals/0/pdf/2006_Annual_Report.pdf)

<sup>187</sup> أنظر نفس المرجع، ص 16.

### المطلب الثالث: الدور والإنجازات

يقوم مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) بعدة أعمال وأنشطة يومية وسنوية، ومنها المناسبة -نوازل-، إذ يمكن توضيح ذلك في نقطتين أساسيتين وهما:

**أولاً: معارضة قرارات الإدارة الأمريكية الصادرة في حق المواطن الأمريكي بصفة عامة.**  
يقف مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية في وجه القرارات التي تصدرها الإدارة الأمريكية في حق المسلم الأمريكي، وذلك من أجل الحفاظ على الكيان الإسلامي الأمريكي على وجه الخصوص، وأيضاً الوقوف بجانب كل الجماعات مهما كان إتجاهها ديني كان أو علماني، فقط أن تكون داعية إلى تحقيق العدل والاستقرار، وحامية لحقوق الإنسان سواء في أمريكا أو خارجها.

على المستوى الخارجي لقد طالب مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) باستقالة وزير الدفاع الأمريكي "دونالد رامسفيلد" وذلك جزاء مجزرة "حديثة" بالعراق، التي تقع في محافظة الأنبار، حيث تمّ قتل 24 مواطناً عراقياً وتمّ إطلاق النار على الرجال والنساء والأطفال، حسب ما تناقله ناجون من المجزرة في نوفمبر 2005<sup>188</sup>.

أما على المستوى الداخلي فهناك العديد من القرارات التي عارضها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، منها على سبيل المثال:  
معارضته لقضية الأدلة السريّة، أي القانون غير الدستوري -في نظر البعض- المستخدم ضد المسلمين بشكل خاص.

---

<sup>188</sup>See: <http://www.alarabiya.net/articles/2006/06/02/24290.html>, 12/07/2008, 20:15pm

## ثانياً: نصرته النبي صلى الله عليه وسلم والدفاع عن الإسلام

لقد ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من ديسمبر عام 2001، موجة جديدة من التدايعات والهجمات الشرسة التي شنتها الأعداء على الإسلام وشخص النبي محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم، وذلك قصد تشويه صورته الحقيقية بطرق شيطانية مختلفة.

ولكن ليس من الممكن أن يسكت المسلم أيّاً كان، سواء الأبيض أو الأسود، العربي أو الأعجمي، وهو يسمع ما يقال عن الإسلام وما يفترى عن النبي صلى الله عليه وسلم، الكل يسعى حسب موقعه وقدرته على أن يرد هذه المفتريات التي لا أصل لها من الصحة بتاتاً.

هذا مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) واحد من بين أكبر المنظمات الإسلامية البارزة في أمريكا والتي تخدم المسلم الأمريكي وتدافع عن حقوقه، وتتصدى لكل مايعادي الإسلام والمسلمين سواء داخل أو خارج أمريكا.

حيث طالب ولايزال يطالب قيادات المجتمع الأمريكي السياسية والدينية بإدانة كل التصريحات التي تسيء بالإسلام ومقدساته.

لقد انتقد مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية مقال الصحافي آرت هال<sup>189</sup> موضحاً ذلك أنّ كلامه ما هو إلاّ دعوة إلى التمييز والتعصب، واستبعاد المسلمين من المجتمع الأمريكي. وذلك من خلال مذكره في مقال له بعنوان: "هل نُبقي المسلمين بالخارج؟" حيث وصف أمريكا بأنها دولة ديمقراطية نصرانية، وأن الإسلام يمثل تهديداً كبيراً على الولايات المتحدة الأمريكية داخلياً وخارجياً لم يسبق له مثيل<sup>190</sup>.

وأشار أيضاً في بيان له بأن روبرتسون<sup>191</sup> ذكر من خلال برنامجه التلفزيوني "نادي السبعمئة" أن (الإسلام ليس دين سلام) وأن (هدف الإسلام هو السيطرة العالمية لا محالة)! كما أشار روبرتسون وذلك حسب إعتقاده، إلى أن بعض المسلمين مدفوعون بقوى شيطانية، وغير ذلك من الأوصاف التي وصف بها الإسلام والمسلمين.

كما سبق له أن أساء إلى الإسلام والمسلمين من خلال برنامجه التلفزيوني؛ حيث وصف الأمريكي بالجنون وذلك بسبب رغبته في التعرف على الإسلام والدخول فيه، وأن الإسلام

<sup>189</sup> رئيس جمعية الصحافة بإحدى الولايات الأمريكية "نيوجرسي".

<sup>190</sup> أنظر مجلة المجتمع، العدد: 1833.

<sup>191</sup> روبرتسون هو زعيم ديني أمريكي متشدد.

ماهو إلا دين لاستعباد البشر، وعبر أيضاً عن مخاوفه من تعيين مسلمين في مراكز حكومية هامة بما في ذلك القضاء.

وتعليقاً على هذا الكلام أكد نهاد عوض أن روبرتسون لا يمثل عموم الأمريكيين في نظرتهم أو تعاملهم مع المسلمين، وأيضاً "فشل قيادات بلدنا المعتدلين في تحدي تصريحات روبرتسون المعادية للمسلمين سوف يرسل رسالة خاطئة للمسلمين عبر العالم مفادها أن غالبية الأمريكيين يوافقون على رؤاه المليئة بالكراهية"، وأضاف عوض قائلاً بأن: "تأليب خطاب كراهية المسلمين المستمر ضدهم يسمم توجهات الرأي العام الأمريكي تجاه المسلم الأمريكي العادي"<sup>192</sup>.

إنّ هذا الدين مثله كمثل الحديد يزداد بريقاً ولمعاناً كلما تحاطلت عليه مطرقة الحدّاد، فمهما قالوا أو كتبوا فسوف يبقى الحق حقاً والباطل باطلاً، فالمطلوب منّا كحامي رسالة تبليغ هذا الدين للآخرين، أن نتحلّى بروعة النقد البناء وأسلوب الحوار الحضاري البعيد عن الصدام، لكي نساهم في إيصال الصورة الصحيحة حول الإسلام والشخصية المسلمة، وإقناعهم على أن الإسلام يريد الاستقرار والانتظام في الكون، ولا يريد فساداً ولا عُلوّاً في الأرض، ويجب علينا أيضاً أن نغرس فكرة الإسلام الذي لايعادي أحداً، بقدر ما يواجهه الذي يبادر بالاعتداء.

---

<sup>192</sup> أنظر مجلة المجتمع، العدد: 1694.

الفصل الرابع: سياسة المجلس في التعامل مع قضايا المسلم الأمريكي  
(قضايا مختارة)

المبحث الأول: سياسة المجلس في توظيف مبادئ السياسة الشرعية  
المبحث الثاني: أبرز التحديات والعراقيل التي يواجهها المجلس  
المبحث الثالث: تقييم نقدي للتجربة وآفاقها المستقبلية

## الفصل الرابع: سياسة المجلس في التعامل مع قضايا المسلم الأمريكي (قضايا مختارة)

### تمهيد

إن الدين الإسلامي دينٌ قائم على أسس ومبادئ ذات نظرة شاملة وعميقة في مبادئها، فلا يمكن عزل حكم عن تابعه أو إلغائه، فلذا يجب على المسلم أيّاً كان، وفي أي مكان، أن ينتهج هذا المنهج الرباني القويم، الصالح لكل زمان ومكان، والذي أحاط عناية بجميع جوانب الحياة، فلم يُغفل جانب على حساب جانب آخر، بل بيّن الأحكام العامة ماكان منها ثابتاً بلفظ صريح من النص القرآني، أو توضيح من السنة النبوية الشريفة، وبيانا لما أجمله الذكر الحكيم.

قال صلى الله عليه وسلم: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها" وهذا دليل قاطع على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وإمكانية التجديد والاجتهاد الذي يقوم به مجتهدي الأمة وعلمائها، فالأمر مسند إليهم، فهم ورثة الأنبياء. لهذا كان من واجبهم متابعة كل نازلة وحادثة جديدة قد تطرأ على المجتمع، والتعامل معها وفق ميزان الشرع ومقاصده، وكذلك مراعاةً لفقه النصوص وفقه الموازنة، ثم فقه تنزيل النص على الواقع، قصد رفع الحرج عن الناس وتسهيل نمط الحياة لهم، والعيش في كرامة وطمأنينة. وعلى ضوء التوسع الرهيب في العلاقات الاجتماعية على وجه الأرض الناتج عن التسارع التقني الذي يسّر السنّة الاجتماعية، والبحث في طبيّات الكون، وقد نتج عن هذا أن اختلطت الأجناس والألوان في ظل احتفاظ العقائد والأديان على حالها، فتشكلت نتيجة لذلك أقليات دينية مختلفة، وتجمعت كل أقلية في شكل من أشكال التنظيم؛ بغية التكاتف والتميّز والكل يسعى في تحقيق أهدافه والحفاظ على هويته، إذ أنّ هناك تفاوت في فاعلية ونشاط كل جماعة وذلك حسب مشروع وهدف كل جماعة.

ويعتبر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) واحد من بين المنظمات التي تمثل المسلم الأمريكي أمام الحكومة الأمريكية، تعمل على جلب حقوق المسلم الأمريكي وفق الإطار القانوني الذي يسمح به، أما من جانب مدى تطابق أو عدم تطابق أعمال وقرارات المجلس مع الأحكام العامة للشريعة الإسلامية ومقاصدها، يمكن معرفة ذلك من خلال

مناقشة قضيتين أساسيتين، ومهمتين في حياة المسلم الأمريكي، والتي تتمثل أساساً في مشاركة المسلم الأمريكي في الانتخابات، وكذلك المشاركة في الجيش (الخدمة الوطنية)، لكونهما قضيتين تركتا المسلم الأمريكي يعيش في حالة اضطراب وحدة تأنيب الضمير، وخوفه من قوله: "لم أو لا" في وجه قاداته، كما سيأتي توضيح ذلك في ثلاثة مباحث.



**المبحث الأول: سياسة المجلس في توظيف مبادئ السياسة الشرعية**

**المطلب الأول: مسألة مشاركة المسلم الأمريكي في الانتخابات**

إن مسألة مشاركة المسلم في الانتخابات وتكوين الأحزاب السياسية وما شابه ذلك ماهي إلا حصيلة النظام السياسي المعاصر، فلم يرد هناك أي نص صريح من القرآن الكريم أو السنة النبوية الشريفة يوضح الحكم الشرعي في هذا النوع من المسائل، ولذا ليس من الممكن تركها معلقة، بل الأمر متروك لمجتهدي الأمة وفقهائها لاستنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية لإنزالها على أرض الواقع، ورفع الحرج عن الأمة الإسلامية.

إذن لا يعقل أن يتخلى المسلم عن ممارسة السياسة وذلك لكونها أمر يقتضيه الواقع وتتطلبه الحياة، قصد الانتظام والاستمرار، فالتأمل في التاريخ يجد أنه ماخلت أمة من الأمم من العمل السياسي إطلاقاً، وذلك نتيجة الحاجة وضرورة القيام به على أرض الواقع، فلو نستقرئ النصوص الشرعية نجد الحكم بالوجوب من خلال قوله عليه الصلاة والسلام فيما يخص هذا الأمر "من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم". إذاً على المسلم أن يقوم بواجب الاهتمام بشأن أخيه المسلم، فالكمل حسب محله من الواقع والمكان المناسب الذي يمكن له من خلاله التأثير وجلب المصلحة لكي تتحقق الغاية الإلهية في الكون "الاستخلاف".

فكيف يمكن إذاً للمسلم الأمريكي أو غيره من المسلمين صناعة القرارات المحلية والدولية إذا تخلى عن هذا الأمر (المشاركة في الانتخابات)، وترك المجال للآخرين للسيطرة على الأوضاع، مع العلم أن لديه حقوق وامتيازات المواطنة في هذا الجانب.

قبل أن نذهب إلى عرض آراء وفتاوى العلماء في هذه المسألة؛ لنا أن نعرض ذلك على القاعدة الفقهية التي تقول: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب".

إنَّ رجوعنا لهذه القاعدة الفقهية والاحتكام إليها، ماهو إلا توضيح لمدى توافر اليونة في الفقه الإسلامي وسماحة الشريعة الإسلامية، وتأكيداً لضرورة من بين الضرورات التي يفرزها الزمان ويتطلبها الواقع والتي تتمثل أساساً في (القياس والاجتهاد).

إذاً من الواجب أن يشارك المسلم في الانتخابات من أجل رفع بعض من الأذى والضرر، أفضل له من أن يبقى بعيداً عن الميدان لا يعرف ماذا يقنن ضده أو في صالحه، فأين فاعلية المسلم الرسالي إذا بقي خارج الدائرة! فرفع الأذى ودفع الضرر من الواجبات (الأمر بالمعروف

والنهي على المنكر)، فقيام هذا الواجب لا بد له من واجب، والذي يتمثل في المشاركة السياسية التي يمكن من خلالها الحفاظ على حقوق المسلم ورد كل ما يمس بكرامته. وأيضاً لقد أباح الشارع الحكيم للمسلم النطق بكلمة الكفر لصرف الأذى عن نفسه وذلك لضرورة يتطلبها الحال؛ ألا وهي حفظ النفس المقدّمة على حفظ الدّين، فإذا قسنا هذه الحالة بمشاركة المسلم في الانتخابات في البلاد الغريبة، نجد أن هناك تقارب بين الحالتين من حيث المبدأ.

### عرض فتاوى وآراء علماء وفقهاء الأمة المعاصرين:

1- يرى صلاح سلطان<sup>193</sup> أن إقامة بعض المسلمين في الغرب وتبليغ رسالة الإسلام، والمشاركة في الانتخابات، واجب وجوباً عينياً على الأمة، وذلك لمقاصد وأمر عدّة منها: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتبليغ الرسالة، وذلك بإستناده إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾<sup>194</sup>، وأيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>195</sup>، وأيضاً من مقتضى القاعدة الفقهية الشرعية؛ أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، وتبليغ الرسالة من الأمور الواجبة. وذلك من أجل؛ إعادة تشكيل المسلمين من داخلهم كقوة واحدة -تكوين شخصية قيادية مسلمة- ثم ينطلقون فيمن حولهم<sup>196</sup>.

وحسب الإحصاءات الجديدة فيما يخص نسبة مشاركة المسلمين الأمريكيين في الانتخابات الأخيرة، وذلك على لسان الدكتور نهاد عوض رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية من خلال الحوار الذي أجرته معه أن نسبة المشاركة في انتخابات 2009، قد إرتفعت مقارنة بالمرّات السابقة إذ بلغت 90%<sup>197</sup>. يتبين لنا من خلال هذه الأرقام زيادة نمو الوعي السياسي

<sup>193</sup> رئيس المركز الأمريكي للدراسات الإسلامية والرئيس السابق للجامعة الإسلامية بالولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>194</sup> القرآن الكريم، الأنبياء، الآية: 107.

<sup>195</sup> القرآن الكريم، سبأ، الآية: 28.

<sup>196</sup> أنظر الموقع:

<http://www.islamonline.net/Arabic/Daawa/2003/08/article09.shtml>, 5jun2009

<sup>197</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 8.

لدى أبناء الأقلية المسلمة، وحرص الجهات المعنية بشؤونها على أن يظهر صوت المسلم الأمريكي أمام الشرائح الأخرى التي يتشكل منها المجتمع الأمريكي.

2- فتوى شيخ الأزهر: جاد الحق علي جاد الحق رحمه الله تعالى.

لقد أفتى الشيخ بالجواز في مسألة الانخراط في الأحزاب السياسية، وكذلك الإذن بالمشاركة في الانتخابات أو ترشيح المسلمين للمجالس النيابية في البلاد غير الإسلامية، وقرن ذلك بشرط وهو: أن يكون المسلم قوي الشخصية والإيمان، وأن يكون صاحب نفوذ و ذات رأي، وأن يكون في ذلك نفع للأقلية المسلمة، كالدفاع عنها وتوصيل النفع لهم<sup>198</sup>.

3- فتوى فضيلة الشيخ عبد الكريم زيدان

جاء في بحث له أن المشاركة في الانتخابات الديمقراطية في الدول غير الإسلامية جائزة،

شريطة تحقق المصلحة العامة داخل تلك الدولة أو خارجها واستدل بما يلي:

أولاً: إجازة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الأخذ بنظام الجوار عند المشركين والدخول فيه حماية لأنفسهم من الأذى.

ثانياً: القياس على جواز النطق بكلمة الكفر لدفع الأذى عن النفس فيصح انتخاب غير

المسلم مع الذي يدافع عن حقوق المسلمين ويمنع الأذى والضرر والتعسف في استعمال الحق معهم<sup>199</sup>.

---

<sup>198</sup> أنظر الموقع: -IslamOnline-Arabic-?pagename=IslamOnline-Arabic- <http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic->

Ask\_Scholar/FatwaA/FatwaA&cid=1122528619820, 1<sup>st</sup> Rmadan 1430h, 22 Agoust 2009.15:30pm.

<sup>199</sup> أنظر الموقع نفسه. الصفحة نفسها.

#### 4- فتوى مجلس المجمع الفقهي الإسلامي

لقد تمت مناقشة مسألة "مشاركة المسلم في الانتخابات مع غير المسلمين في البلاد الغربية" من قِبَل مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة عشرة التي انعقدت بمقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في شهر نوفمبر 2007، بعد اختتام أعمال الدورة خرج المجلس بالقرارات التالية:

أولاً: ضرورة توافر فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد أثناء التعرض لهذا النوع من المسائل، التي تختلف فيها الفتوى باختلاف الحال والزمان والمكان.

ثانياً: المشاركة في الانتخابات النيابية والبرلمان وغيرهما، تعتبر حق من حقوق المواطنة التي يجوز للمسلم التمتع بها وذلك لغلبة ما تعود به مشاركته من المصالح الراجحة مثل تصحيح نظرة الآخر إتجاه الإسلام، والدفاع عن قضايا المسلمين في بلده، وتحصيل مكتسبات الأقليات الدينية والدينية، وتعزيز دورهم في مواقع التأثير، والتعاون مع أهل الاعتدال والإنصاف لتحقيق التعاون القائم على الحق والعدل، وذلك وفق الضوابط الآتية:

1: أن يقصد المشارك من المسلمين بمشاركته الإسهام في تحصيل مصالح المسلمين، ودرء المفاسد والأضرار عنهم.

2: أن يغلب على ظن المشاركين من المسلمين أن مشاركتهم تفضي إلى آثار إيجابية، تعود بالفائدة على المسلمين في هذه البلاد؛ من تعزيز مركزهم، وإيصال مطالبهم إلى أصحاب القرار، ومديري دفة الحكم، والحفاظ على مصالحهم الدينية والدينية.

3: ألا يترتب على مشاركة المسلم في هذه الانتخابات ما يؤدي إلى تفريطه في دينه<sup>200</sup>.

---

<sup>200</sup> أنظر مجلة المجتمع، العدد: 1779.

## 5- فتوى فضيلة الشيخ فيصل مولودي

لقد أفتى الشيخ: فيصل مولودي بالجواز -أي مشاركة المسلم في الانتخابات- وذهب إلى أنّ ترك المسلم هذا المهام يعدّ تقصيراً في القيام بواجبه الشرعي من أمر بالمعروف ونهي عن المنكر، وذلك بغض النظر عن طبيعة التركيبة الاجتماعية أو الدينية للبلد الذي يقيم فيه، لأنه من الواجب على المسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمساهمة الإيجابية في حل قضايا المجتمع الذي يعيش فيه، فإذا أتاح المجتمع له أن يشارك في انتخاب نوابه فتلك فرصة لا يجوز له أن يضيعها، لأنها لا بد أن يكون لها دور في إزالة بعض المنكرات، أو إشاعة بعض أنواع المعروف، أو رفع الظلم عن الناس -ومنهم المسلمون- أو إبعاد الفساد عن الدولة الذي يضر الناس جميعاً ومنهم المسلمون.

واستدل بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه" فالمقصود هنا -التغيير باللسان- لا يعني التغيير الفعلي، إنما يعني إنكار المنكر. ومن أهم وسائل إنكار المنكر أن يتكلم به النائب عن الأمة الذي يتلقى الناس كلامه عادة بالقبول، وتنشره وسائل الإعلام على كل صعيد<sup>201</sup>.

## 6- فتوى المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء

صدرت الفتوى من المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء بضرورة مشاركة المسلمين في الغرب في الانتخابات، وذلك حرصاً على الدفاع عن حقوقهم وتقديم مشروعهم الحضاري الإصلاحية إلى مجتمعهم الذي يعيشون فيه سواء في أوروبا أو أمريكا أو غيرها<sup>202</sup>.

---

<sup>201</sup> أنظر الموقع: [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic-Ask\\_Scholar/FatwaA/FatwaA&cid=1122528619820](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic-Ask_Scholar/FatwaA/FatwaA&cid=1122528619820), 1<sup>st</sup> Rmadan 1430h-22 Agoust 2009.15:30pm.

<sup>202</sup> أنظر الموقع: [http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic-Ask\\_Scholar/FatwaA/FatwaA&cid=1122528619820](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?pagename=IslamOnline-Arabic-Ask_Scholar/FatwaA/FatwaA&cid=1122528619820), 1<sup>st</sup> Rmadan 1430h-22 Agoust 2009.15:30pm.

## 7- موقف ورأي مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير)

يرى نهاد عوض<sup>203</sup> أن مشاركة المسلم الأمريكي في الانتخابات أمرٌ لا بد منه وذلك من خلال قوله: "يجب أن نعزز موقف مسلمي أمريكا، ورغبتهم في المضي قدماً في المشاركة السياسية"<sup>204</sup>. أي بمعنى أنه لا بد من التشجيع على المشاركة السياسية، وقال أيضاً بأن: "المسلمون مؤمنون بالمشاركة السياسية، وهذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن للأقليات إتباعه لطرح إنشغالهم، وإبداء وجهات نظرهم في حوار مفتوح مع المواطنين الآخرين"<sup>205</sup>.

بعد عرض فتاوى وآراء فقهاءنا الأجلاء، وأيضاً موقف مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية من مسألة مشاركة المسلم في الانتخابات مع غير المسلمين (البلاد الغربية) اتضحت رؤية كل فريق نحو هذه المسألة الفقهية التي أضحت اليوم تشكل ضيقاً وحرَجاً في نفوس أبناء الأمة الإسلامية الذين يعيشون في مجتمعات غير إسلامية على شكل أقليات، وذلك نتاج ما أفرزته ظروف الحياة اليومية، والتغيرات الاجتماعية، والسياسية السريعة التي يشهدها العالم اليوم، والتي يصعب التغلب عليها أو إنكارها بسهولة، أو الهروب من واقعها وذلك لعدة عوامل وأسباب من بينها؛ ضرورة تساير عجلة التطور، وفرض المسلم الداعية الرسالي شخصيته أمام الآخر، وتصحيح الأفكار المناقضة لحقيقة الشخصية المسلمة وذلك عن طريق القدوة الحسنة وغيرها من الطرق والأساليب الناجعة.

ومجمل الكلام من خلال ما عرضناه آنفاً أن مشاركة المسلم في الانتخابات والترشح في البرلمان، والانتخابات البلدية وغير ذلك من الأصعدة، يجوز شرعاً؛ وذلك بناءً على عدم تعارض المسألة بأحكام الشرع ومقاصده، وكذلك حاجة الواقع إليها، بل قد تصل إلى الوجوب والإلزام إذا كانت المشاركة تحقق مصالح عامة للأقلية المسلمة من جلب منافع لهم ودفع مفسد عنهم. أما الاعراض عن المشاركة يعتبر ضعف في شخصية المسلم، ونقص الثقة في النفس. والله أعلم

<sup>203</sup> رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية بواشنطن.

<sup>204</sup> أنظر مجلة المجتمع، العدد: 1816.

<sup>205</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 2.

## المطلب الثاني: مسألة مشاركة المسلم الأمريكي في خدمة الجيش.

لقد أمر الإسلام بنصوص صريحة من القرآن الكريم على ضرورة تحقيق العدالة والاستقرار، والحفاظ على استمرارية الحياة وانتظامها وذلك وفق مبدأ التعاون على فعل الخير ورد العدوان وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>206</sup>.

وفي السنة الخامسة من البعثة ضاق الأمر برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين، وذلك بسبب الضغوطات والمكائد التي كان يمارسها عليهم مشركي مكة، فقرروا الهجرة إلى الحبشة كموطن لهم للخروج من هذه المحنة، رغم أن هذه البلاد التي هاجروا إليها كان يحكمها نظام غير إسلامي ولكن كان لا يظلم فيها أحد.

عندما استقر المسلمون هناك وأسلم النجاشي سرّاً، وقعت معركة بين جيش النجاشي (جيش غير مسلم) وبعض المتمردين، فكان المسلمون المهاجرون موالين لجيش النجاشي وذلك بالدعاء والتعاطف والمناصرة، ولقد ثبت في السير فرحة المهاجرين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بلغهم الخبر بانتصار النجاشي فقالوا: "فَدَعُونَا اللَّهَ تَعَالَى لِلنَّجَاشِيِّ بِالظُّهُورِ عَلَى عَدُوهِ، وَالتَّمَكِينِ لَهُ فِي بِلَادِهِ"<sup>207</sup>.

الموقف الثاني والذي يتمثل في مشاركته صلى الله عليه وسلم في حرب الفجار التي ثارت بين قبيلتين وهما قريش وهوازن التي دامت لمدة أربع سنوات أي لما كان عمره خمسة عشر عاماً، وذلك بناءً على ما يروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في حرب الفجار: "كنت أنبئ على أعمامي"<sup>208</sup>؛ أي معنى ذلك يجمع نبل عدوهم إذا رموهم بها.

والموقف الأخير هذا يبين لنا إمكانية التعاون والمشاركة في الدفاع عن البلد والتصدي لأي هجوم قد يطرأ عليه مع ضمان حقوق المساواة والرعاية لمن كان مواليا للمسلمين -غير المسلمين في البلاد الإسلامية- وذلك من خلال المعاهدات والعقود التي أبرمها النبي صلى الله عليه وسلم مع اليهود لما وصل إلى المدينة ومكث فيها، والتي جاء فيها:

<sup>206</sup> القرآن الكريم، المائدة، الآية: 2.

<sup>207</sup> ابن هشام، السيرة النبوية، ج 1، ص 258-259.

<sup>208</sup> المرجع نفسه، ص 152.

"إن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين: لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم؛ إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته... وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة"<sup>209</sup>.

فكل هذه الآثار والوقائع سواء قبل البعثة أو بعدها، تبين لنا إمكانية وجواز مساندة وموالة الإنسان العادل وكل من يرغب في تحقيق العدل ونصرة الحق على الباطل، ولا سيما أن القرآن الكريم أمر بالعدل حتى في حال العداوة الشديدة فقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾<sup>210</sup>.

ويتبين لنا من خلال هذا العرض التاريخي الإسلامي؛ أن المسلمين الأمريكيين وغيرهم من المسلمين في البلاد الأخرى الذين يتمتعون بالمواطنة، بأن لهم حقوق وعليهم واجبات إتجاه وطنهم فمن الواجب عليهم الحفاظ عليه، ورد كل من أراد المساس بكرامته وتخريب ممتلكاته، وإرهاب المدنيين الأبرياء، فمن الصعب أن نجد حكماً شرعياً يفصل في هذه المسألة عكس ما هو متوفر في قضية استعانة المسلمين بغير المسلمين في المشاركة في رد العدوان. وقبل أن نشرع في تحليل وعرض آراء وفتاوى فقهاءنا الأكارم يجب أن نتطرق أولاً إلى توضيح معنى الخدمة الوطنية.

### ما المقصود بالخدمة الوطنية؟

إن المقصود بالخدمة الوطنية ذلك الواجب المعلق في ذمة المواطن، من أجل أداء دوره اتجاه وطنه من دفاع وحماية ممتلكاته من أي تدخل كان داخلي أو خارجي. ويضيف سليمان توبولياك في تعريفه للخدمة الوطنية قائلاً بأن المقصود بالخدمة الوطنية (خدمة الجيش): "الواجب الوطني الذي يلزم به كل مواطن في الدولة التي ينتمي إليها لكي يكون مستعداً في حالة نشوب الحرب مع دولة أخرى ليدافع عنها"<sup>211</sup>.

إنّ الجندي الأمريكي المسلم اليوم، يعيش في حالة اضطراب وقلق، وذلك لطبيعة وضعيته في الخدمة الوطنية التي أوقعته في موقف حرج، والعيش بين تأنيب الضمير، وكذلك حيرته من

<sup>209</sup> المرجع نفسه، ج2، ص112-113.

<sup>210</sup> القرآن الكريم، المائدة: الآية 8.

<sup>211</sup> محمد توبولياك، المرجع السابق، ص 112.



قوله: "لا" أو "لِمَ" في وجه قاداته ورؤسائه، وذلك خضوعاً للأوامر والالتزامات المتفق عليها والمنصوص عليها في الدساتير والقوانين الادارية.

لقد اختلف العلماء حول موقف الجنود المسلمين الأمريكيين فراح البعض منهم إلى حرمة المشاركة، والبعض أجازها بشروط ووجهات نظر مختلفة.

## عرض فتاوى وآراء علماء وفقهاء الأمة المعاصرين

### 1- فتوى الشيخ محمد خير هيكل:

ذهب الشيخ محمد خير هيكل<sup>212</sup> إلى القول بعدم الجواز وحرمة قتال المسلم مع الكافر، أي شن الحرب وقتال المسلمين من أكبر الكبائر وأفزع الجرائم<sup>213</sup>.

### 2- فتوى الشيخ محمد الحانوتي عضو المجلس الفقهي لشمال أمريكا

في يوم الجمعة 12 أكتوبر 2001 الموافق لـ 25 رجب 1422هـ، انعقد مؤتمر صحفي في المجلس الإسلامي الأمريكي مؤتمراً صحفياً أفتى فيه الشيخ محمد الحانوتي للمسلمين بالقتال مع القوات الأمريكية بالجواز وربط ذلك بشرط؛ وهو أن يكون سلوكهم مبنياً على حكم شرعي<sup>214</sup>.

### 3- فتوى الشيخ يوسف القرضاوي

يرى الشيخ يوسف القرضاوي أن في هذه الحالة، أي التي فيها الجندي الأمريكي المسلم أو غيره -مسلم في جيش غير إسلامي- جاء من باب أخف الضررين ومحاولة طلب حلول بطريقة حكيمة وذكية لتجنب الوقوع في المحذور، إذ قال وذلك حسب المنظور الفقهي الذي اعتمده: "أن المسلم إن أمكنه أن يتخلف عن هذه الحرب بطلب إجازة أو إعفاء من هذه الحرب؛ لأن ضميره لا يوافق عليها، أو نحو ذلك، فالواجب عليه أن يفعل ذلك، حتى لا

---

<sup>212</sup> أستاذ فقه الكتاب والسنة وفقه الأسرة المقارن في جامعة أم درمان الإسلامية (فرع دمشق) قسم الدراسات العليا. أنظر الجهاد والقتال في السياسة الشرعية، محمد خير هيكل، ص1.

<sup>213</sup> أنظر: محمد خير هيكل، الجهاد والقتال في السياسة الشرعية (بيروت: دار البيارق، د.ط، د.ت)، مج 1، ص 110.

<sup>214</sup> See: <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2001/articl5hh.shtml>, 24/12/2008, 16:20PM.

يتورط في مواجهة المسلم بغير حق. وكذلك إذا استطاع أن يطلب العمل في الصفوف الخلفية لخدمة الجيش، لا في مباشرة القتال؛ فهذا أخف" <sup>215</sup>.

وأضاف أيضاً توضيحاً واسعاً فيما يتعلق بهذا الأمر قائلاً: "إذا اضطر المسلم للقتال مكرهاً تحت ضغط الظروف التي ذكرناها؛ فينبغي له أن يتعد -بقدر ما يمكنه- عن القتل المباشر، وأن يشارك في الحرب -إذا شارك- وهو كاره منكر لها بقلبه، شأنه كشأن المؤمن إذا عجز عن تغيير المنكر بيده أو بلسانه؛ فإنه يغيره بقلبه -أي بالكراهية والنفور- وذلك أضعف الإيمان" <sup>216</sup>.

أما الابتعاد عن القتل المباشر أو تسديد الرمية بعيداً عن إصابة الهدف أصبح صعب التنفيذ والتطبيق، وذلك لتطور الوسائل الحربية التي تعتمد على نظام البرمجة.

#### 4- فتوى الشيخ طه جابر العلواني

ذهب طه جابر العلواني <sup>217</sup> إلى وضع كل من الجندي المسلم وغيره من الجنود، والمواطنين الأمريكيين في صورة ووضعية واحدة على حد سواء، وذلك من خلال كلامه حيث قال بأن: "الجندي المسلم كغيره من الجنود والمواطنين الأمريكيين في أن له أن يعارض قرار الحرب إذا ما علم أنها حرب غير عادلة" <sup>218</sup>.

نحن نعرف بأن هذا النوع من المطالب توقع الجندي المسلم الأمريكي في تهمته الولاء والتخلي عن واجب الدفاع عن الوطن، فطلبه هذا أو معارضة هذا النوع من القرارات قد تجعله وغيره (باقي المسلمين) يتعرض لمضايقات والحرمان من امتيازات المواطنة وغيرها من الحقوق الوطنية الأخرى.

---

<sup>215</sup> See: <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2001/article5k.shtml>, 25/12/2008, 11:15 AM.

<sup>216</sup> أنظر الموقع نفسه.

<sup>217</sup> رئيس المجلس الفقهي بأمريكا منذ سنة 1988م، شارك في تأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، ولد في العراق -الفلوجة سنة 1935م. أنظر: أدب الاختلاف في الإسلام، طه جابر العلواني (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية لدولة قطر، ط1، 2001). ص169.

<sup>218</sup> See: <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2001/article5t.shtml>, 28/12/2008, 12:20 AM.

## 5- فتوى الشيخ محمد سليم العوا

تبنى الشيخ محمد سليم العوا<sup>219</sup> فتواه أساساً على مبدأ رد العدوان والتعاون من أجل تحقيق مبدأ السلام، والدفاع عن الأبرياء، ومواجهة كل من يروّع الأمنين. وخُص في الأخير بقوله: "لا بأس على العسكريين المسلمين من المشاركة في القتال في المعارك المتوقعة ضد من تقرر دولتهم أنهم يمارسون الإرهاب ضدها، أو يؤوون الممارسين له، ويتيحون لهم فرص التدريب والإنطلاق من بلادهم، مع استصحاب النية الصحيحة على النحو الذي أوضحناه؛ دفْعاً لأي شبهة قد تلحق بهم في ولائهم لأوطانهم، ومنعاً للضرر الغالب على الظن وقوعه، وإعمالاً للقواعد الشرعية التي تبيح بالضرورات ارتكاب المحضورات، وتوجب تحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد"<sup>220</sup>.

## 6- رأي الشيخ محمد سليمان توبولياك

يجيز محمد سليمان توبولياك ويوجب دخول المسلم في الجيش غير الإسلامي بنية صالحة، ثم وجه نداءً يرغب فيه أبناء المسلمين الذين تشملهم هذه الوضعية، بأن لا يترددوا في ذلك، وعلى الأولياء أن يشجعوا ويدفعوا أبناءهم بالإتجاه نحو المدارس العسكرية ليكونوا ضباطاً في الجيش، وأن لا تغيب أعينهم عن مراقبتهم وإرشادهم إلى التعاليم الإسلامية لكي تمنعهم عن الانحراف<sup>221</sup>.

<sup>219</sup> الأمين العام للإتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وعضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي.

<sup>220</sup> See: <http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/politic/2001/article5t.shtml>, 28/01/2009, 12:00 AM.

<sup>221</sup> محمد سليمان توبولياك، المرجع السابق، ص116.

## 7- موقف ورأي مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية

من خلال السؤال الذي طرحته على الدكتور: نهاد عوض فيما يخص مشاركة المسلم الأمريكي في الجيش وموقفهم من هذا الأمر، فتبين لي رأيهم وموقفهم من خلال جوابه، حيث قال بأن: "المسلم الأمريكي يعتبر جزء من نسيج المجتمع الأمريكي، إذ يخضع لشروط المواطنة والتزاماتها، ومقابل هذا فهو يتمتع بالمساواة في الحقوق، وكذلك الحصول على إمتيازات المواطنة"<sup>222</sup>، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يقول بأن: "وفقاً لما ذكرته وزارة الدفاع الأمريكية، أن هناك حوالي 4000 جندي أمريكي مسلم منخرط في صفوف القوات المسلحة الأمريكية. فإذا أردنا الاستفادة من امتيازات المواطنة في الولايات المتحدة، فلا بد لنا من تحمل مثل هذا النوع من الأعباء. ونحن ضد الكثير من السبل التي يمكن من خلالها استغلال جنودنا لصالح إدارة جورج بوش"<sup>223</sup>.

بناءً على ما قاله علماء الأمة وفقهاؤها، وأيضاً من خلال تحليل ما قاله نهاد عوض رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)، يرى الباحث أن مشاركة المسلم الأمريكي في خدمة الجيش جائزة، وضرورة ليس من السهل التخلي عنها، لأنه إذا كان هناك أي انسحاب أو رفض المشاركة، فإنه يحتمل أن تطرأ مفسدة في المجتمع الإسلامي الأمريكي أو في المجتمع الأمريكي بأكمله، وذلك بحجة الجنسية وإمتيازات المواطنة التي يتمتع بها المواطن الأمريكي المسلم.

يرى الباحث أنه على المنظمات الإسلامية الأمريكية التي لها سلطة قانونية، أو لها علاقة جيدة مع منظمات الحقوق والحريات المدنية الأمريكية، التعاون معها للضغط على الحكومة الأمريكية من أجل معارضة القرارات التي تمس بكرامة المواطن الأمريكي المسلم، وكذلك معارضة القوانين والمراسيم الإدارية التي قد تستغل الجندي الأمريكي المسلم لصالح جهة لا تخدم المصلحة العامة للمجتمع المدني الأمريكي، فهذا الأمر قد يخفف الضرر ويقلل من حدة تأنيب الضمير ورفع الحرج عن الجندي الأمريكي المسلم. والله أعلم.

<sup>222</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 4.

<sup>223</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 9.

## المبحث الثاني: أبرز التحديات والعراقيل التي يواجهها المجلس

كل المنظمات الإسلامية في البلدان الغربية، تواجه اليوم تقريباً نفس المشاكل والتحديات، إلا أن تفاوت حدّتها قد يكمن في طبيعة النشاط الذي يمارسه كل تنظيم، ومدى بروزه على أرض الواقع.

يقول رئيس المجلس نهاد عوض فيما يخص أبرز التحديات والمشاكل التي تواجههم -مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية- في أداء واجبهم اتجاه المجتمع الأمريكي بكونهم جزء منه، وكمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات إتجاه مجتمعهم.

أما فيما يخص التحديات التي تواجههم فتتمثل أساساً في نقطتين بارزتين وهما:  
أولاً: وسائل الإعلام السلبية.

ثانياً: نقص الموارد المالية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات<sup>224</sup>.

---

<sup>224</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 15.

## المطلب الأول: وسائل الإعلام السلبية

فيما يخص وسائل الإعلام السلبية؛ فإن السياسات اليوم تتنافس من أجل كسب الرأي العام العالمي، وإحتواء قدر كبير من المؤيدين من أجل صناعة السياسة بشقيها الداخلي والخارجي، فالكل يسعى في توظيف ما يملكه من إمكانية قد توصله إلى تحقيق الأهداف المرجوة والغايات المنتظرة، بشتى أنواع الطرق والوسائل المتاحة للسيطرة، كما هو حال الإعلام السياسي الغربي المنحرف الذي يدعم في نشر الأباطيل، والترويج للأكاذيب والتفنن في فبركة الحيل لغرسها في نفوس وأذهان البشر، وحجب الحقائق عنهم، لينغمسوا في أعماق الإباحية، وكذلك الزيادة في حدة الحقد، وكراهية الشعوب لبعضها البعض.

إنَّه أسلوب من أساليب تنقيف المجتمع، الذي تنتهجه بعض السياسات من أجل صناعة إنسان متعصب؛ يرى الآخر بأنه يشكل عليه خطراً وتهديداً على حياته.

إن رؤساء المنظمات الإسلامية في أمريكا وغيرها يرون أن وسائل الإعلام السلبية أثرت بشكل كبير على الرأي العام الأمريكي بإعطاء صورة خاطئة عن الإسلام والمسلم، باعتباره إنسان متعصب وبربري يلغي الآخر، ويشكل خطراً على حياته.

فالواجب علينا اتجاه هذا العمل هو القدوة الحسنة، وتمثيل الإسلام أحسن تمثيل على الوجه الصحيح؛ وذلك بإظهار القيم الحقيقية للإسلام من تسامح وحسن الجوار، والحوار الحضاري البعيد عن الصدام، والنقد البناء، والتخلُّق بروح التعاون الإجتماعي الذي يحقق العدل والطمأنينة والرفاهية في المجتمعات الإنسانية.

## المطلب الثاني: نقص الموارد المالية

إن المال وسيلة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في إدارة الحياة وتلبية حاجياتها، وذلك لطبيعة الحياة الاجتماعية ومتطلباتها من أجل الحفاظ على الاستمرار. وأما قضية تجميد الأرصدة المالية للمؤسسات الإسلامية داخل وخارج أمريكا، ومنعهم من جمع الصدقات والتبرعات وأخذ الزكاة، يعتبر تحدي كبير يواجه المنظمات الإسلامية في أمريكا خاصة، وذلك بدعوى تدعيم الشبكات الإرهابية. هكذا عبّر نهاد عوض عن أبرز التحديات والمشاكل التي يعاني منها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية، في القيام بمهامه كونه منظمة سياسية إسلامية أمريكية؛ تدافع عن الحقوق المدنية للمسلم الأمريكي، كما تحاول الحفاظ على الكيان الإسلامي في الولايات المتحدة، والتصدي للهجمات الإعلامية التي يشنها الإعلام ليل نهار، بدون أن يعترفوا بأدنى معروف قدّمه ولا يزال يقدّمه المسلم في المجتمع الأمريكي، وسوف يبقى يقدّم.

المبحث الثالث: تقويم نقدي للتجربة وآفاقها المستقبلية.

المطلب الأول: تقويم نقدي على المستوى المحلي.

من خلال الإطلاع على واقع المنظمات الإسلامية في البلاد الغربية، وأيضاً من خلال تحليل كلام نهاد عوض؛ تبين أن هناك نجاح المنظمة في تحقيق البعض من أهدافها والقيام بدورها، رغم أن التجربة السياسية الإسلامية الأمريكية حديثة الولادة، وأيضاً وجود تحديات وصعوبات تواجههم، إلا أنهم استطاعوا تحقيق بعض ما يهدفون إليه، ومن بين ذلك:

1- القدرة على تبليغ الإنشغالات والاهتمامات وفق الإطار القانوني، ومعارضة السياسات المحلية التي تحد من الحقوق المدنية، والوقوف أمام كل من يدعوا للعمل على فكرة التمييز العنصري، أو العرقي، أو الديني وغير ذلك. وكذلك الحرص على عدم مخالفة الإجراءات القانونية الواجبة تنفيذها، لكي لا تحول بين المسلمين وغيرهم من المشاركة الكاملة في الحياة المدنية الأمريكية، كل هذا من أجل تحقيق مصالح المسلم الأمريكي والمجتمع المدني بصفة عامة<sup>225</sup>.

2- محاولة تصحيح نظرة الآخر الخاطئة اتجاه الإسلام والمسلم، وذلك من خلال فتح باب الحوار والنقد البناء، وما يحوله لهم القانون من أساليب وآليات الوقوف في وجه الجهات المعادية للإسلام من إعلام وغير ذلك.

حيث استنتج الباحث من خلال الدراسة أن هناك فجوة بين العمل الجماعي وذلك ممكن بسبب تعدد واختلاف العرق والأجناس، الذي يحتاج إلى الاهتمام والرعاية من هذا الجانب، لجمع الشمل وتسهيل التحكم في زمام الوحدة، وكذلك المحافظة على استمرارية الدعوة. وأيضاً إنشاء محطات إعلامية محلية لا بدّ منها، لأنها وسيلة من بين وسائل الدعوة، إذ من خلالها يمكن تغيير الكثير، والعمل السياسي أو الدعوي في وقتنا الحاضر بدون وسائل الإعلام يعتبر عملاً غير مكتمل.

<sup>225</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 01. وأيضاً الموقع:

<http://www.CAIR.com/AboutUs/VisionMissionCorePrinciples.aspx>.



حيث المنظمات الإسلامية في أمريكا تعاني من نقص فادح في هذا المجال، أو بعبارة أخرى يمكن القول بأنه لا يوجد هناك إستراتيجية أو خطوة لبناء مؤسسات وقنوات إعلامية، وذلك من خلال ما صرّح به الدكتور: نهاد عوض رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)<sup>226</sup>.

---

<sup>226</sup> أنظر نص الحوار، الملحق، السؤال رقم 14.

## المطلب الثاني: تقييم نقدي على المستوى الخارجي.

إنّ أمريكا موطن لأزيد من ثمانية ملايين مسلم، فالإسلام يوجب عليهم -المسلمين الأمريكيين- خدمة وطنهم والوفاء له، والعمل من أجل خلق جو من الاستقرار الداخلي والخارجي هذا من جهة عامة المسلمين المواطنين بالخصوص.

أما من جهة القيادة الإسلامية، والمنظمات والجمعيات الإسلامية الأمريكية، فهي ممثلة للمواطن الأمريكي بالدرجة الأولى، وللعالم الإسلامي بالدرجة الثانية أمام الحكومة الأمريكية، وذلك من خلال الإطار القانوني المعمول به في الدساتير وقوانين التنظيمات الحكومية، وبالتالي؛ اعتباراً لهذه الامتيازات التي هي حق من حقوق المواطنة المنصوص عليها، يجب على هاته الجهات المعنية بالأمر؛ ترشيد السياسة الخارجية نحو الأمن والسلام العالميين، وأن يكون لها وجهاً بارزاً في التمثيل الدبلوماسي، لتقوية العلاقات الدولية وتصحيح وجهات نظر.

هذا مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) واحد من بين هذه المؤسسات، يحاول من خلال أهدافه بناء علاقات إيجابية بين المسلم الأمريكي والحكومة الأمريكية لبناء جسر التعاون بين العالم الإسلامي والإدارة الأمريكية.

كما يمكن أيضاً الاستعانة بالعلماء والخبراء غير المحليين في الجوانب التي تشعر فيها المنظمات الإسلامية بالنقص، من أجل تفعيل العلاقات وتقويتها.

## خاتمة وتوصيات البحث

## خاتمة

إن السياسة الشرعية ما هي إلا تدبير لشؤون العباد، لما فيها الحفاظ على مصالحهم الدنيوية والأخروية، ولها أيضاً أثر فقهي عميق ومتكامل يشمل جميع جوانب الحياة، وذلك في إطار توافق القواعد الحاكمة للوجود -السنن- في المجتمع الإنساني، وبالتالي غايتها هو ضبط كافة الأنشطة المختلفة وكذلك تحقيق الإمتثال للقواعد الشرعية من خلال ترشيد سلوكيات الأفراد والجماعات؛ ومعنى ذلك أن الرؤية الإسلامية تربط بين الشرع والسياسة معاً من أجل قيام الدين، وتحقيق الغاية الإلهية في الكون ألا وهي "الاستخلاف".

ومن خلال محاولتنا أثناء دراسة هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

**أولاً:** أنَّ العمل السياسي تحت نظام غير إسلامي ضرورة حتمية لا مفر منها -من مسلّمات مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)-؛ وذلك من أجل المساهمة في تحقيق مصالح العباد بأي شكل من أشكال المشاركة؛ لكن شريطة التوافق مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية. إذ العمل السياسي يعتبر آلية من آليات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن السياسي له إمكانية وحظوظ وافرة من خلال موقعه الإداري في إصلاح الكثير من الفساد ورد الحقوق إلى أصحابها وحل مشاكلهم، وكذلك رد مكائد العدو وظلمهم، من أجل قيام العدل والمساواة في الوسط الاجتماعي.

**ثانياً:** إنَّ مجتمع الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، يواجه تحديات سياسية وقانونية حادّة، وظروف حياتية صعبة وذلك بسبب العداء والكراهية من خلال المضايقات التي تمارس عليه من قبل الأطراف التي ترفض وجوده، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبالتالي المسلم المقيم في تلك المجتمعات اليوم، كأقلية يختلف حاله ووضعه عن المسلم في البلاد الإسلامية، فالإجتهاد في المسائل والنوازل التي تحل به لا يمكن التماطل عنها أو تركها معلقة، فالإجتهاد فيها وإيجاد الرخص من المتطلبات الحتمية التي لا يمكن الإستغناء عنها.

ثالثاً: أنّ العمل الجماعي المنظم والمهادف له آثار عميقة في نفوس الدعاة، فالنصوص الشرعية أوجبت العمل الجماعي المنظم، فالإسلام ليس شعائر تعبدية فقط، بل هو أوسع من ذلك. كما أن الإسلام دين ودولة، وعبادة وقيادة، والجماعة هي السبيل الوحيد إلى ذلك، مصداقاً لقوله صلى الله عليه وسلم "يُدُّ الله مع الجماعة".

رابعاً: أنّ العمل وفق المصالح المرسلّة، وأسلوب الحوار، والنقد البناء -مبادئ يعمل وفقها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)- من أهم أسس وعوامل إنتشار الإسلام وتمكينه في الأرض، وكذلك زيادة ثقة الآخر والتعلق به أكثر حينما يتبين له أن هذا الدين حقاً دين سلام وعدل وطمأنينة، ويبحث في إستقرار الكون وإنتظامه، ليس عكس ما يثته الإعلام الحاجب للحقيقة ليل نهار.

خامساً: أنّ إحياء فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد أمر جدُّ مهم في حياة المسلم الداعية القائد الصانع للقرار، لكي يتبين له متى يُأجَّل ومتى يعجَّل، ومتى يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ومتى يلين ومتى يغلظ، ومتى يُوالي و يخالط ومتى يقاطع ويهجر. فهذا هو النوع من الفقه الذي يتبناه مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) في التعامل مع الحكومة الأمريكية.

سادساً: أنّ وسائل الإعلام السلبية قد أثرت بشكل كبير على الرأي العام العالمي، وتعد من بين أبرز التحديات والمشاكل التي تواجه المنظمات الإسلامية في أداء واجبها الدعوي في المجتمعات الغربية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نقص الموارد المالية يعتبر نقطة ضعف يشتكي منها رؤساء المنظمات الإسلامية، لأنه لا يمكن التصدي لهذه الهجمات الإعلامية إلا بالمقابل -بناء محطات وقنوات إعلامية- لتكشف الحقائق.

سابعاً: أنّ الأعمال التي يقوم بها مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) مبنية أساساً على جلب المصلحة ودرء المفسدة، كما يتخللها فقه الموازنة، وروح الحوار، وتقبل الرأي الآخر، من أجل الحفاظ على إستقرار المجتمع الأمريكي، فهو مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

أما عن إتجاه قاداته فهم أصحاب الفكر الوسطي، يعرفون متطلبات الواقع الذي يحيط بهم وواجبهم إتجاهه كأصحاب رسالة وكمواطنين أيضاً.

ثامناً: أنّ مشاركة المسلم في الانتخابات والترشح في البرلمان، والانتخابات البلدية وغير ذلك من الأصعدة، يجوز شرعاً؛ وذلك بناءً على عدم تعارض المسألة بأحكام الشرع ومقاصده، وكذلك حاجة الواقع إليها، بل قد تصل إلى الوجوب والإلزام إذا كانت المشاركة تحقق مصالح عامة للأقلية المسلمة من جلب منافع لهم ودفع مفسد عنهم. أما الإعراض عن المشاركة يعتبر ضعف في شخصية المسلم، ونقص الثقة في النفس. والله أعلم.

## توصيات البحث

1. يوصي الباحث الجهات المعنية والممثلة للمسلمين الأمريكيين خاصة؛ وذلك لنوعية وطبيعة النسيج الاجتماعي والتغير الذي حدث فيه جزّاء أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، بالعمل من أجل تطهير وسائل الإعلام، وذلك بإنشاء محطات إعلامية من أجل تصحيح أفكار ونظرة الآخر إتجاه الإسلام، وتبليغهم الحقيقة بأن الإسلام سلام، والمسلم رجل سلام، هدفه أن يحيا عبداً لله وحده لا شريك له.

2. ينبغي تكثيف الجهود وتقوية الروابط بين أبناء الأقلية المسلمة، وإحياء روح التكافل الاجتماعي، وكذلك الحرص على عدم تأثير الاختلاف الثقافي والعرقي في العلاقة بين أفراد المجتمع الإسلامي الأمريكي، وذلك عن طريق تبادل الأنشطة المختلفة بين أَسر المراكز والمؤسسات الإسلامية، والعمل وفق مبدأ التنسيق.

3. دعوة أمة محمد صلى الله عليه وسلم عموماً، وأبناء الأقلية المسلمة على وجه الخصوص تمثيل الإسلام (القدوة) تمثيلاً يليق بشعائره وتعاليمه، لأنهم أقرب المسلمين إحتكاكاً بالآخر، من أجل إعطاء الصورة الصحيحة حول الإسلام والشخصية المسلمة؛ بهدف تصحيح النظرة والفكرة الخاطئة التي صورها لهم الإعلام السياسي الغربي.

4. على المنظمات الإسلامية الأمريكية التي لها سلطة قانونية، أو لها علاقة جيدة مع منظمات الحقوق والحريات المدنية الأمريكية، التعاون معها للضغط على الحكومة الأمريكية من أجل معارضة القرارات التي تمس بكرامة المواطن الأمريكي المسلم، وكذلك معارضة القوانين والمراسيم الادارية التي قد تستغل الجندي الأمريكي المسلم لصالح جهة لا تخدم المصلحة العامة للمجتمع المدني الأمريكي، فهذا الأمر قد يخفف الضرر ويقلل من حدة تأنيب الضمير ورفع الحرج عن الجندي الأمريكي المسلم.

5: يجب على علماء المهجر أن لا يترددوا في الاجتهاد، فهم أدري بما يحيط بهم من حقائق وواقع يلمسونها من خلال معاشتهم لها، وذلك إجتنباً تعليق القضايا الفكرية والاجتماعية وتحميدها، كما يجب على أبناء الأمة الإسلامية الناشطين في المجال السياسي الدفاع عن حقوق المسلمين ورد الأذى عنهم.

6. على المسؤولين الأمريكيين المسلمين، وجميع أسر المنظمات والجمعيات الإسلامية في الولايات المتحدة الأمريكية، الأخذ بيد المجتمع الأمريكي المسلم نحو الوحدة والتضامن والقوة والتعاون.

7. ضرورة الإنفتاح على الآخر، والتعرف عليه والإقتراب منه أكثر للتجاوز معه؛ لأن الحوار وسيلة تواصل حضارية يجب الأخذ بها.

8. يجب على المنظمات الإسلامية الأمريكية التي لها سلطة قانونية، أو لها علاقة جيدة مع منظمات الحقوق والحريات المدنية الأمريكية، التعاون معها للضغط على الحكومة الأمريكية من أجل معارضة القرارات التي تمس بكرامة المواطن الأمريكي المسلم، وكذلك معارضة القوانين والمراسيم الادارية التي قد تستغل الجندي الأمريكي المسلم لصالح جهة لا تخدم المصلحة العامة للمجتمع المدني الأمريكي، فهذا الأمر قد يخفف الضرر ويقلل من حدة تأنيب الضمير ورفع الحرج عن الجندي الأمريكي المسلم.

9. إعانة الأقليات المسلمة سواء مادياً ومعنوياً من أجل أن تحيا بإسلامها وتؤدي واجبها في مجتمعاتها.



## قائمة المصادر والمراجع

### القرآن الكريم

### كتب الصحاح والسنن

- ابن الجوزي، الشفاء من مواعظ الملوك والخلفاء، تحقيق: فؤاد عبد المنعم (الإسكندرية: دار الدعوة، ط3، 1985).
- ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، تحقيق: محمد ابراهيم البنا و محمد عاشور (مصر: مطبعة الشعب، د. ط، 1971م).
- ابن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل (مصر: دار المعارف ط4: 1979م).
- ابن عاشور، النظام الاجتماعي في الإسلام (القاهرة: دار السلام، ط1، 1421هـ/ 2005).
- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق: محمد حامد الفقي، (بيروت: دار الكتب العلمية، دط، دت).
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الافريقي، لسان العرب (بيروت: دار صادر، 1388 هـ/ 1968م).
- ابن هشام، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، السيرة النبوية (بيروت: دار الفكر، ط1، 1416هـ/ 1995م).
- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات (مصر: دار ابن عفان، ط1، 1421هـ).
- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تفسير القرطبي، تحقيق: سالم مصطفى البدر (بيروت: دار الكتب العلمية/ ط2، 1424هـ، 2004).

- إحسان حقي، المسلمون أمام التحدي العالمي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط4، 1981م).
- أحمد بيضون و آخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002).
- أحمد عطية الله، القاموس السياسي (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1978).
- أحمد مبارك البغدادي، دراسات في السياسة الشرعية عند فقهاء أهل السنة (الكويت: مكتبة الفلاح، د. ط، د. ت).
- إسماعيل لطفي فطاني، اختلاف الدارين وأثره في أحكام المناكحات والمعاملات (القاهرة: دار السلام، ط2، 1419هـ/ 1998م).
- الإمام مسلم، صحيح مسلم، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ج3، 1418هـ/ 1998م).
- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن (بيروت: دار الكتب العلمية، ط3، 1420هـ/ 1999).
- بديع الزمان سعيد النورسي، كليات رسائل النور. الشعاعات، ترجمة: إحسان قاسم الصّالحي، (اسطنبول: شركة النسل للطباعة، نشر: دار سوزلر للنشر، ط1، 1414هـ/ 1993م).
- البيهقي، السنن الكبرى (بيروت: دار الفكر، د. ط، د. ت).
- تركي، الحمد، السياسة بين الحلال والحرام. أنتم أعلم بأمور دنياكم (بيروت: دار الساقى، ط1. 2000م).
- تقي الدين أحمد بن علي المقرئ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقرئية، وضع حواشيه، خليل المنصور (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/ 1998).
- جمال الدين عطية محمد، نحو فقه جديد للأقليات (القاهرة: دار السلام، ط1، 1423هـ/ 2003م).

- الجوهري إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار (بيروت: دار العلم للملايين، 1404هـ / 1984م).
- حسين، الحاج حسن، النظم الإسلامية (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1406هـ، 1987م).
- سالم عبد الغني الرافي، أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين في الغرب (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2002م)
- سليمان محمد توباليلك، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي (عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت: دار البيارق، 1418 هـ/ 1997م).
- سيد، قطب، هذا الدين، ( القاهرة: مكتبة وهبة، ط4، ب. ت).
- صابر طعيمة، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها (بيروت: دار الجليل، ط1، 1988م).
- صالح زهر الدين، المسلمون الأمريكيون في الولايات المتحدة (بيروت: المركز الثقافي اللبناني، ط1، 1424هـ / 2004).
- الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي (بيروت: دار النفائس، ط2، 1421هـ/ 2001).
- عادل طه، المسلمون في العالم أضواء على مشاكلهم وتوزيعهم (الكويت: دار البحوث العلمية، ط1، 1400هـ / 1980م).
- عبد الرحمن تاج، السياسة الشرعية والفقه الإسلامي (مصر: مطبعة دار التأليف 1373هـ/ 1953م).
- عبد العال عطوة، المدخل إلى السياسة الشرعية (الرياض: دارالثقافة والنشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1414 هـ/ 1993م).
- عبد الفتاح عمرو، السياسة الشرعية في الأحوال الشخصية (عمان : دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، 1418هـ/ 1998م).
- عبد الله أحمد الداري، الوجود الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية (جدة: مطبوعات الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون، ط1، 1403هـ / 1983).

- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1993).
- عبد الوهاب خلاف، السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية و المالية ( بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1404هـ/1984م).
- عدنان علي رضا النحوي، التعامل مع مجتمع غير مسلم من خلال الإنتماء الصادق إلى الإسلام (بيروت: دار النحوي، ط1، 1417 هـ/1997م).
- العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ، المصباح المنير (بيروت: مكتبة لبنان، د. ط، 1987).
- علي الخفيف، السياسة الشرعية في العصور الأولى (مصر: مطبعة الشرق، د. ط، 1936م)
- علي بن المنتصر الكتّاني، تقديم: نزهة بنت عبد الرحمن الكتّاني، المسلمون في أوروبا وأمريكا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1426هـ/2005).
- علي، عبد الرازق، الإسلام وأصول الحكم، دراسة ووثائق بقلم الدكتور: محمد عمارة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1988م).
- عمر سليمان الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية (عمان: دار النفائس، ط1، 1412هـ/1992م)
- فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، ( بيروت: دار قتيبة، ط1، 1408هـ/1988م).
- فخر الدين الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ/2000).
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط6، 1419هـ/1998م)
- القراني، كتاب الفروق أنوار البروق في أنواء الفروق، دراسة وتحقيق: مركز الدراسات
- الفقهية والاقتصادية، (القاهرة: دار السلام، ط1، 1421هـ/2001م).

- الماوردي، نصيحة الملوك، تحقيق: الشيخ خضر محمد خضر (الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1403هـ / 1983م).
- محمد السماك، الأقليات بين العروبة والإسلام (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1990م).
- محمد خدوري، مفهوم العدل في الإسلام (دمشق: دار الحصاد، ط1، 1998م).
- محمد رؤاس قلعة جي، قراءة سياسية للسيرة النبوية (بيروت: دار النفائس للطباعة، ط1، 1416هـ / 1996م).
- محمد سليمان أبو رمان، السلطة السياسية في الفكر الإسلامي "محمد رشيد رضا نموذجاً" (عمان: دار البيارق، ط1، 1422هـ / 2002م).
- محمد علي ضناوي، الأقليات الإسلامية في العالم (بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1413هـ / 1992م).
- محمد عمارة، الإسلام والسياسة (القاهرة: دار السلام، ط1، 2005م).
- محمد، عبد القادر أبو فارس، الفقه السياسي عند الإمام حسن البنا (عمان: دار عمار، ط1، 1419هـ / 1998م).
- محمود، دмир، الدولة في الإسلام رد على شبهات العلمانيين، (عمان: مطابع الدستور التجارية، ط1، 1425هـ / 2003م).
- مسعود الخوند، المسلمون في الفضاءات غير العربية وغير الإسلامية: الأقليات المسلمة في العالم (بيروت: الشركة العالمية للموسوعات، 2005م).
- الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الأقليات المسلمة في العالم ظروفها المعاصرة آلامها، وآمالها (الرياض: دار الندوة العالمية، 1420هـ / 1999م).
- يوسف القرضاوي، الأقليات الدينية والحل الإسلامي (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ / 2000م).
- \_\_\_\_\_، السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها (القاهرة: مكتبة وهبة، د. ط، 1419هـ).

## المجلات

- مجلة الإسلام اليوم، العدد: 5، 1985.
- مجلة رسالة التقريب، العدد: 58، الدورة 13، ذوالقعدة وذوالحجة 1427هـ/2008.
- مجلة المجتمع، العدد: 1522 /1694 /1779 /1816 /1833.

## مراجع باللغة الإنجليزية

- Ihsan Bagby; Paul M. Perl; Bryan and T. Froehle, *the Mosque in America: A National Portrait: A Report from the Mosque Study Project* (Washington, D.C.: Council on American-Islamic Relations, 2001).
- Yvonne yazbeck haddad & Adair T.Lummis; *Islamic Values in the United States A Comparative Study*, (united states: oxford university1987).
- FBI Investigating Mich. *Mosque Attacks*, USA Today, Available at [http://www.usatoday.com/news/nation/2006-02-16-michigan-mosque\\_x.htm](http://www.usatoday.com/news/nation/2006-02-16-michigan-mosque_x.htm).
- Mbaye Lo: *Muslims in America; Race, Politics, and Community Building* (USA: amana publications. St Edition.2004).

- Marilyn Elias, “*USA’s Muslims under a cloud,*” *USA Today*, August 10, 2006 available at: [http://www.usatoday.com/news/nation/2006-08-09-muslim-americancover\\_x.htm](http://www.usatoday.com/news/nation/2006-08-09-muslim-americancover_x.htm).
- Council on American-Islamic Relations, *the Status of Muslim Civil Rights in the United States 2007*, Available at: <http://www.CAIR.com/CivilRights/CivilRightsReports.aspx> (retrieved on May 15th 2008).
- Ihsan Bagby, Paul M. Perl; Bryan and T. Froehle, *the Mosque in America: A National Portrait: A Report from the Mosque Study Project* (Washington, D.C.: Council on American-Islamic Relations, 2001).
- Council on American-Islamic Relations, *results that speak for themselves*, p.16 Available at: [http://www.CAIR.com/Portals/0/pdf/2006\\_Annual\\_Report.pdf](http://www.CAIR.com/Portals/0/pdf/2006_Annual_Report.pdf).

### مواقع الأنترنت

- <http://www.islamonline.net>.
- <http://www.CAIR.com/CivilRights/CivilRightsReports>.
- <http://www.CAIR.com/AboutUs/VisionMissionCorePrinciples>.
- <http://www.CAIR.com/AmericanMuslims/AntiTerrorism/FatwaAgains>

## الملحق



حوار مع الدكتور: نهاد عوض  
رئيس مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR)

- 1: رسالة إلتماس من رئاسة القسم إلى المجلس
- 2: صفحة إقرار من إدارة المجلس
- 3: نص الحوار (باللغتين العربية والإنجليزية)

23<sup>rd</sup> June 2008

Chairman  
Council on American-Islamic Relations  
453 New Jersey Avenue, S.E.  
Washington, DC 20003

Dear Sir,

**Re: Bahaeddine Megaache**

With regards to the above person, we would like to confirm that he is a postgraduate student at **Department of Siasah Syar'iyah (Islamic Politic and Administration), Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Kuala Lumpur, Malaysia**. His registration number is **IGA 070030**.

2. For your information, Mr Bahaeddin Megaache at present is working on his master's dissertation titled "Legal Politics Practices among Muslim Minority in the West: Council on American-Islamic Relations as a Model".

3. With this letter is a questionnaire for Mr Bahaeddine's dissertation. We are very grateful if you could answer the questionnaire in order to help Mr Bahaeddine to get information for his dissertation. Your helpfulness is highly appreciated.

Yours truly,



**DR BHARUDIN CHE PA**  
Head,  
Department of Siasah Syar'iyah

DR. BHARUDIN CHE PA  
Ketua  
Jabatan Siasah Syar'iyah  
Akademi Pengajian Islam  
Universiti Malaya  
50603 Kuala Lumpur



MS ISO 9001:2000 REG. NO. AR 2760



Akademi Pengajian Islam, Universiti Malaya, 50603, Kuala Lumpur, Malaysia  
Jabatan Siasah Syar'iyah  
Tel: (603) 79676005 • Faks: (603) 79676146  
E-mel: [api\\_siasah@um.edu.my](mailto:api_siasah@um.edu.my) • <http://www.um.edu.my>





**Council on American–Islamic Relations**

453 New Jersey Ave S.E.

Washington, D.C. 20003

Tel: 202 488 8787 Fax: 202 488 0833

E–mail: [info@CAIR.com](mailto:info@CAIR.com), URL [www.CAIR.com](http://www.CAIR.com)

April 7, 2009

Mr. Bahaeddine Megaache  
Department of Siasah Syar’iyyah  
(Islamic Politic and Administration),  
Academy of Islamic Studies  
University of Malaya  
50603, Kuala Lumpar, Malaysia

Dear Bahaeddine,

This letter is being sent to you in reference to CAIR’s email to you on February 12, 2009, which contained answers to your questionnaire, submitted to me via e=mail in June 2008, referencing your titled Master’s dissertation entitled “*The practice of Siasah Syar’iyyah Among Muslim Minority: A Case Study of the Council on American-Islamic Relations.*”

Notwithstanding, I wish you the best in your endeavors and sincerely hope, that my answers have been helpful to you in putting together your Master’s dissertation.

Yours truly,

Nihad Awad  
National Executive Director  
NA/ag

**WASHINGTON D.C.**

ARIZONA CALIFORNIA CONNECTICUT FLORIDA GEORGIA ILLINOIS KENTUCKY MARYLAND

MASSACHUSETTS MICHIGAN

MISSOURI NEW JERSEY NEW YORK OHIO PENNSYLVANIA SOUTH CAROLINA TEXAS VIRGINIA

WASHINGTON

## نص الحوار باللغة العربية (مترجم)

1. ماهو واقع الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، كونها كباقي الأقليات؟

- إن فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لقد أفرزت عدة قضايا منها:  
الرقابة المشددة وكذلك سلب الحريات المدنية.

ورغم كل هذا؛ فنحن قادرون على تبليغ إنشغالاتنا وإهتماماتنا وفق الإطار القانوني.  
فالشعب الأمريكي عموماً شعب متسامح، ولديه قابلية ورغبة في التعلم، إذ نلمس جهود  
تربوية ناجحة.

2. ماهو موقفكم من المشاركة السياسية، ومدى قدرتكم في بناء مؤسسات سياسية ذات  
طابع إسلامي؟

- المسلمون مؤمنون بالمشاركة السياسية، وهذا هو السبيل الوحيد الذي من خلاله يمكن  
للأقليات إتباعه لطرح إنشغالاتهم، وإبداء وجهات نظرهم في حوار مفتوح مع المواطنين  
الآخرين.

3. ما مدى قابلية المواطن الأمريكي تغيير موقفه من الإسلام إذا زادت معرفته به؟

- أثبتت الدراسات التي أجريت على المجتمع الأمريكي، بأن الأمريكيين الذين لديهم  
دراية وإطلاع على الإسلام، وذلك عن طريق الإتصال المباشر بالجيران، والزملاء في  
العمل، إلى حد ما فهم أكثر تقبلاً للمسلمين.

4. نظرا لما يملكه مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية من ثقل على الساحة السياسية في أمريكا، فما هو منهجكم في التعامل مع قضية الاندماج؟ وماهي الآليات الشرعية التي وظيفها في التعامل مع هذه المسألة؟

- يعتبر المسلم الأمريكي جزء من نسيج المجتمع الأمريكي، إذ يجب عليه أن يخضع لشروط المواطنة والتزاماتها، ومقابل هذا فهو يتمتع بالمساواة في الحقوق، وكذلك الحصول على إمتيازات المواطنة.

5. ماهي أهم المسائل المتعلقة بالمعاملات المالية التي تشغل إهتمام المسلم الأمريكي، ماهي آليات وإسهامات المجلس في إيجاد حلول لها؟

- إن الجانب الأمني قد أثراً سلباً على المسلم إعطاء الصدقات، وللإطلاع أكثر أنظر: موقع توصيات دعاة المسلمين <http://www.muslimadvocates.org>

6. ماهو حجم التواصل بين المجلس والمؤسسات الاستشارية كمجامع الفقه الإسلامي والإتحاد العالمي لعلماء المسلمين؟

- لدينا علاقات ممتازة مع العلماء المسلمين المحليين على سبيل المثال: مجلس الفقه لأمریکا الشمالية.

7. هل يوجد هناك دعم وتأييد من قبل السلطات الأمريكية في المطالبة بضمان حرية الإعتقاد وممارسة الشعائر الدينية؟ وكيف تقيّمون دعمهم؟

- نعم، لدينا تشجيع قوي خاصة من قبل مجموعة الحريات المدنية مثل: إتحاد الحريات المدنية الأمريكي ACLU.

8. كيف ترون مشاركة المسلمين في الانتخابات القادمة (2008)؟ ومدى تكثيف جهودكم مع المنظمات الإسلامية الأخرى في التعامل مع هذا الحدث مقارنة بالمرات السابقة؟  
- إن المنظمات الإسلامية تواصل تسجيل الناخبين وتشجيع المشاركة فيها، وأيضاً الاهتمام بهم في يوم الانتخابات.

وحسب ما تناقلته الروايات وما لاحظناه هذه المرة (انتخابات 2008) مقارنة بالمرات السابقة، إرتفاع نسبة مشاركة المسلم في الانتخابات حيث بلغت 90%.

9. ماهو موقفكم من مشاركة المسلم الأمريكي في الجيش الأمريكي؟  
وفقاً لما ذكرته وزارة الدفاع، أن هناك حوالي 4000 جندي أمريكي مسلم منخرط في صفوف القوات المسلحة الأمريكية. فإذا أردنا الاستفادة من امتيازات المواطنة في الولايات المتحدة، فلا بد لنا من تحمل مثل هذا النوع من الأعباء. ونحن ضد الكثير من السبل التي يمكن من خلالها إستغلال جنودنا لصالح إدارة جورج بوش.

10. ماهي المنهجية التي ينتهجها المجلس في القيام بمهامه، خاصة في الجانب السياسي (التعامل مع الحكومة الأمريكية) ومدى توافقها مع المبادئ العامة للسياسة الشرعية؟  
- هذا واجبنا نحن كمسلمين إدخال أو إدماج مسؤولينا المنتخبين.

11. هل لديكم خطة مستقبلية تريدون من خلالها الوصول إلى مناصب سياسية معينة؟  
- نحن نقوم بتشجيع مجتمعنا للبحث عن وظائف خدماتية علمية، ونحن نؤمن بأن المسلمين قادرين على تقديم الكثير.

12. بعد ما أسست المجلس الإسلامي الأمريكي للتنسيق (AMPCC)، كيف ترون النشاط السياسي وسط المنظمات الإسلامية؟  
- لقد إستقال المجلس الإسلامي الأمريكي للتنسيق السياسي AMPCC، وتم تعويضه بـ AMTF قبل سنوات، فهي خطوة مهمة وجيدة، لكن مازال الطريق أمامها طويلاً.

13. ماهو حجم النشاط الإعلامي الذي يقوم به المجلس للتعريف بقضايا المسلمين؟  
- يعتبر مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية من بين أهم المنظمات الإسلامية التي يرجع إليها.

14. هل هناك خطط مستقبلية لإنشاء محطات فضائية في هذا الصدد؟  
- لا.

15. ما هي أبرز التحديات الآنية التي يواجهها المجلس في أداء مهامه؟  
- كل المنظمات الإسلامية تواجه العديد من القضايا المهمة، أما فيما يخص التحديات التي تواجه CAIR تتمثل فيما يلي:  
أولاً: وسائل الإعلام السلبية  
ثانياً: نقص الموارد المالية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات.

شكراً جزيلاً

## Questions and Answers

1. How do you describe the actual situation of the Muslim community in the United States? Like all minorities, Muslim face their share of problems in the United States.

Post-September 11 has brought glaring scrutiny and an erosion of civil liberties. However, we are able to work within the law to address our concerns. Americans are a generally tolerant people who are willing to learn and we feel education efforts are paying off.

2. What is your opinion about the political participation, and to what extent the Islamic aspect in building political institutions can be achieved?

Muslims believe in political participation. This is the only way any minority group can present their issues and views in an open dialogue with other citizenry.

3. To what extent are American citizens capable of changing their position towards Islam if their knowledge of Islam increases?

Research shows that those who know about Islam, particularly by direct experience with neighbors or co-workers, have a higher opinion of the faith.

4. As a Muslim institution of significance, what is the policy observed by the Council on American-Islamic Relations in dealing with the issue of "integration" and what is the legal Islamic political theory adopted in the issue?

American Muslims are part of the fabric of American society and should honor the obligations of citizens and enjoy equal access to the privileges of citizenship.

5. What are the most important issues relating to financial transactions that occupy the American Muslim community and what are solutions the suggested by CAIR to resolve them?

Ability to comfortably give, to Muslim charities see the website of Muslim Advocates recommendations: <http://www.muslimadvocates.org>



6. How do you evaluate the amount of communication between the Council and Islamic Consultative institutions such as the Council of Islamic jurisprudence and the International Union of Muslim Scholars?

We have an excellent relationship with domestic Muslim scholars such as the Fiqh Council of North America.

7. Do you find any support from non-governmental organizations to exercise pressure on the U.S. government to protect the freedom of belief and religious practice of Muslims? How do you evaluate their support?

Yes, support is particularly strong from civil liberties groups such as the ACLU.

8. How do you for see Muslim participation in the coming elections (2008)? In addition, how do you estimate your efforts along with other Islamic institutions in encouraging Muslim participation in this event in comparison with the experiences of previous years?

Muslim organizations continue to register voters, encourage participation, and turn out voters on Election Day. Though no research proves this, anecdotally we are seeing greater campaign involvement from average Muslims than ever before. Ninety percent (90%) of Muslims voted in the 2008 elections.

9. What is the position of CAIR regarding participation of American Muslim soldiers in U.S wars?

According to the Department of Defense, some 4,000 American Muslims serve in the U.S. armed forces. If we are to benefit from the privileges of citizenship in the United States, we must shoulder the burdens as well. We disagree with many of the ways in which our armed forces were used by the Bush administration; however, as in every other aspect of American life, having Muslims present helps build understanding and we pray, ease the suffering of innocents in areas of conflict.

10. What is the policy adopted by the Council in carrying out IT IS duties, particularly in political life (dealing with the U.S. Government) and to what extent are the policies observed compatible with the principles of legal politics in Islam?

It is our duty as Muslims to engage our elected officials.

11. Do you have any plans to obtain any political positions of influence in the U.S government?

We encourage our community to seek public service careers. We believe Muslims have much to offer.

12. How do you evaluate (AMPCC) and how do you evaluate the political activity in Islamic organizations?

AMPCC is defunct. American Muslim Taskforce replaced it several years ago. It is a good and necessary step but still has a long way to go.

13. What is the magnitude of media activities carried out by the Council to expose Muslim affairs?

CAIR is the most frequently quoted American Muslim organization.

14. Are you planning to establish an independent satellite station for such purposes?

No.

15. What are the most immediate challenges faced by the Council in discharging its duties?

All Muslim organizations face a vast array of high priority issues. In CAIR's case these include individuals who have been discriminated, against who are in need of assistance, constant negative media and legislative challenges. We face a lack of financial resources to fully address these challenges.

**Thank you very much**

**Thank you for evaluating AnyBizSoft PDF Merger! To remove this page, please register your program!**

[Go to Purchase Now>>](#)



**AnyBizSoft**

**PDF Merger**



- ✓ Merge multiple PDF files into one
- ✓ Select page range of PDF to merge
- ✓ Select specific page(s) to merge
- ✓ Extract page(s) from different PDF files and merge into one